الدكتور سمير صارم



اليورو

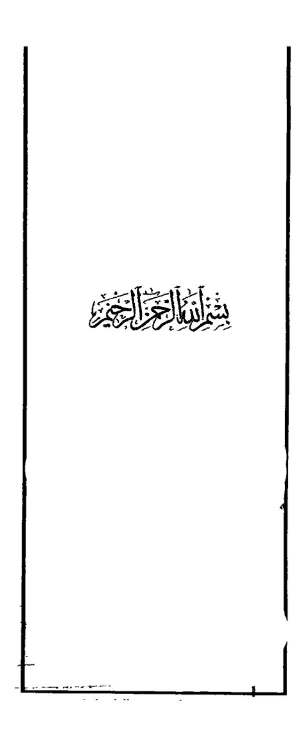


المؤلف في سطور

- دكتور : سمير صارم .
- دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة بودابست / مجر عام ١٩٩٦.
- عمل في صحيفة تشرين في الفترة مابين ١٩٧٦ ولغاية ١٩٩٠ وتدرج في وظائف تحريرية مختلفة .. وله العديد من الزوايا والتحقيقات والأبحاث في مختلف الصحف المحلية.
- بدأ عمله في التلفزيون العربي السوري كمعد ومقدم برامج اقتصادية منذ عام ١٩٨٧ قبل الانتقال للعمل التلفزيوني بدءاً من عام ١٩٩٠ ولايزال ..
- ترأس مجلة الوردة الشامية التي كانت تصدر عن وزارة السياحة منذ عددها الأول عام ١٩٩٣ وحتى توقفها عام ١٩٩٦ .
- يشرف حالياً على إصدار مجلة أوروبا والعرب .
- له مقالات وأبحاث منشورة في العديد من الصحف والمجلات العربية التي تصدر في لبنان ومصر والكويت وقطر

من مؤلفاته :

- التخطيط - إصدار وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٢ .
- التجارة الخارجية - إصدار وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٣ .
- السكان والتنمية في سورية - إصدار دار علا - دمشق ١٩٩٧ .
- قراءة في أزمة النمور الآسيوية - إصدار دار الفكر - دمشق ١٩٩٨ .
- التجسس الاقتصادي - إصدار دار الفكر - دمشق ١٩٩٩ .



(اليـــورو)

اليورو / سمير صارم .- دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩ . -
٢٤٠ص؛ ٢٥سم. - (قضايا الساعة؛ ٣).
١-٣٣٧,١٠٩٤٠ ص ا ر ي ٢ - العنوان ٣- صارم
٤-السلسلة
مكتبة الأسد
ع- ١٨٨/ ٢/ ١٩٩٩

قضايا الساعة

٣

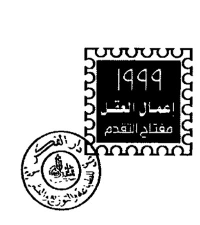
الدكتور سمير صارم

(اليـــورو)

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر

دار الفكر
دمشق - سورية

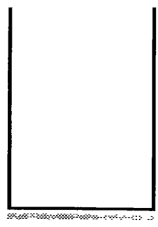


الرقم الاصطلاحي للسلسلة: ٣٠٤٩
الرقم الاصطلاحي: ١٢٤٣,٠١١
الرقم الدولي للسلسلة: ISBN: 1-57547- 535-9
الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-614 -2
الرقم الموضوعي: ٣٣٠
الموضوع: الاقتصاد
العنوان: اليورو
التأليف: د. سمير صارم
الصف التصويري: دار الفكر - دمشق
التنفيذ الطباعي: المطبعة العلمية - دمشق
عدد الصفحات: ٢٤٠ ص
قياس الصفحة: ١٧×٢٥ سم
عدد النسخ: ١٥٠٠ نسخة

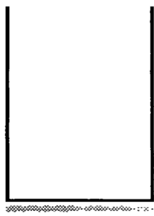
دار الفكر بدمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية
برقياً: فكر
فاكس ٢٢٣٩٧١٦
هاتف ٢٢٣٩٧١٧، ٢٢١١١٦٦
http://www.fikr.com/
E-mail: info @fikr.com

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ = ١٩٩٩م



المحتوى



المقدمـــة

.. وماذا يعني الحديث عن (اليورو) ؟..

للإجابة على هذا السؤال لابد من سؤال يمكن أن يسبقه أو يستتبعه وهو:

- ماذا يعني (اليورو) أصلاً؟!

- وبتحديد أكثر ماذا يعني (اليورو) بالنسبة لنا؟!.

أسئلة ربما يطرحها البعض، وربما كان هذا البعض في مواقع المسؤولية الاقتصادية في العديد من أقطارنا العربية، لذلك لم يعر (اليورو) اهتمامه، أو يستدعي الحديث عن (اليورو) أي شيء آخر في ذهنه!!..

ربما رآه البعض مجرد عملة.. مجرد نقد جديد تبنته دول ما بديلاً لعملاتها، وهذا من حقها، وعلى هذا البعض أن يتعامل مع هذه العملة الجديدة التي لايستطيع أن يرى فيها غير أوراق أو قطع نقدية تحمل أرقاماً تحدد قيمتها، أو حسابات وأرقام في سجلات ومعاملات وفواتير وشيكات، شأنها شأن أي عملة أخرى!!

ولعمري إذا كان الأمر كذلك فهو مصيبة مابعدها مصيبة، وربما لمثل هؤلاء نتحدث عن (اليورو) في شأنه وأهميته ودلالاته وأثره في اقتصاد العالم!

ولمثل غيرهم الذين ترقبوا (اليورو)، وعاشوا انطلاقته وقرؤوا بعضاً عنه، كان لابد لنا من إشباع نهمهم لمعرفة أكثر بـ (اليورو)، وماذا يعني في النظام النقدي العالمي، وفي الاقتصاد العالمي، وفي أسواق المال العالمية.

وأيضاً لمن سيتعامل بـ (اليورو)، والعرب من محيطهم إلى خليجهم، مضطرون للتعامل به، لأنهم يستهلكون سلعاً أوروبية، وتصدر دولهم سلعاً إلى المستهلك الأوروبي، و(اليورو) سيكون عملة بيع وشراء حتى أكثر من مجرد سلع استهلاكية، فهو سيكون سلعة تسعير لمنتجات استراتيجية كالنفط وسواه.

كذلك لأصحاب القرار الاقتصادي والنقدي يجب أن نتوجه بالحديث عن الاحتياطيات النقدية، وأهمية إضافة العملة الجديدة إليها، ويجب أن نتحدث عن التكلفة الجديدة لأسعار الصرف والعملات والتحويل وغير ذلك.

وللمستثمرين نتوجه أيضاً.

ولكل الناس نتوجه، لأن (اليورو) ليس مجرد أوراق وأرقام ودول يمثلها، إنه سعي لقلب موازين قوى نقدية عالمية، أو بالأحرى سعي لإعادة التوازن المختل إلى النظام النقدي العالمي القائم حتى الآن على قطب واحد تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، بدولارها المهيمن على المبادلات التجارية، والذي يتربع في خزائن الدول كاحتياطي رقم واحد.. والذي.. والذي كثير!!..

ولعلنا يجب أن نتوجه أولاً وأخيراً لأصحاب القرار العربي.. القرار السياسي، وفي توجهنا إليهم لانتحدث سياسياً بل اقتصادياً، ونقول إن (اليورو) بأهميته للدول التي صنعته، وبضرورته لإصلاح الخلل القائم في النظام النقدي العالمي، وبالدور الذي سيؤديه على صعيد إعطاء قوة كبيرة لأوروبا ستتجاوز بها وزنها الاقتصادي المؤثر في العالم، إلى وزن سياسي سيكون أثره وشأنه واضحاً وكبيراً

في قضايا الساعة المطروحة على الصعيد العالمي، ومنها قضايانا العربية، وفي طليعتها الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي كل ماسبق تحدثنا، وتم التفصيل في كثير من العناوين التي سبقت الإشارة إليها، وكانت لنا أكثر من غاية، لأننا توجهنا إلى أكثر من فئة، وعندما توجهنا إلى أصحاب القرار السياسي، كانت غايتنا التذكير بأن أوروبا ذات القوميات والأعراق المختلفة، والتي سقط فيها نحو ٧٠ مليون قتيل، في حروب بين بعضها البعض كان أكثرها هولاً الحرب العالمية الثانية، وقبلها الحرب العالمية الأولى، وأوروبا ذات السبع عشرة لغة، وأوروبا ذات الاختلافات والخلافات في مجالات السياسة والسيادة والمنابع الثقافية تغلبت على كل الخلافات، وكوَّنت لنفسها قوة من خلال اتحادات صغيرة تطورت مع الزمن لتصبح سوقاً مشتركة، ولتستمر في وحدة اقتصادية، ولتطلق عملة واحدة سيكون لها شأنها ووزنها وقوتها وبالتالي أثرها في كل مناحي الحياة الأوروبية خصوصاً!..

ونحن العرب.. ماذا فعلنا!!

لاشيء جدي!.

وبعضنا للأسف (يهرول) باتجاه أعدائنا!!. باتجاه من تتحقق مصلحته في تجزئتنا وإضعافنا.. بل في قتل مكامن القوة في اقتصادنا، والسيطرة على أسواقنا!!..

لقد مرت الوحدة النقدية الأوروبية بأطوار، لذلك يمكن أن تكون دراسة تجربتها ومراحل نموها مفيدة لنا لدراستها.

وحققت وتحقق الوحدة النقدية الأوربية للدول المنضوية تحت لوائها فوائد وعوامل قوة، يمكن أن يتحقق لنا مثلها!

والوحدة النقدية الأوربية جعلت لأوروبا وزناً، وتؤهلها لأن تكون قوة دولية في الاقتصاد، والسياسة، وفي كل قرار عالمي، ولابد أن إقامة مثل هذه الوحدة بين دولنا ستحقق لنا ما نطمح إليه من قوة تحمي أوطاننا من كل محاولات الابتلاع والهيمنة وسرقة الثروات!

والوحدة النقدية الأوروبية قبل أن تصل إلى ما وصلت إليه تغلبت على مصاعب، وهي ربما أشد وأكثر إعاقة لأي عمل توحيدي مما لدينا، ولدينا عوامل تساعدنا على التوحيد وتجاوز الصعاب لا تمتلكها أوروبا، كاللغة، والدين، والتاريخ، والثقافة، .. و.. إلخ.

لقد مر العمل العربي المشترك بمراحل، وتعرض لانتكاسات متعددة، ومفيد التذكير أن العمل الأوروبي المشترك واجه انتكاسات، وفشل أكثر من مرة، وحتى الآن هناك بعض الدول الأوروبية تشكك بالوحدة الأوروبية، وقد سبق لها أن قاومت مثل هذه الوحدة، لكن الإرادة في النهاية تغلبت، وما نطلبه من قياداتنا العربية الإرادة أولاً!!.

المؤيدون للاتحاد الأوروبي أعادوا تذكيرنا، وهم يطلقون (اليورو)، أنه كان لديهم عملتهم الواحدة منذ أيام الرومان، وكانت تجارتهم تعبر دون قيود، ومواطنوهم يتنقلون دون تأشيرات، دون مراقبات تلاحقهم، فماذا يمكننا أن نقول لهم نحن؟!..

صحيح أنه كانت لنا عملة موحدة لعصور وعصور، وكانت لنا تجارتنا التي تعبر، وأفرادنا الذين يتنقلون، ولكن منذ عقود وعقود تغير الأمر، وصرنا نحلم بإنجازات أبسط بكثير!..

و(اليورو) عندما اخترناه للحديث في (قضايا الساعة).. بالتعاون مع (دار الفكر) لم يكن لأننا نرى فيه مجرد أوراق وقطع معدنية ذات قيمة حسابية، أو في عمليات البيع والشراء!!

لقد اخترناه لنتوقف ونعيد حساباتنا.. لنخرج رؤوسنا من الرمال، ونرى ماحولنا، إذا كان لايزال لبعضنا رأس فيه عينان تبصران، ودماغ يحلل، وعقل يدبر!!..

العالم كله يتغير، والكبار يسعون لأن يصبحوا عمالقة، في تكتلات (آسيان)، و(النفتا) و(الاتحاد الأوروبي)، ونحن غافلون.. لاهون.. متقاتلون!!.. نزداد تفرقاً، وتشرذماً، ونعود إلى صراعات القبائل، ونكتفي بإنجازات وهمية!.. وعلى الورق غالباً!!..

فلنتكتل.. لنسرِّع خطوات العمل العربي المشترك بأي اتجاه من اتجاهات هذا العمل.. في التجارة العربية البينية في المشاريع المشتركة.. وفي تعزيز الاستثمارات وتبادلها.. في فتح الحدود وإزالة معوقات الانتقال.. انتقال الأشخاص والرساميل، والسلع.. وفي.. وفي.. إلخ.

لنسرع خطوات التكامل والتوحد، فالكبار جبارون لايرحمون، وحتى ذلك الوقت لنحاور بعض أولئك الكبار ونستفيد من علاقاتنا معهم، ولنوظِّف قدر الإمكان بعض توجهاتهم أو دوافعهم لتخدم مصالحنا، وحتى ذلك الحين أيضاً لنطوِّر كل اتفاق أو تعاون ثنائي أو أكثر بين الدول العربية.

لذلك أعتقد أن هذا الكتاب أيضاً ليس مجرد حديث عن شيء جديد، أو قضية من (قضايا الساعة)، إنه أكثر من ذلك.. إنه تجسيد لنداء نرجو أن يصل

إلى من يجب أن يصل إليه، ويختصر مشاعر نحو /٣٠٠/ مليون عربي، بأن لا مستقبل لنا بغير التكامل.. والوحدة.. !

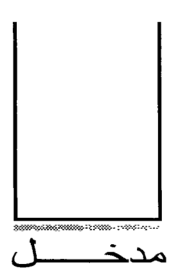
إنه تجسيد لحلم بأن يكون لنا.. ليرة سورية لبنانية.. دينار عربي خليجي.. جنيه مصري سوداني.. درهم مغاربي.. ومن ثم دينار عربي موحد.

فهل من يسمع النداء، وهل يتحقق الحلم؟!!

لقد بدؤوا بحلم وقد تحقق.

وحلمهم يكبر وسيحققونه.. و(اليورو) هو البداية.

المؤلف



مدخـــــل

بعد تلك المقدمة التي لم أستطع فيها أن أتجـرد مـن العواطـف الـتي لابـد قـد أثارها إطلاق (اليورو) في أحاسيس كل عربـي، فـانطلقت آهـات الحسـرة مـن قِبَلِ كل مواطن ينتمي إلى هذه الأمة، وتذاكروا بالأمنيات التي لازالـت تختلـج في مشاعرهم على الرغم من كل الإحباطات!.. أقول بعد تلك المقدمة لابد من العودة إلى الواقع، ونحن نمهـد للدخـول في بحث طويـل عـن العملـة الأوروبيـة الجديدة التي بدأ تداولها منذ أول يوم عمل في العام ١٩٩٩ جنبـاً إلى جنـب مـع العملات الوطنية للدول الإحدى عشرة، التي قبلت الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، قبل أن تنســحب هـذه العمـلات في ٢٠٠٢/١/١ وربمـا قبـل ذلـك لتترك الساحة لليورو عملةً قويةً ستحقق لأوروبا من طموحات ما لم تسـتطع أن تحققه من دونه على مدى سنوات طويلة، وتـترجم أحلامـاً طالمـا راودت قـادة وكتّاباً أوروبيين، وشعوباً تتطلع إلى مستقبل يحقـق لهـا ذاتهـا بعيـداً عـن هيمنـة ووصاية ومظلة سواها.

والمتتبع لتطلع أوروبا نحو الوحدة، سيتعرف علـى أن حلـم الوحـدة النقديـة، قديم بل هو موغل في القدم، وربما كانت المرة الأولى التي يـأخذ فيهـا طريقـه إلى التطبيق كانت على يد الإمبراطور الرومـاني، (ديكولتـين) الـذي فـرض في العـام

٢٨٦ ق. م تداول القطع النقدية الرومانية في كل أنحاء أوروبا، لتشكل أول عملة أوروبية موحدة، وفي العام ١٨٦٧ عاد الحلم من جديد فكتب (فيكتور هوغو) الروائي الفرنسي المشهور يقول: "في القرن العشرين ستوجد أمة غير عادية.. هذه الأمة ستكون كبيرة، وحرة، وغنية، وقوية، وسلمية مع باقي الإنسانية.. وسيكون اسمها أوروبا".

كان ذلك قبل أكثر من قرن.. وها هم قادة أوروبا يعلنون قبل رحيل القرن العشرين عن حدث هام يعتبر الحدث الأهم في تاريخ أوروبا، ويتمثل بالوحدة الاقتصادية والنقدية، وهي مقدمة لطموح أوروبي كبير في أن تكون أوروبا كبيرة وحره ومتحررة من أية هيمنة، وعن مثل هذا الطموح الحلم سبق للمستشار الألماني الأسبق (كونرا أديناور) أن عبر بقوله: "إننا نريد أن نبلغ أوروبا الكبرى سريعاً، لا يهم صورتها النهائية، ما دامت وحدتها وسياستها الخارجية، وسياستها الدفاعية مؤكدة"، ولذلك كانت ولا تزال أوروبا، حسب (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية: "بحاجة إلى مشروع ضخم أكبر من مجرد إطلاق العملة الأوروبية الموحدة"، ولذلك يرى المراقبون أن إطلاق (اليورو) هو بداية تحقيق الحلم الذي يدغدغ مشاعر الأوروبيين منذ مئات السنين، أما المرحلة التالية فهي سياسة خارجية مشتركة، بدأت خطواتها من خلال تأسيس (منظمة التعاون السياسي والتنسيق)، عام ١٩٥٧.. وقد اعتبرت صحيفة (فاينشال تايمز) البريطانية بعد بدء التعامل بـ (اليورو) أن: "إطلاق (اليورو) يبرر ضرورة حصول إدماج سياسي أكبر في أوروبا، وربما حتى فيدرالية مع سلطات مركزية كبيرة"، بل إن رئيس الوزراء البريطاني اعتبر: "أن (اليورو) هو بحد ذاته عملة سياسية".

والهدف السياسي كان واحداً من جملة أهداف كان يرمي إليها الآباء المؤسسون لأوروبا الموحدة، وقد سبقته أهداف ودوافع اقتصادية وأمنية كانت لها

الأولوية.. أو هكذا يبدو من تحديد البدايات والاتفاق عليها، وإن كان البعض يرى أن ذلك سيكون أحد أسباب فشل الوحدة النقدية التي احتفل بها المتحمسون ليلة رأس سنة ١٩٩٩، وشاؤوا أن يكون احتفالهم مزدوجاً، برأس السنة وبإطلاق (اليورو)، والمتحمسون يؤكدون أن إرادتهم السياسية ستتغلب على كل مايطلقه المتشائمون من أسباب يزعمون أنها ستقود أوروبا المتعجلة لوحدتها لفشل يقضي على كل آمال أخرى بالوحدة.

والقوة الاقتصادية التي حققها الاندماج النقدي، والذي بعد اكتمال نصابه بانضمام الدولة الخامسة عشرة إليه سيشكل ٣٠٪ من حجم التجارة العالمية، و١٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وسيشكل متوسط دخل الفرد نحو ٢١ ألف دولار سنوياً، وتقارب قوته الاقتصادية الحالية بدوله الإحدى عشرة قوة الولايات المتحدة الأمريكية بحجم ناتج إجمالي قدره ٦,٥١ تريليون دولار، وما تشكل نسبته ١٩,٤٪ من حجم الإنتاج العالمي، بينما تشكل أمريكا ما نسبته ١٩,٦٪ واليابان ٧,٧٪. هذه القوة لن تروق لأمريكا التي انفردت منذ سقوط النظام الشيوعي في دول أوروبا الشرقية بقيادة العالم، دون أن تقف في وجهها أية قوة اقتصادية، أو سياسية أو عسكرية تستطيع أن تردعها، فأكثر من ٢٠٪ من المبادلات التجارية العالمية تتم عن طريق دولارها، وأكثر من /٧٥٥/ مليار دولار من احتياطات العالم خارج منطقة (اليورو) تتم بعملتها، وكل أزمات العالم تديرها وتحركها وتتدخل بها حسب مصالحها.

وها هي أوروبا الجديدة القوية المتطلعة إلى الانعتاق من الهيمنة الأميركية التي وضعتها تحت وصايتها بحجة حمايتها من الخطر الشيوعي بشكل خاص، تنهض بعد زوال أخطار الحرب الباردة لتقف بوجه المارد الأمريكي بعملة قوية، واقتصاد قوي، ورؤى سياسية أكثر اعتدالاً، وتستجيب في ذلك لمطالب ومساع

دولية عديدة، تأتي في طليعتها المساعي والمصالح العربية، فتضع حداً لحالة التهميش التي أرادتها لها واشنطن، وتتمكن من أداء أدوارها مستقلة، فتعيد التوازن إلى النظام الاقتصادي والنقدي والسياسي والدولي المختل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، القوية والمتفردة في قراراتها بشأن أزمات العالم وقضاياه، لأنها لم تعد تجد من يقف في مواجهتها موقف الندية، وتستقطب أوروبا إلى جانبها شعوب العديد من الدول الأخرى الباحثة عن مصالحها، ولكن دون أن يصل الأمر إلى حرب باردة جديدة بين القطبين الجديدين أو بين الأقطاب الثلاثة فيما لو امتلكت (آسيان) القوة التي تؤهلها لأن تكون قطباً منافساً آخر.

وجاء قرار أوروبا الجديد لإعلان وحدتها النقدية، لأن العصر الحالي بات يتطلب ذلك، فهناك معطيات جديدة برزت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد أزمات اقتصادية ونقدية، وبعد أزمات سياسية وحروب أهلية، و لم يعد يصح أن تبقى أوروبا غائبةً عن أداء دور يتناسب وقدراتها الاقتصادية والثقافية والتقنية خاصةً إذا توحدت هذه القدرات، لذلك كان قرار إقامة الوحدة النقدية ترجمة لأفكار هذا العصر ولغته التي تختلف عن أفكار ولغة الأربعينيات والخمسينيات وحتى مطلع الثمانينيات، بل اللافت في هذا الأمر أن أوروبا كانت دائماً تتقن لغة كل عصر مرت فيه، وشهدت مسيرتها نحو الوحدة النقدية التوقف في محطات قبل الانطلاق منها إلى محطات جديدة، منذ تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عام ١٩٤٨ وحتى إعلان بدء تداول (اليورو) في ١٩٩٩/١/١ مروراً بالعديد من المحطات، أبرزها قيام المجلس الأوروبي عام ١٩٤٩، واتحاد المدفوعات الأوروبية عام ١٩٥٠ والمجموعة الأوروبية للصلب والكربون عام ١٩٥١، ومعاهدة (روما) عام ١٩٥٧، واتفاقية (ماستريخت) عام ١٩٩٢، بينما لم تتغير لغة العرب منذ بدايات استقلالهم وحتى الآن: لقد أتقنوا

لغة واحدة، كانت سائدة في الأربعينيات، فأسسوا جامعة الدول العربية، واتفقوا على إقامة بعض مؤسسات وتنظيمات.. وهذه هي اللغة التي كانت سائدة في الأربعينيات والخمسينيات.. ثم توقفوا!

والسؤال الملح الآن:

- هل سيثير إطلاق (اليورو) أية حوافز توحيدية جديدة عند العرب؟!

إن من يتابع مسيرة الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية لا بد أن يرى فيها الكثير من العبر والدروس والفوائد، فهل نستفيد منها.

لقد سببت التجزئة العربية خسائر لاتحصى لهذه الدول، وهذه الخسائر مرشحة للتزايد كل يوم بفعل الهزائم والنكبات والأزمات التي تلحق بالعرب، وإحداها فقط والمتمثلة بحرب الخليج الثانية كلفت بعض دوله منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن أكثر من /٤٠٠/ مليار دولار.. كما أن عدم قدرتهم على تسعير إنتاجهم من النفط كلفهم خلال عام ١٩٩٨ فقط أكثر من مئة مليار دولار.

مرة أخرى.. هل تثير الوحدة النقدية الأوروبية فينا شيئاً؟!!.



أوروبا بين الماضي والحاضر

١-١- مدخل:

لم تكن أوروبا تشكل قديماً ما يجعلها موضع اهتمام أيٍ من جيرانها، ولاسيما في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، الذي كانت حضارته الحضارة السائدة، كما كان يشكل في نظر العلماء والباحثين والفلاسفة منبع المعرفة والحياة، فكما كانت الشمس تشرق من خلفه، كذلك كانت المعارف والحضارات تشع منه، أما أوروبا التي كانت غارقة في ظلمة التخلف لم يجدوا لها اسماً غير اسم الغروب، حيث كانت تغرب الشمس وراءها، وبالتالي فأوروبا كانت تعني الغروب أو (الغاربة) كناية عن الشمس الغاربة.

لكن هذه الـ (أوروبا) التي لم تكن تعني أحداً، أو يهتم بها أحد وتعيش مشكلات التخلف والتجزئة والانقسامات، تنطلق لتشكل مع عشية الألفية الثالثة وحدة، سيكون لها من القوة ما يجعلها قطباً عالمياً، يمكن أن يساهم في إعادة التوازن إلى العالم، بعد انهيار قطب كبير، كان يشكله الاتحاد السوفييتي السابق، وساعدت على انهياره الولايات المتحدة الأمريكية، لتكون القطب الوحيد الذي ينفرد بالقرار الاقتصادي والسياسي في العالم، ويعمل على نشر فكره، وسلوكه، وقيمه، وإنتاجه من خلال (العولمة) التي بعثت الرعب في نفوس شعوب العالم أجمع فراحت تخشى على نفسها وسوقها، من غزو أمريكي يهدد كل شيء فيها.

فمن هي أوروبا التي تتجه مع الألفية الثالثة إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية، وربما لاحقاً تتوجها بوحدة سياسية تجعل منها ولايات أوروبية، تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، في كل مناحي القوة التي يتطلبها القرن الحادي والعشرين، سواء على صعيد الاقتصاد، أو القرار السياسي، أو القدرات العسكرية؟!.. وهل يمكن (لهذا اللسان الصغير لقارة آسيا) على حد تعبير (بول فاليري) أن: "يجسد قيماً تبرر الدور الهائل الذي لعبه في الألفية الثانية التي توشك الآن على الانتهاء".

١-٢- أوروبا القديمة:

إن العالم المسيحي في عهد الأسرة الكارولية، عام ١٠٠٠ م بطبيعة الحال لم يكن نقطة البداية الجديدة لأوروبا على الإطلاق، فقد كانت له جذور في عالم الرومان القديم الذي اشتق منه دينه، ومؤسسته الرئيسية (الكنيسة)، ولغته المكتوبة (اللاتينية) التي حفظت على أقل تقدير ثقافته الراقية[١]، غير أنه وحتى القرن السابع عشر كانت هذه الخصائص تميز العالم المسيحي للبحر المتوسط أجمعه، لا تلك الرقعة المبتورة المتمثلة في أوروبا الغربية فقط، ولكن وفي ذاك القرن تمكن العرب الذين أصبح لهم دينهم التوحيدي من أن يفتحوا عالم البحر المتوسط ليكوّنوا بذلك دولة قائمة على أساس ديني، منافسة لما بقي من مملكة المسيحيين، وعلى خلاف هذا التقلص الذي حدث لعالم الرومان، فإنه على جهة الشمال تحوَّل البرابرة الرّحل إلى المسيحية، وبدأ ذلك بالجرمان في القرنين الخامس والسادس، ثم الاسكندنافيين والسلافيين الغربيين والمجريين، وفي أقصى الشرق الروس، حيث كانت روسيا جزءاً من تشكيلة العناصر الرومانية والمسيحية

(١) تم الاعتماد في هذا السرد التاريخي على مقال مارتن ماليا A New Europe for the old المنشور في مجلة Deed lus، عدد شتاء ١٩٩٧-١٩٩٨.

والبربرية وغيرها.. والتي كانت بمثابة القانون المؤسس لأوروبا لتتمتع بالاستمرارية.

وفي القرنين التاسع والعاشر تعرضت أوروبا لهجمات متعددة جاءتهم من الشرق وعبر البحار، أنهت الوحدة السياسية للعالم المسيحي، وكانت أعلى سلطات سياسية علمانية كتب لها البقاء، ممالك تنحدر من أصول بربرية، على الرغم من أن إحدى هذه الأمم -الساكسون- زعمت أنها تؤسس الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الجرمانية.

وفي هذا الواقع من الفوضى والحاجة إلى الأمن برزت في المنطقة الواقعة بين اللوار والراين طبقة من النبلاء من اللوردات المحاربين وتابعيهم من الإقطاعيين المتعاهدين على الولاء وتقديم العون، الذين راحوا يتكسبون عيشهم من عمل الفلاحين في المناطق الريفية، مقابل توفير الحماية لهم. وبحلول عام ١٠٠٠ م كان هذا المجتمع الإقطاعي كما نطلق نحن هذا الاسم عليه الآن، قد قطع شوطاً كبيراً صوب استعادة النظام الداخلي في أغلب أوروبا الغربية، وبتأثير من الكنيسة أضيفت على نشاط هؤلاء المحاربين الأغلاظ (مسحة أخلاقية) تحت مسمى الفروسية، وتمتعت هذه المؤسسة التي أسسها الفرسان بقدرة هائلة على البقاء، وقدّر للنظام الإقطاعي تحت سيادة الملوك الوطنيين أن يمثل إطار المجتمع والسياسة الأوروبيين حتى نهاية القرن التاسع عشر.

وبالتالي فقد شهدت أوروبا التاريخية أول تطور لها في ظل حماية الإقطاع الموحد الذي كان له الفضل في تدعيم أركانها بعد عام ١٠٠٠م، حيث بدأت ثورة زراعية ارتكزت فيما بعد على تكنولوجيا تعميق حراثة الأرض.

وبحلول عام ١٣٠٠ م جعلت هذه الثورة أوروبا الواقعة في شمال الألب أكثر ثراءً بقدر لم تشهده من قبل المناطق المطلة على البحر المتوسط ذات الكثافة

السكانية الأكبر، وأدت إلى وضع نهاية للقنانة، وقد رافق هذا الثراء الجديد نمو في التجارة وظهور المعامل الصناعية، والمدن التي نمت من البحر المتوسط حتى بحر الشمال، ومن البلطيق حتى (نوفو جراد) الروسية.

ومع التنظيم الإقطاعي للسلطة، وتوسع الاقتصاد، أرسيت الظروف المناسبة لقيام كيان أوروبي دائم، كيان برز للوجود من أقصاها إلى أدناها، ميزه سيطرة رجال الدين على المجالات كافة في أوروبا، أحيوا التعاليم الأكثر رقياً، وطوروا نظاماً قانونياً متشابكاً، وأضفوا قدراً من التخصص على الإدارة، بحيث اضفي على الممالك نظام أرقى من النظم الأدنى تطوراً للإقطاع، وبالتالي يمكن اعتبار القرنين الثاني عشر والثالث عشر الفترة التي شهدت ازدهار وتدعيم البدايات الأولى لأوروبا متطورة، وما زالت آثار مؤسساتها باقية حتى الآن في المجالس النيابية والنظم القانونية للدول الأوروبية الرئيسية، كما أن مثل هذه الآثار مازالت باقية في المصطلحات التنظيمية والفلسفية لجامعاتها، وفي الوقت ذاته التي كانت تشهد فيه أوروبا الغربية الحالية تطوراً واضحاً ظهرت هناك أوروبا ثانية في الشرق كان يطلق عليها اسم (أوروبا شرق إلبه وجبال الألب الجيوليانية) حيث كان كل شيء أكثر بؤساً وأقل دينامية من الوضع في قلب إنجلترا وما حولها، كما كانت أشد ضعفاً، والمدن فيها أكثر ندرة وأصغر حجماً، وبحلول القرن السابع عشر أصبحت هذه الأوروبا الثانية عبر نهر (إلبه) مصدر الحبوب والمعادن والمواد الخام للغرب الأوروبي المطل على الأطلنطي، والذي أصبح بفعل ذلك أكثر تطوراً مع الزمن.

ولذا فإنه اعتباراً من القرن الثالث عشر فصاعداً، من المناسب الحديث عما أسمته الكتابات التاريخية الألمانية أخيراً (التدرج الثقافي من الغرب إلى الشرق)،

وهو تدرج في التطور يفصل بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة من أوروبا، ويقسم القارة إلى مناطق قائدة، ومناطق تابعة.

وبحلول القرن السادس عشر صارت هناك ثلاث أوروبات، أوروبا في الغرب الأطلنطي، وتضم بشكل رئيسي فرنسا وإنجلترا، وأوروبا الثانية عبر نهر (إلبه) التي تضم ألمانيا وبوهيميا والمجر وبولندا، وأوروبا الموسكوفية التي زحفت نحو الغرب فيما بعد لتضم إليها بولندة وليتوانيا وغيرها.

وبدءاً من القرن السابع عشر بدأت أوروبا تشهد أولى ثوارتها العلمية، وتقدم رواد حركة التنوير إلى الصفوف الأولى في المجتمع الأوروبي وصار يطلق على النظام الإقطاعي -بدءاً من العام ١٧٨٩م- اسم النظام القديم.

ومع التكنولوجيا، وحشد القوى البشرية، عمدت الحكومات الملكية إلى إلغاء، أو سعت إلى إلغاء الهيئات التقليدية المشاركة في الحكم كي تتمكن من تحصيل الضرائب من السكان عن طريق وكلائها، وترافق مع ذلك استغلال النظم العسكرية المطلقة للعلم الجديد وما واكبه من عقلانية فلسفية لتعزيز إدارة حكم أكثر تماسكاً، وإرساء مجتمع منظم، وتحسين الاقتصاد، ولقد كان هذا الحكم العسكري المطلق الذي استعان بالعلم الجديد هو الذي وفر الثقافة العلمانية لنظام الدولة الموحد الذي انتشر بحلول القرن الثامن عشر من الأطلنطي إلى الأورال.

وعلى هذا النحو فإن عصر التنوير طحن الطابع الأوروبي القديم، وحوّله إلى هباء بين حجري الرحى المتمثلتين في العلم الجديد، والملكية المستبدة، ونتيجة لذلك فإن الطريق أصبح ممهداً في عام ١٧٨٩ م لابتكار ما أسماه (توكفيل) في وقت لاحق الديمقراطية، وقد أوجز نشوءها في هذا النص المبدع في تاريخه الاجتماعي:

"عندما أنظر إلى الوراء لبرهة من الوقت، إلى الحالة التي كانت بها فرنسا قبل سبع مئة عام، فإنها كانت في ذلك الوقت مقسمة بين أسر قليلة كانت تملك الأرض، وتحكم السكان، في ذلك الوقت كان حق إصدار الأوامر يتوارث مثله في ذلك مثل الملكية العقارية من جيل إلى جيل، وكانت الوسيلة الوحيدة لسيطرة الناس على الناس هي القوة، وكان هناك مصدر وحيد للسلطة ألا وهو الملكية العقارية".

وفي الوقت الذي أصبح فيه المجتمع أكثر استقراراً وتمديناً، أصبحت علاقات الناس ببعضهم بعضاً أكثر تعدداً وتشابكاً، ومن ثم فإن الحاجة إلى القوانين المعرفية أصبحت ملموسة بقدر كبير، كما ازداد عامة الناس ثراءً بفضل التجارة، وأصبحت قوة المال ملموسة في شؤون الدولة، كما أصبحت التجارة سبيلاً جديداً للحصول على السلطة، وأصبح رجال المال قوة سياسية واضحة.

وتدريجياً انتشر التنوير، واستيقظ تذوق الأدب والفنون، وأصبح العقل عنصراً في النجاح وأصبحت المعرفة أداة للحكم، كما أصبح للمتعلمين دور في شؤون الدولة، وحسب (كارل ماركس) فإن: "بؤرة التحول من أوروبا قديمة إلى أوروبا جديدة تمثلت في الجانب الاقتصادي".

١-٣- أوروبا الجديدة:

إن القرن التاسع عشر السياسي الممتد من استعادة الملكية في عام ١٨١٥ م حتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م شهد ما يمكن أن يقال عنه أنه ثورة ديمقراطية اضطرت فيها مختلف الأنظمة لوضع دساتير، والاعتراف بحق الانتخاب، وإقامة برلمانات بدأت في العام ١٨٤٨ في بروسيا ومعظم الولايات الألمانية، وامتدت إلى النمسا والمجر، ثم إلى بقية الدول الأوروبية في غرب القارة

وشرقها، ومع مطلع القرن العشرين طرح شعار اتحاد الولايات الأوروبية، غير أن تحقيقه واجه جملة من التناقضات وتنافر المصالح، إلى حد تحولت القارة الأوروبية إلى ساحة من الصراعات والحروب المدمرة، شكلت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨ أشدها، لكن هذا لم يمنع من انتشار وتعزيز الإصلاحات السياسية، والأخذ بمبدأ الديمقراطية في بقية دول أوروبا الغربية.

في حين إن دول شرق أوروبا اتجهت نحو النظام الشمولي المتمثل بـ (دكتاتورية البرولتياريا) كما شهدت إيطاليا تحت حكم (موسوليني) في العام ١٩٢٢ نظاماً فاشياً، وكذلك ألمانيا النازية فيما بعد، وشهدت إسبانيا حرباً أهلية امتدت من العام ١٩٣٦-١٩٣٩، مما اعتبره البعض تراجعاً عن الديمقراطية.

وأضاف قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ انعكاسة أخرى للتوجهات التوحيدية في أوروبا، لكن ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدا وكأن أوروبا تنطلق من جديد من نقطة الصفر[1] ، وما كان مجرد وهم ثقافي شق طريقه إلى وعي الساسة، ففي إنجلترا أسس (ونستون تشرشل) منذ مطلع عام ١٩٤٧ حركة أوروبا المتحدة، وفي فرنسا بادر عدد من الوزراء والعاملين في الحقل السياسي إلى إنشاء المجلس الفرنسي لأوروبا المتحدة، وفي سويسرا تأسس في أيلول ١٩٤٧ أيضاً الاتحاد البرلماني الأوروبي، ثم ما لبثت أن قامت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، التي نقلت فكرة الولايات المتحدة الأوروبية في المستوى الثقافي والسياسي إلى مستوى أكثر قابلية للتفعيل والعقلنة هو المستوى الاقتصادي، ومع إنشاء الأسرة الأوروبية للفحم والفولاذ في عام ١٩٥٠ خرجت أوروبا لأول مرة كما كتب (موريس دوفرجيه): "من الأحلام وضبابية الخطابات لتتجسد في مشروع واقعي"، وبالتالي فقد شكلت نتائج الحرب العالمية الثانية منعطفاً جذرياً

(١) (اليورو) والدولار.. أو المواجهة بين أوروبا وأمريكا، د. طلعت شاهين، البيان ١٩٩٦/١٢/٢٧.

في النظام الدولي، حيث انتهت العصور التي ظلت فيها أوروبا مهيمنة على العالم، وسقطت القوتان الجبارتان ألمانيا وإيطاليا، وانقسمت دول أوروبا وتفتت وتغيرت أنظمة الحكم فيها، أما من الناحية الاقتصادية فقد كانت أوروبا منهارة تماماً، وساهمت الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي والتي استمرت حتى مطلع التسعينيات بإبعاد كل الآمال بتحقيق شعار الوحدة الأوروبية، بسبب انقسام أوروبا بين قطبي الصراع المعروفين آنذاك!.

لكن ومع سقوط الاتحاد السوفييتي، وانهيار كتلة دول المعسكر الشيوعي، وسقوط جدار برلين انتعشت الآمال من جديد بتحقيق شعار الوحدة الأوروبية، بعد أن هيأت هذه التطورات المناخ الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي لخلق أوروبا جديدة، وترجمت هذه الفكرة بداية عبر توقيع عدد من الاتفاقيات التي توجتها اتفاقية (ماستريخت) لعام ١٩٩٢ حيث اتفقت اثنتا عشرة دولة على إصدار عملة موحدة، وبناء نظام أمني ودفاعي مشترك ومتكامل ومستقل... إلخ، وجرى تطوير هذه الاتفاقية في أمستردام عام ١٩٩٧ التي فتحت الباب أمام دخول أعضاء جدد من أوروبا الشرقية والوسطى.

كما كان لهذه التطورات أثرها في دفع أوروبا لتكيّف ذاتها وتبحث لنفسها عن دور عالمي جديد تلعبه بعد أن انفردت الولايات المتحدة بمصير جديد بعد انهيار القطب الآخر الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي السابق ومجموعة الدول الدائرة في فلكه، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تحسن قيادة العالم حتى الآن نحو نوع من التوازن المطلوب في التعامل مع القضايا الساخنة التي تهدد الجميع بلا استثناء[1] ، لذلك نشطت مجموعة السوق الأوروبية لتفعيل دورها، والعمل للتوسع شرقاً وشمالاً باتجاه باقي دول أوروبا الغربية، في محاولة لخلق قوة جديدة

(١) الوحدة الاقتصادية الأوروبية، ريا خوري، البعث ١٩٩٨/١١/٩.

تتولى جزءاً من المسؤولية في منطقة الفراغ التي تركها سقوط الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية.. وقد تأكد لدول هذه المجموعة والدول المتطلعة إلى الاستقلالية في قرارها السياسي بعيداً عن الهيمنة الأمريكية، أن الاقتصاد هو المجال الذي يجعلها أكثر قوة، وأكثر استقلالية، وأيضاً يمثل المصالح الحيوية لشعوبها، لذلك بدأت دول المجموعة الأوروبية بالتطلع نحو تحقيق استقلاليتها على محاور جديدة منها اتفاقية (ماستريخت)، وخلق أوروبا بعيدة عن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي خلق توازن يمنع سيطرة قوة واحدة، خاصة وأن الاتحاد النقدي الأوروبي يمكن أن يشكل القوة الاقتصادية الأولى في العالم بناتج قومي قدره ٦,٥١ تريليون، وعدد سكان يفوق الـ ٢٩١ مليون إنسان مستهلك.

لقد انشغلت أوروبا لنحو نصف قرن تقريباً قبل أن تضع حجر الأساس لوحدتها الاقتصادية والنقدية التي ستعرف أهم انطلاقة في مسيرتها مع ولادة (اليورو) وبعد هذه الانطلاقة لن تكون بالتأكيد هناك عودة للماضي، وستغير هذه الوحدة الطبيعة الداخلية لأوروبا بشكل لم تشهد له مثيلاً منذ ظهور نواتها قبل نحو ألف وخمسمئة عام.

وقد بذل رجال عظام جهوداً جبارة لبناء أوروبا الجديدة الموحدة، ووضعوا لبنة فوق أخرى حتى يظهر هذا الصرح إلى الوجود، والدافع لذلك كله هو العقيدة الراسخة في نفوسهم جميعاً بأن مستقبل أوروبا، وإن كان ملكاً للأجيال المقبلة فهو بالضرورة حلم أوروبا العظمى[١].

(١) جاك سانتير أو أوروبا ٢٠٠٠، ديديه روماد، ترجمة وعرض البيان ٩٨/١٢/٨.

١-٤- المجموعة الأوروبية عشية الألفية الثالثة:

١-٤-١- (دول (اليورو).. معلومات عامة:

تضم المجموعة الأوروبية التي تشكل الاتحاد الأوروبي خمس عشرة دولة هي: النمسا، بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا، فرنسا، اليونان، بريطانيا، إيرلندا، لوكسمبورغ، فنلندا، السويد، إيطاليا، هولندا، البرتغال، إسبانيا، كما تضم عدداً من الدول الأخرى بصفة مراقب وهي: تركيا، قبرص، سويسرا، مالطا، النرويج.

وتبلغ مساحة دول منطقة (اليورو) نحو /٣,٣٦٥/ مليون كم٢، وعدد سكانها نحو /٢٩١/ مليون إنسان يتحدثون بـ /١٧/ لغة، وتمتد منطقة (اليورو) لاند من المنطقة القطبية الشمالية في أعلى شمال فنلندا إلى جزيرة (لامبيدوسيا) الإيطالية قبالة الساحل الليبي، وتنتمي لمنطقة (اليورو) (غويانا) الفرنسية التي تقع في أمريكا الجنوبية، وكل من منطقتي (مايوت)، و(ريونيون) الواقعتين على ساحل شرق إفريقيا، وجزر (غوادلوب)، و(مارتينيك) في البحر الكاريبي

وتشكل كل من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا ٧٢٪ من مساحة دول (اليورو)، و٨٢٪ من عدد السكان، ومن الناتج الإجمالي المحلي.

ويبلغ إجمالي الناتج القومي للاتحاد الأوروبي نحو /٨٦٠/ مليار دولار، وتملك مجموعة دوله الإحدى عشرة الحالية الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي من الذهب بنسبة ٢٠,٦٪ مقابل ٨,١٣٪ لليابان و٤,١٪ للولايات المتحدة.

وتساهم بنسبة ٢٠٪ من الصادرات العالمية متقدمة بذلك على الولايات المتحدة التي تبلغ نسبة مساهمتها ١٦٪ واليابان ٧٪، كما تساهم بـ ١٩,٤٪ من حجم الإنتاج العالمي، مقابل ١٩,٦٪ للولايات المتحدة الأمريكية، و٧,٧٪ لليابان، وبلغ الفائض التجاري خلال الستة أشهر من العام ١٩٩٨ /٣٨/ مليار

دولار، وفي عام ١٩٩٧ بلغ فائض الميزان التجاري لدول المجموعة ١٠٠ مليار دولار، بينما تعاني الولايات المتحدة من عجز مزمن، قدّر للعام ١٩٩٨ بحوالي /٣٠٠/ مليار دولار.

أما معدل النمو السنوي فيبلغ ٢,٥٪ في حين سجل في الولايات المتحدة قفزة بلغت ٣,٨٪ في العام ١٩٩٧، وفي اليابان تباطؤاً بلغ ٠,٠٩٪، ومن المتوقع أن يبلغ ٣٪ عام ١٩٩٨، و٢,٦٪ عام ١٩٩٩، و٢,٩٪ عام ٢٠٠٠.

وتعتبر البطالة نقطة الضعف الرئيسية في دول الاتحاد الأوروبي، حيث وصلت نسبتها إلى ١٠,٨٪، أما في الولايات المتحدة فتبلغ ٤,٦٪ وفي اليابان ٣,٥٪، إضافة إلى مشكلات اقتصادية أخرى.

وبالنسبة للتعليم هناك ٦٨٪ من السكان من أعمار ٢٥-٣٤ عاماً وحسب إحصائيات عام ١٩٩٧، يتجاوز مستوى تعليمهم الثانوي والمتوسط.

والتحقيق البياني التالي يسلط الضوء الرقمي على الواقع الاقتصادي في كل بلد من بلدان منطقة (اليورو) للعام ١٩٩٨ لما في ذلك من انعكاسات على الاقتصادين العربي والعالمي.

١- ألمانيا:

* عدد السكان ٨٢,٥ مليون نسمة.
* المساحة ٣٥٧ ألف كم^{2}.
* الدخل القومي الصافي ٢٤٣١,٤ مليار دولار.
* الدخل القومي الصافي للفرد ٢٧٤١٨ دولاراً.
* معدل النمو ٢,٥٪.
* معدل التضخم ١,٥٪.

* البطالة ١٢,١٪.
* الدين ٦١,٣٪ من إجمالي الناتج الداخلي.
* العجز العام ٢,٧٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.

حكومة (الحمر-الخضر) الألمانية الائتلافية (بين الاشتراكيين وأحزاب البيئة) والتي يرأسها (غيرهارد شرودر)، ينبغي عليها أن تضع في طليعة أولوياتها الاقتصادية النجاح في المهمة الصعبة لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية، الخاضع لضغوطات متنامية من إعادة توحيد ألمانيا، مع التركيز على أن الارتفاع الملحوظ في معدل البطالة في السنوات الأخيرة يجعل من الإصلاح ضرورة ألمانية ملحة.

ألمانيا ستكون رئيسة الاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من العام ١٩٩٩ وستكون طريقتها في ممارسة هذه الرئاسة اختباراً لمدى متانة التزامها بتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً.

نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي ٦١,٣ عام ١٩٩٧.

٢- فرنسا:

* عدد السكان ٦٠,٩ مليون نسمة.
* المساحة ٥٤٩ ألف كم^2.
* الدخل القومي الصافي ١٦٢٢,٧ مليار دولار.
* الدخل القومي الصافي للفرد ٢٥٤٢٥ دولاراً.
* معدل النمو ٢,١٪.
* معدل التضخم ١,٢٪.
* البطالة ١٢,٥٪.
* العجز العام ٣٪ من إجمالي الناتج الداخلي.
* الدين ٥٨٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.

سيعود الاقتصاد الفرنسي إلى حجمه الطبيعي في العام ١٩٩٩ بعد القفزة الـتي سجلها عام ١٩٩٨، وبسبب الإرباك الحاصل في صفوف اليمين، يتوقـع ألا تجـد حكومة (ليونيل جوسبان) الاشتراكية نفسها بمواجهة انتخابات تشـريعية جديـدة قبل العام ٢٠٠٠ علـى الأقـل، غـير أن انتخابـات البرلمـان الأوروبـي المتوقعـة في حزيران ١٩٩٩ قد تشكل فرصة أمام اليمين الفرنسي لإعادة تنظيم صفوفـه، مـع ترجيح استفادة اليسار أو اليمين المتطرف من تلك الانتخابات.

إن اعتماد (اليورو) سيؤدي إلى تنشيط حركتي المنافسة والاستثمار في فرنسـا، مما سيتيح لها السيطرة على العجز المرتفع في موازنتها العامة.

نسبة الدين العام بالنسبة إلى صافي الدخل القومي ٥٨٪ ١٩٩٧.

٣- البرتغال:

* عدد السكان ١٠ ملايين نسمة.
* المساحة ٩٢٠٠٠ كم^{٢}.
* الدخل القومي الصافي ١١٧,٦ مليار دولار.
* معدل النمو ٣,٣٪.
* معدل التضخم ٢,٩٪.
* العجز العام: ٢,٥٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.
* الدين: ٦٢٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.
* البطالة: ٥,٩٪ نهاية ١٩٩٧.

ستكون البرتغال في طليعة المندفعين في سياسة النقـد الأوروبـي الموحـد، لكـن بسبب نضج دورتها الاقتصاديـة، فـإن السياسـية النقديـة، الـتي يحددهـا المصـرف المركزي الأوروبي، قد لا تكون مناسبة تماماً لمصلحة الاقتصاد الوطني، بالتالي قـد يرتقع معدل التضخم بنسب أعلى مما قبل الانتخابات.

الاقتصاد البرتغالي لم يتأثر كثيراً بالأزمات الآسيوية غير أن اضطراب الأسواق الناجم عن تلك الأزمات، لابد وأن ينعكس على توازن الثقة القائم ما بين المستهلكين والشركات.

٤- إيطاليا:

* عدد السكان ٥٨ مليون نسمة.
* المساحة: ٣٠١٠٠٠ كم^{٢}.
* الدخل القومي الصافي ١٣٩٥ مليار دولار.
* معدل النمو ١,٦٪.
* معدل التضخم ١,٨٪.
* الدين: ١٢١,٦٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.
* البطالة: ١٢,١٪ ١٩٩٧.

الائتلاف الحكومي القائم مستمر حتى آيار ١٩٩٩ لكن الخلافات بدأت تظهر قبل ذلك، وسيكون على الحكومة إجراء تغيير جذري في سياستها المالية خلال مناقشتها لموازنة العام ٢٠٠٠ علماً بأن الانتخابات التشريعية قبل ذلك.

بمواجهة الصعوبات الناجمة عن قدوم موجة إضافية من اللاجئين، سيكون على إيطاليا المساهمة الجدية في إيجاد حلول للمشكلة الألبانية، ستشكل إيطاليا مجموعات ضغط فاعلة بهدف الوصول إلى رئاسة اللجنة الأوروبية المقبلة، والدول الأوروبية الأعضاء، ستتخذ القرار بذلك خلال النصف الأول من العام ١٩٩٩.

- عجز الموازنة الإيطالية: ٧,٧٪ العام ١٩٩٥، ٦,٧٪ العام ١٩٩٦، ٢,٧٪ العام ١٩٩٧، ٢,٧٥٪ العام ١٩٩٨، ٢,٢٩٪ العام ١٩٩٩ (توقع).

٥- هولندا:

* عدد السكان: ١٦ مليون نسمة.
* المساحة: ٤١ ألف كم^{٢}.
* الدخل القومي الصافي: ٣٩٧ مليار دولار.
* معدل النمو: ٢,٧.
* معدل التضخم: ١,٩٪.
* العجز العام: ١,٤٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.
* الدين: ٧٢,١٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.
* البطالة: ٥,١٪.

أنصار التشدد تجاه المهاجرين سيقوى نفوذهم في البرلمان وفي الحكومة الائتلافية مما سيؤدي إلى تقليص (كوتا) طالبي اللجوء السياسي، ستتشدد هولندا بعض الشيء في مسألة حجم مساهمتها في موازنة الاتحاد الأوروبي، وسيؤدي ذلك إلى تشددها في العديد من المسائل الأوروبية داخل الاتحاد.

معدل النمو سيتراجع لكن من دون أن يؤثر ذلك على وضعية هولندا كنموذج للنجاح الاقتصادي الذي يستند إلى ازدهار متصاعد وإلى معدل بطالة منخفض.

٦- فنلندا:

* عدد السكان: ٥ ملايين نسمة.
* المساحة: ٣٣٧٠٠٠ كم^{٢}.
* الدخل القومي الصافي: ١٣٠ مليار دولار.
* معدل النمو: ٣,٤.

* معدل التضخم: ١,٨٪.
* العجز العام: ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي.
* الدين: ٥٥,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي.
* البطالة: ١٢,٥.

على الرغم من تحررها السياسي من الضغط السوفييتي بعد انهيار هذا الأخير، تبقى فنلندا قلقة من التردي الحاصل لدى جارها الروسي الأكبر، ولاسيما وأن المبادلات مع روسيا تشكل ٨٪ من صافي الدخل القومي الفنلندي، وباعتبارها البلد الشمالي الوحيد الذي صعد إلى قطار الاتحاد الأوروبي، سيكون على فنلندا اتخاذ الكثير من الإجراءات المعقدة لتحويل سياستها النقدية إلى أيدي المصرف المركزي الأوروبي، ولاسيما وأن اقتصادها مرشح للنمو بمعدل أسرع بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.

فنلندا ستكون رئيسة الاتحاد الأوروبي خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٩ وستحاول اغتنام تلك الفرصة لتحريك فكرة (البعد الشمالي) للاتحاد الأوروبي.

٧- إسبانيا:

* عدد السكان: ٤٠ مليون نسمة.
* المساحة: ٥٠٥ آلاف كم^2.
* الدخل القومي الصافي ٥٩٢ مليار دولار.
* معدل النمو ٣,٤٪.
* معدل التضخم ٢,٥٪.

حكومة الأقلية التي يرأسها الحزب القومي تبدو أكثر استقراراً منذ موافقة الوطنيين الكتالانيين على دعمها، حتى الانتخابات المقبلة المرتقبة في آذار ٢٠٠٠ رئيس

الحكومة الحالي (خوسيه ماريا ازنار) يتعين عليه مواجهة التحدي الكبير المتمثل بنتائج استطلاعات الرأي التي تظهر تقدماً ضعيفاً لحزبه على الحزب الاشتراكي، وسيكون بمقدور (ازنار) قطف ثمار الرخاء الاقتصادي وتراجع مؤشر البطالة.

الاقتصاد الإسباني مرشح للاستمرار في النموخلال العام ١٩٩٩ على الرغم من المؤشرات السلبية التي سجلها ميزان المبادلات/النمو خلال العام ١٩٩٨.

– عجز الموازنة الإسبانية: ٦,٥٪ العام ١٩٩٥، ٤,٧٪ العام ١٩٩٦، ٢,٧٪ العام ١٩٩٧، ١,٩٦٪ العام ١٩٩٨، ١,٩٦٪ العام ١٩٩٩ (توقع).

٨- إيرلندا:

* عدد السكان: ٤ ملايين نسمة.
* الدخل القومي الصافي: ٨٣ مليار دولار.
* معدل النمو: ٦,٩٪.
* معدل التضخم: ١,٤٪.
* البطالة: ٩,٨٪ ١٩٩٧.
* الدين: ١٢١,٦٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.

تطورات مفاوضات السلام في إيرلندا الشمالية ستترك انعكاساتها المباشرة على اقتصادها، وعلى جنوب الجزيرة، تثبيت سياسة المداخيل سيكون في طليعة الأولويات الاقتصادية الكبرى لجمهورية إيرلندا، إنما لابد من لجم التضخم شرطاً أساسياً لتعزيز اقتصاد هذا البلد الذي تشكل نسبة الصادرات ٨٥٪ من صافي دخله القومي.

٩- بلجيكا:

* عدد السكان: ١٠,٢٠ مليون نسمة.
* المساحة: ٣١٠٠٠ كم^{٢}.

* الدخل القومي الصافي: ٢٦٠ مليار دولار.
* معدل النمو: ٢,٦٪.
* معدل التضخم: ١,٤٪.
* البطالة: ٩,٣٪.
* الدين: ١٢٢,٢٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.
* العجز العام: ٢,١٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.

الانتخابات المرتقبة في حزيران ١٩٩٩ والتي سيتصارع فيها الليبراليون والقوميون على غالبية الأصوات ٣٠٪، ستحدد معالم الصورة الجديدة لبلجيكا القرن الواحد والعشرين، سواء في شطرها الفلاندري (الناطق باللغة النيوإيرلندية) أم في شطرها الفالوني (الناطق بالفرنسية)، إنما ومهما كان الفائز في تلك الانتخابات فهو سيظل بحاجة إلى شريك لتشكيل الحكومة.

– عجز الموازنة البلجيكية: ٣,٩٪ العام ١٩٩٥، ٣,٢٪ العام ١٩٩٦، ٢,١٪ العام ١٩٩٧، ١,٤٧٪ العام ١٩٩٨، ١,٣٪ العام ١٩٩٩ (توقع).

١٠- النمسا:

* عدد السكان: ٨ ملايين نسمة.
* المساحة: ٨٤٠٠٠ كم^2.
* الدخل القومي الصافي: ٢٢٢ مليار دولار.
* معدل النمو: ٣,٤٪.
* معدل التضخم: ١,٥٪.
* البطالة: ٤,٤٪.
* الدين: ٦٦,١٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.
* العجز العام: ٢,٥٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.

حكومة الائتلاف اليساري/اليميني التي تجمع الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب المسيحي الديمقراطي المحافظ، يرجح أن تستمر في السلطة حتى موعد الانتخابات العامة المرتقبة في كانون الأول ١٩٩٩.

أما الحزب الليبرالي فمن المتوقع أن يستمر ثقله الانتخابي والسياسي بالانحسار بفعل فضيحة مالية لاتزال مدوية في الأوساط النمساوية، أما اختلال الدورة الاقتصادية، الناجم عن اضطرابات الموازنة بفعل مستلزمات معاهدة (ماستريخت) جرى تجاوزه بنجاح نسبي، والمبادرات الاقتصادية هي في أحسن حالاتها الآن، وسيكون بوسع النمساويين بالتالي الاطمئنان إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات النمو من دون أية هواجس تضخمية.

١١- لوكسمبورغ:

* عدد السكان: ٤١٢ ألف مواطن.
* المساحة: ٣٠٠٠ كم^{٢}.
* معدل النمو: ٣,٧٪.
* معدل التضخم: ١,٤٪.
* البطالة: ٣,٤٪.
* الدين: ٦,٧٪ من إجمالي الناتج الداخلي ١٩٩٧.
* الفائض العام: ١,٧٪.
* إجمالي الناتج الداخلي: ١٤,٤ مليار دولار ١٩٩٧.

أما الدول التي لم تنضم إلى مجموعة (اليورو) فهي أربع، وفيما يلي بعض المعلومات العامة عنها:

١- بريطانيا:

* عدد السكان: ٥٩,٣ مليون مواطن.
* معدل النمو: ٠,٨٪.
* معدل التضخم: ٢,٧٪.
* البطالة: ١٩٩٥: ٨,٢٪، ١٩٩٦: ٧,٥٪، ١٩٩٧-١٩٩٨: ٥,٦٪.
* إجمالي الناتج الداخلي: ١٢٨٦ مليار دولار.
* حصة الفرد: ٢١٧٦٥ دولار.

من المتوقع حصول بطء في النمو عام ١٩٩٩، خاصة في الأشـهر الأولى، غـير أن السياسة النقدية ستساعد على لجم التضخم.

٢- الدانمارك:

* عدد السكان: ٥,٣ مليون نسمة.
* المساحة: ٤٣٠٠٠ كم٢.
* الدخل القومي الصافي: ١٨٧ مليار دولار.
* حصة الفرد من الدخل القومي: ٣٢٣٠٠ دولار.
* معدل النمو: ٢,٣٪.
* معدل التضخم: ٢,٤٪.
* البطالة: ٦٪.

تسعى الدانمارك لتثبيت سعر الصـرف إزاء (اليـورو)، ممـا قـد يـؤدي إلى ربـط الكورون آلياً بـ (اليورو).

٣- السويد:

* عدد السكان: ٨,٨٤ مليون نسمة.

* الدخل القومي الصافي: ٢٢٧ مليار دولار.
* حصة الفرد من الدخل القومي: ٢٥٦٥٨ دولار.
* معدل النمو: ٢,٩٪.
* معدل التضخم: ١,٩٪.

ستبقى الميزانية السويدية في وضع مريح عام ١٩٩٩، مما سيساعدها على خفض ملموس في سلة الدين العام.

٤- اليونان:

* عدد السكان: ١٠,٩ مليون نسمة.
* الدخل القومي الصافي: ١٢٠ مليار دولار.
* حصة الفرد من الدخل القومي: ١١٤٢٠ دولار.
* معدل النمو: ٣,٢٪.
* معدل التضخم: ٤٪.

وستتمحور السياسة النقدية اليونانية خلال عام ١٩٩٩ حول السبل المؤدية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لذلك ستتخذ كل ما هو ضروري لذلك في نهاية العام ١٩٩٩.

لابد من الإشارة أخيراً إلى أن هناك أربعة بلدان شيوعية سابقة تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (الذي تطبق فيه حرية تنقل الأشخاص) وهي بلدان ذات حدود مشتركة مع النمسا، مع ما يعنيه ذلك من ارتفاع هائل في عدد المهاجرين إلى النمسا التي تبدو مذعورة منذ الآن تجاه ذلك.

ويشير (ديفيد مارشن) من مؤسسة (روبرت فليمنج) في مقالة له بعنوان (ماستر يخت بعد مسيرة الأعوام الخمسة.. ما المستقبل الذي ينتظر أوروبا؟)

فيقول: "إن دول الاتحاد الأوروبي عانت من انخفاض في معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى مستوى ١,٤٪ ما بين ١٩٩١–١٩٩٥ مقارنة بنسبة ٣,٣٪ ما بين أعوام ١٩٨٦–١٩٩٠، ونسبة ١,٥٪ ما بين أعوام ١٩٨١–١٩٨٥، وهي السنوات التي كابدت فيها أوروبا ضرباً من الكساد، كما تردت أوضاع أوروبا المالية بصورة مريعة منذ أواخر الثمانينيات، وقد ارتفع المعدل السنوي لمتطلبات الاقتراض الحكومي إلى ٥,٣٪ في الفترة ما بين ١٩٩١–١٩٩٥ عن مستوى ٣,٤٪ ما بين عامي ١٩٨٦–١٩٩٠، كما تضخمت مديونية القطاع العام الأوروبي بمقدار ألفي مليار دولار لتصل نسبتها إلى ٧١٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٥، في حين أنها كانت عام ١٩٩٠ لاتشكل أكثر من نسبة ٥٥٪، وفي عام ١٩٨٠ بقيت عند مستوى ٣٨٪.

أيضاً تعاني أوروبا مشكلة المهاجرين الذين يأتون إليها من مختلف دول العالم وقد بلغت نسبتهم عام ١٩٩٧ نحو ٤٪ من عدد السكان الأصليين، أو ما يقارب الـ /١٥/ مليون نسمة، خاصة وأن هذه المشكلة ترتبط بقضايا الأمن الاجتماعي بتشعباته المختلفة وبقضايا البطالة، والخدمات وسواها.

وهناك أيضاً المهاجرون من دولة أوروبية إلى دولة أوروبية أخرى ضمن دول الاتحاد الأوروبي، وتبلغ نسبة هؤلاء حوالي ١,٥٪ من إجمالي عدد السكان، أو مايقارب الـ /٥/ ملايين إنسان، ولهؤلاء أيضاً مشكلاتهم التي تنعكس على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في البلد المضيف.

١–٤–٢– العلاقات الاقتصادية الخارجية للمجموعة الأوروبية:

اتجهت أوروبا بعد زوال ما كان يسمى بالخطر الشيوعي، وانتهاء التحالف المشترك لمواجهة هذا الخطر للتفكير جدياً بمصالحها الوطنية بعيداً وقدر الإمكان عن الهيمنة الأمريكية، فاتجهت من جهة لإقامة وحدتها، وسارعت من الخطوات

الهامة في هذا المجال، بدءاً من معاهدة (أوروبا بلا حدود) التي تم توقيعها عام ١٩٩٠ إلى معاهدة (ماستريخت) عام ١٩٩١، والاتفاق على إقامة مصرف مركزي أوروبي موحد والتعامل بعملة واحدة، كما اتجهت من جهة ثانية إلى توقيع العديد من الاتفاقيات سواء في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، أو الثنائي، فتم التوقيع على اتفاقية الغات عام ١٩٩٤ التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية، ووقعت اتفاقيات للتبادل التجاري وتبادل الخدمات والمعارف التكنولوجية مع دول منظمة (النفتا) التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، إضافة إلى اتفاقيات شراكة مع عدد من الدول المتوسطية، والاستمرار في حوارات مع الدول التي لم يتم إنجاز هذه الاتفاقيات معها، وفي عام ١٩٩٧ وقعت اتفاقاً للتعاون مع آسيا للسماح للشركات الأوروبية بإدخال منتجاتها إلى أسواق هذه الدول.

كما فتحت باب الحوار مع دول الاتحاد الروسي، وتسعى لتوسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق ليضم الدول التي تستطيع أن تحقق المعايير المحددة في معاهدة (ماستريخت) كشرط للانضمام إلى الاتحاد.

كل ذلك ساهم بتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية لدول الاتحاد الأوروبي لتصل بهذه الدول إلى المرتبة الأولى عالمياً في حجم صادراتها الذي يزيد عن /٢٢٤٠/ مليار دولار، في حين أن الولايات المتحدة يقارب إجمالي صادراتها الـ /٧٠٠/ مليار دولار سنوياً.

والجدول رقم (١) يبين تطور الصادرات الأوروبية والعالمية، ويلاحظ من الجدول المذكور بأن مجموع الصادرات في العالم قد زاد من /٣٣٩٥,٣/ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى /٥٥٤٦/ مليار دولار عام ١٩٩٧، أي بنسبة مقدارها

١٦٣٪، كما أن الصادرات الأوروبية ازدادت من /١٦١٠,٩/ مليار دولار إلى /٢٢٤١,١/ مليار دولار خلال الفترة ذاتها أي بنسبة مقدارها ١٣٩٪.

جدول رقم (١) تطور الصادرات الأوروبية العالمية ١٩٩٠-١٩٩٧ (مليار دولار)

السنة	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	الشرق الأوسط	بقية دول العالم	الإجمالي	أوروبا/العالم
١٩٩٠	١٦١٠,٩	٣٩٣,٥	١٥٠,٥	١٢٤٠,٢	٣٣٩٥,٣	٤٧٪
١٩٩١	١٥٩٧,٤	٤٢١,٧	١٣٧,٢	١٣٣٣,٦	٣٤٩٨,١	٤٥٪
١٩٩٢	١٦٨٠,٨	٤٤٨,٢	١٤٥,٨	١٤٥٥,٣	٣٧٣٠,٢	٤٥٪
١٩٩٣	١٥٦٨,٨	٤٦٤,٨	١٣٨,١	١٥٥٨,٩	٣٧٣٠,٧	٤٢٪
١٩٩٤	١٧٨٤,٤	٥١٢,٦	١٤١,٣	١٨٠٦,٣	٤٢٤٤,٨	٤٢٪
١٩٩٥	٢١٨٥,٢	٥٨٤,٧	١٥٦,٧	٢٩٢٦,٢	٥٠٧٩,٤	٤٣٪
١٩٩٦	٢٢٥٠,١	٦٢٥,١	١٧٧,٧	٢٢٣٣,٦	٥٢٨٦,٥	٤٢,٥٪
١٩٩٧	٢٢٤١,١	٦٨٨,٧	-	٢٦١٦,٢	٥٥٤٦,٠	٤٠٪

ويعود السبب في تراجع الصادرات الأوروبية مقارنة بالصادرات العالمية كما هو مبين في الجدول من ٤٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٠٪ عام ١٩٩٧ إلى العوامل التالية[1] :

١- قيام ألمانيا الغربية بتغطية احتياجات ألمانيا الشرقية التي انضمت إليها عام ١٩٩٠ من السلع والخدمات التي كانت توجه إلى العالم الخارجي.

٢- تطور الصادرات الآسيوية نظراً لتزايد معدل النمو في الإنتاج الآسيوي والمنافسة للأسعار للسلع الأوروبية، وقد كانت أكثرها سلعاً تكنولوجية.

٣- توجه الدول العربية والإفريقية للاستيراد من شرق آسيا نظراً لانخفاض أسعار منتجاتها.

(١) الدور الأوروبي في الاقتصاد العربي، د. علي كنعان، البعث ١٩٩٨/١١/٩.

٤- تراجع معدل نمو الإنتاج في أوروبا من٢,٢٪ بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ إلى ١,٤٪ في عام ١٩٩٧ وذلك بسبب تراجع الطلب الخارجي الآسيوي على المنتجات الأوروبية نتيجة أزمة دول جنوب شرق آسيا.

أما الواردات العالمية والأوروبية فيوضحها الجدول رقم (٢) ومنه نتبين أن إجمالي الواردات العالمية قد ارتفع من /٣٤٩١,٦/ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى /٥٦٤٢,١/ مليار دولار عام ١٩٩٧، كانت حصة أوروبا منها في عام ١٩٩٠ /١٦٥٥,٥/ مليار دولار ارتفعت في عام ١٩٩٧ إلى /٢١١٧,١/ مليار دولار، بينما بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الواردات وخلال العامين المذكورين /٥١٦,٩/ مليار دولار و/٨٩٩/ مليار دولار.

جدول رقم (٢) الورادات العالمية والأوروبية ١٩٩٠- ١٩٩٧ (مليار دولار)

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	الشرق الأوسط	بقية دول العالم	الإجمالي	أوروبا/العالم
١٩٩٠	٥١٦,٩	١١٥,١	١٢٠٣,٩	٣٤٩١,٦	٤٧٪
١٩٩١	٥٠٨,٣	١٢٩,٠	١٢٣٩,١	٣٦٠٩,٩	٤٦,٥٪
١٩٩٢	٥٥٣,٩	١٤٢,٣	١٢٨٩,١	٣٨٤٧,٥	٤٨,٤٪
١٩٩٣	٦٠٣,٤	١٣٧,٥	١٥٢٤,١	٣٧٨٣,٠	٤٠٪
١٩٩٤	٦٨٩,٢	١٣٣,١	١٧٥٦,٦	٤٢٩٤,٨	٣٩,٩٪
١٩٩٥	٧٧٠,٨	١٤٩,٣	٢١٢٤,٦	٥١٢٢,٨	٤٠,٥٪
١٩٩٦	٧٢٢,٠	١٥٤,٩	٢٢٦٤,٣	٥٣٦٨,٣	٣٩٪
١٩٩٧	٨٩٩,٠	-	٢٦٢٥,٩	٥٦٤٢,١	٣٧,٥٪

أيضاً انخفضت نسبة الواردات الأوروبية بين الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٧بالنسبة لإجمالي واردات العالم من ٤٧٪ إلى ٣٧,٥٪ وهذا يعود إلى الأسباب التالية[١]:

(١) المصدر السابق.

١- إن زيادة معدلات الأرباح في دول شرق آسيا دفعت المضاربين للتوجه إلى هناك، وترك الاستثمارات الأوروبية، الأمر الذي أدى لانخفاض الطلب الأوروبي على السلع الأجنبية المستوردة.

٢- تراجع معدلات نمو الإنتاج في أوروبا من٢,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ١,٤٪ عام ١٩٩٧، وذلك بسبب إعادة ترتيب البيت الأوروبي تمهيداً لاتفاقية الوحدة النقدية التي بدأ العمل بها في مطلع ١٩٩٩.

٣- إن تراجع الطلب الخارجي على السلع الأوروبية بعد الأزمة الآسيوية قد ساهم بتخفيض الإنتاج الأوروبي، مما كان عليه سابقاً، مما أدى لتخفيض الواردات مقابل انخفاض الصادرات.

٤- انخفاض أسعار الواردات من الطاقة والوقود والمواد الأولية الزراعية كالقمح والحبوب الأخرى أدى إلى انخفاض قيمة فاتورة الغذاء والنفط الأوروبية.

وهذه الأسباب ساهمت بتخفيض حجم الواردات الأوروبية وقيمتها، إضافة إلى المشكلات الناجمة عن الوحدة الأوروبية، وخاصة مشكلات تخفيض العجز في ميزان المدفوعات والميزانية الحكومية كشرط لدخول اتفاقية الوحدة النقدية عام ١٩٩٩.

ولجهة الفائض في الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي فقد بلغ في عام ١٩٩٧ /٤/ مليار دولار، بينما في العام ذاته وصل العجز في التجارة الخارجية الأمريكية لصالح الدول الأخرى إلى /١٤٥/ مليار دولار[١] ، وفيما يختص بالخدمات كالمواصلات، والنقل، والسياحة، والأعمال المصرفية، والتأمين، فإن دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية بنحو الضعف.

وفي تقرير خاص نشره مكتب الإحصاءات الأوروبي فإن دول الاتحاد

(١) (اليورو) والدولار مصدر سابق.

الأوروبي الـ /١١/ التي ستتعامل بـ (اليورو) تعتبر أكبر قوة تجارية في العالم وتأتي في ذلك قبل الولايات المتحدة، واليابان.

وجاء في التقرير أن إجمالي الناتج المحلي الداخلي للدول الـ /١١/ وصل عام ١٩٩٧ إلى /٥٥٤٣/ مليار وحدة حسابية أوروبية، أي ما يعادل /٥٥٤٦/ مليار (يورو) مقابل /٣٧١٢/ مليار (يورو) لليابان، و/٦٨٤٨/ مليار (يورو) للولايات المتحدة الأمريكية.

ويضيف التقرير الذي وزعته وكالة الصحافة الفرنسية[١] ، أن صادرات دول المجموعة الـ /١١/ تتجاوز الصادرات الأمريكية بحوالي ٢٥٪، وتمثل ضعف الصادرات اليابانية، وهي تمثل ٢٠٪ من الصادرات العالمية عام ١٩٩٧ فقد قدّرت حصة الولايات المتحدة بـ ١٦٪، واليابان بـ ١٠٪، وكانت الولايات المتحدة أول دولة مستوردة ١٩٪ تليها الدول الـ /١١/ ١٦٪ واليابان ٧٪، ويبلغ عدد سكان الدول المعنية /٢٩١/ مليون نسمة، في حين يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة /٢٦٩/ مليوناً، واليابان /١٢٦/ مليون.

ووصلت حصة الاتحاد الأوروبي من الدخل الوطني لدول منظمة التجارة والتنمية الأوروبية إلى ٣٨,٨٪ مقابل ٣٢,٥٪ سجلتها الولايات المتحدة الأمريكية و٢٠,٥٪ سجلتها اليابان[٢] .

وحسب دراسة أخرى[٣] ، فقد بلغت نسبة مساهمة دول (اليورو) في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٩,٤٪، أما نسبة مساهمة اليابان فقد بلغت ٧,٧٪، والولايات المتحدة ١٩,٦٪.

---

(١) وكالة أ. ف. ب، ١٩٩٨/٥/٢.

(٢) اللوموند، ترجمة دلال إبراهيم، الثورة ١٩٩٨/٨/٢٨.

(٣) يورو سينقل الثقل الاقتصادي في العالم إلى أوروبا، د. إبراهيم علي محمد، الحياة ١٩٩٨/٥/٢٣.

وحسب الدراسة ذاتها فإن نسبة مساهمة دول (اليورو) في التجارة العالمية بلغت ١٩٪ بينما بلغت نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٪، واليابان ٨٪ وبالتالي بقية دول العالم ٥٦٪.

ولجهة استقطاب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للاستثمارات الخارجية فقد بلغت في العام ١٩٩٦ حوالي /١١٧/ مليار دولار، مقابل /٢٠٧/ مليارات دولار خرجت منها، وقد توجهت معظم هذه الاستثمارات إلى دول جنوب شرق آسيا بحثاً عن أسواق المضاربات، في حين إن إجمالي الاستثمارات العالمية الداخلية والخارجية قد بلغ في العام ١٩٩٦ نحو /٥٠٠/ مليار دولار، استقبلت منها الدول النامية /٤٦/ مليار دولار، وخرج منها /١١٣/ مليار دولار.

١-٤-٣- المهام الجديدة:

المهام القادمة التي تسعى أوروبا لتحقيقها غير المهام التي جعلتها تنطلق منذ أواسط القرن الحالي لبناء وحدتها، ذلك لأن خريطة الصراعات العالمية والتوازنات الدولية قد تغيرت، وأوروبا تريد من ناحية أن تحد من أية آثار سلبية ناجمة عن هذه التغيرات عليها، ومن ناحية ثانية تريد أن يكون لها دور أكبر في عالم القرن الحادي والعشرين يحقق لها ذاتها، ويجعلها أكثر استقلالية، وأكثر قدرة على المحافظة على هذه الاستقلالية، فتدخل القرن القادم بقوة، وحسم، وثقة وتستمر لتحقيق أهدافها وأبرزها أن تكون قطباً يعيد للعالم توازنه الذي لم يعرف الاستقرار منذ نهاية العالم الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي السابق، وربما يكون قطباً ثانياً في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية أو قطباً ثالثاً مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي تتزعم رابطة آسيان، وتحقيق هذه المهمة، أو هذه المهام مجتمعة يتطلب من مجموعة الـ /١١/ المنضمة إلى (اليورو) حالياً، ومجموعة الـ /١٥/ التي تشكل مجموع دول الاتحاد الأوروبي، قوة جبارة تدفع بها نحو

استكمال وحدتها، وتحويل (اليورو) إلى وحدة نقدية كبيرة لتحقيق التوازن النقدي مع هيمنة (الدولار)، وتحقيق التوازن الاقتصادي في مقابل قوة الاقتصادين الأمريكي والياباني، وهذا يتطلب العمل بأكثر من اتجاه لتحقيق الأهداف التالية:

١-٤-٣-أ- وأول هذه الأهداف هو: بناء أوروبا قوية بجهود الأوروبيين، ومن أجل الأوروبيين: إذ يأمل المتحمسون للوحدة أن تكون هناك أوروبا قوية تقف بندية إلى جانب القوى العالمية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وتستطيع أن تواجه مختلف التحديات المفروضة، سياسية وعسكرية، واقتصادية.

١-٤-٣-ب- وثاني هذه الأهداف هو: حل مشكلة البطالة: التي تعاني منها أوروبا والتي تقارب نسبتها ٨،١٠٪، حسب إحصائيات شهر تشرين الأول ١٩٩٨، أو ما يعادل أكثر من /١٦/ مليون عاطل عن العمل وهؤلاء لايمكن أن يكونوا إلى جانب الوحدة النقدية الأوروبية إذا لم يجدوا لهم فرصة العمل التي يريدونها، وهذا يعني أن الوحدة الاقتصادية والنقدية يجب أن تترافق بتحقيق أمن اجتماعي أو وحدة اجتماعية تساعد في القضاء على مشكلة البطالة، وبالتالي فحل مشكلة البطالة سيساعد في تخفيف حدة القلق التي تسيطر على الكثيرين تجاه الوحدة، وجدواها، ومستقبلها.

وقد شبه (ديدييه رومان) في كتابه (جاك سانتير أو أوروبا ٢٠٠٠) البطالة بالوجع المزمن في الجسد الأوروبي، وأشار إلى أنها تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه أوروبا القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فإن مهمة حل هذه المشكلة يأتي في مقدمة المهام التي يتعين على دول الاتحاد الأوروبي حلها، بل إن (رومان) يضيف تسعة ملايين عاطل آخر عن العمل بصفة مؤقتة، وهؤلاء يؤثرون سلباً على مستوى الحياة الاقتصادية في كافة أنحاء أوروبا.

واللافت في الأمر كما يقول الكاتب[1] أن هذه الفئة من العاطلين عن العمل والذين قارب عددهم الـ /١٩/ مليون شخص عام ١٩٩٧، ليس لها أي توصيف، بمعنى أنها ليست حكراً على فئة بعينها من فئات الشعوب الأوروبية، كما أنها تعادل في عناصرها عناصر فئة الطبقة الكادحة (بروليتاريا) حسب التصنيف السوفييتي المعروف، وإنما هي في أغلب الأحيان حالات خاصة تختلف من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى.

ثم إن العاطلين في عمر /٢٥/ عاماً هم ضعف العاطلين في العمر الذي يتراوح بين ٢٥-٥٤ عاماً، أي إن الصفة الوحيدة التي تشترك فيها هذه الفئة من العاطلين هي صفة الشباب، أي إنهم جميعاً في عمر الزهور.

ويقول (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية، أن الآباء المؤسسين لأوروبا كانت تشغلهم في السابق قضية تجاوز آثار الحرب العالمية الثانية على الصعيد الأخلاقي والسياسي والاقتصادي، ويطمحون إلى نموذج سلام ورفاهية، لكننا في العصر الحالي نعتقد أن أوروبا في حاجة إلى نموذج مشابه، ولكن على الصعيد الاجتماعي يضمن التقدم وتحقيق اقتصاد أوروبي قوي في مواجهة المنافسات العالمية، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، وتأتي مشكلة البطالة في مقدمة ما يجب حله.

ويطرح الكاتب (رومان) سؤالاً واحداً هو: "ما هو الشيء الذي عجز الاتحاد الأوروبي عن تحقيقه ومن ثم يمكن أن نوجه إليه اللوم؟".

ويجيب قائلاً: "إنه العجز عن مواجهة البطالة وعدم اتخاذ خطوة على الصعيد السياسي والاجتماعي للاتجاه نحو قهر هذا المارد الضخم وأقصد به البطالة،

(١) جاك سانتير أو أوروبا ٢٠٠٠، مصدر سابق.

خصوصاً أن هناك اختلافات كبيرة بين دول المجموعة الأوروبية الـ /١٥/ بشأن هذه القضية، ويتعجب الكثيرون من أن إتمام السوق الأوروبية الموحدة بما يعنيه من نمو، وازدهار واستثمار لم يحقق شيئاً ملموساً بقوة على صعيد إيجاد وظائف جديدة".

وعلى سبيل المثال: كيف نفسر أن الولايات المتحدة أنشأت /٢٩/ مليون وظيفة واليابان /١٢/ مليون وظيفة في الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠ بينما أوروبا لم تخلق أكثر من /٩/ ملايين وظيفة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩١.

كل هذا يؤكد أن الوجع الأوروبي المزمن هو البطالة ولا شيء غيرها.

صحيح أن (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية يعتقد أن البطالة ليست قدراً محتوماً على أوروبا، وعليها أن تستخدم كل الوسائل لقهرها، وإن قمة الوظائف (قمة لوكسمبورغ) كانت تطالب بخلق /١٢/ مليون وظيفة حتى عام ٢٠٠٠ إلا أن هذا الأمر لم يتحقق إلى حد أن الخبراء اعتبروه نوعاً من التفكير الطوباوي. إلا أن أنصار الوحدة الأوروبية المتفائلين بمستقبل أوروبا العظمى يرون أن زيادة الإصلاح في العمق وعلى المدى القصير ووضع نهاية لنظام التأمينات الاجتماعية هو أحد سبل التغلب على مشكلة البطالة.

والاتحاد الأوروبي انطلاقاً من هذه الغاية يلعب دوراً رئيسياً في تشجيع الدول الأعضاء الـ /١٥/ لتخفيض العجز العام وتثبيت السياسات النقدية وإطلاق حدود الاستثمار، ويشدد (جاك سانتير) على ذلك بقوله: "إن مكافحة البطالة هو كفاح جماعي يجب أن يشارك فيه الجميع بلا استثناء، لأن مسؤوليتنا الحقيقة هي الإجابة على أسئلة المواطنين الخاصة بتحسين أوضاعهم المعيشية وإيجاد وظائف جديدة تستوعب الملايين من القوى العاطلة".

ويذكر (ديديه) أن قمتي (مدريد وكان) قد اقترحتا مجموعة من العروض بشأن مواجهة البطالة، إما بتشجيع المبادرات المحلية أو خلق وظائف جديدة، أو مساعدة الشركات المتوسطة والصغرى على النمو والارتقاء، وكذلك تسريع السوق باتجاه جمع المعلومات وتحسين المنافسة بين الشركات وتسهيل القواعد المجتمعية.

ويؤكد أنصار الوحدة الأوروبية ضرورة الذهاب أبعد من ذلك بوضع إطار تشريعي موحد خاص بالنشاط الاقتصادي يسمح للشركات والمواطنين على السواء بالاستفادة من المميزات التي يقدمها السوق فضلاً عن تقليل الفجوات وتبسيط القواعد ومراقبة عملية التطبيق.

وهنا يلفت (جاك سانتير) النظر إلى أن السوق الموحدة لن يتسنى لها استغلال كافة العناصر ما لم تتحول الشركات المتوسطة والصغرى إلى محرك فاعل، ويشير إلى أن المجتمع الأوروبي يمكن أن يقوم بذلك في كنف الاتحاد الأوروبي، ويوضح أن بإمكانه تقديم استراتيجية خاصة بتفعيل الشركات المتوسطة والصغرى لتوفر نحو ٧٠٪ من وظائف لأوروبا.

ويؤكد أنه لابد من تسهيل عمل وتطوير هذه الشركات، وتحقيق التبادل التعاوني بينها، بما يؤدي إلى نتائج إيجابية تتيح لها استغلال كافة الوسائل التكنولوجية، وتسير بشكل صحيح في الميدانين الاجتماعي والمالي.

ويذهب (ديديه) إلى أن: "مكافحة شبكات البطالة هي قضية تتعلق بالثقة والمصداقية خصوصاً في هذا العصر إذ يتسم بدعاوى التغريب بين أوروبا من ناحية ومواطنيها من ناحية أخرى".

ويربط انطلاقاً من هذه الزاوية مما يسميه بميثاق الثقة من أجل الوظائف وميثاق الاستقرار النقدي ويقول: "إن أوروبا تستطيع أن تمشي على قدمين هما القدم النقدية والقدم الاقتصادية والاجتماعية".

ويعلق (سانتير) على هذه النقطة بقوله: "إن (اليورو) ليس هدفاً بحد ذاته بقدر ماهو أداة لسياسة اقتصادية واجتماعية في الغد".

ويشتمل هذا الميثاق ميثاق الثقة من أجل الوظائف على عدة محاور يراها سانتير كالتالي:

١- إقامة إطار اقتصادي خاص بالوظائف.

٢- الاستغلال الأقصى للسوق الداخلية.

٣- دفع المنافسة على الجودة بين الشركات.

٤- إقامة شبكات نقل إدارية واسعة.

٥- إصلاح النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية.

٦- وضع السياسات الهيكلية المجتمعية في خدمة الوظائف.

ويؤكد (سانتير) مرة أخرى: "أنه لا يوجد ما يدعو للإحباط أو اليأس فكل نقطة ماء سوف تحفر عمقاً إضافياً في الحجر".

وهنا يقف (ديديه رومان) أمام مقولة للرئيس الفرنسي الراحل (فرانسوا ميتران) الذي يقول: "إن أوروبا ينبغي أن تكون اجتماعية" وهي العبارة التي لاتزال تحيا في وجدان الأوروبيين حتى الآن.

لذلك يتساءل (ديديه) في كتابه (جاك سانتير أو أوروبا عام ٢٠٠٠) إذا كان ينبغي السير في هذا الاتجاه الاجتماعي أم لا؟ وهل لابد من رفع الحد الأدنى للأجور وتخفيض سن التقاعد؟ ويكشف عن لجنة تدعى (لجنة حكماء أوروبا)

وتضم سبعة أشخاص مهمتهم التفكير في الطريقة المثلى لعمل ميثاق مجتمعي للحقوق الاجتماعية والعمال.

ويرى هؤلاء الحكماء أن الفصل القائم بين الحقوق الاجتماعية وحقوق المواطن قادم من الموروث الأوروبي السائد في أعقاب الحرب الباردة.

١-٤-٣-جـ- وثالث هذه الأهداف هو: التعاون في مجال السياسة الداخلية والقضائية[١] : إذ وبموجب اتفاقية الوحدة من المفترض أن يتم جعل السياسة الداخلية والقضائية ذات طابع أوروبي يقوم على أساس التعاون والتنسيق في القضايا التالية:

- سياسة اللجوء، والإجراءات بشأن طالبي اللجوء السياسي.

- سياسة الهجرة والتعامل مع الهجرة السرية والإقامة والعمل بطرق غير قانونية للقادمين من دول أخرى.

- التعاون بين أجهزة الشرطة داخل الدول الأوروبية، لمكافحة تجارة المخدرات والإرهاب والجريمة العالمية، عن طريق مكتب شرطة أوروبي يؤسس لهذه الغاية.

- مكافحة الغش في مجال المقاييس العالمية.

- التعاون القضائي في مجال القضايا المدنية والعقوبات.

وتحاول الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية (ماستريخت) إيجاد حل لمشكلاتها المتفاقمة في مجال اللجوء والجريمة، وهي المشكلات التي تبدو عاجزة عن حلها بشكل منفرد، ولابد من تنسيق أوروبي شامل في هذا المجال.

---

(١) الآثار المحتملة للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، د. علي رحال، دراسة.

١-٤-٣-د- ورابع هذه الأهداف هو: العمل على استمرار تطوير المجموعة الأوروبية: فوفقاً لما اتفقت عليه الدول الأوروبية فإنه سيتم عقد لقاءات دورية بين الحكومات لبحث الخطوات التي سيتم بموجبها دفع تطوير المجموعة الأوروبية نحو الأمام وخاصة في القضايا التالية:

- دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإزالة الحدود الداخلية، وصولاً للوحدة الاقتصادية والنقدية الكاملة.

- تأكيد الهوية الأوروبية على الصعيد الدولي، وصولاً إلى المكانة الدولية التي تهدفها أوروبا.

- تحقيق جنسية أوروبية موحدة، لتقوية وحماية حقوق ومصالح المواطنين الأوروبيين.

- حماية الممتلكات المشتركة واستمرار تطويرها.

١-٤-٣-هـ- وخامس هذه الأهداف هو: إقامة الوحدة السياسية بعد الوحدة النقدية: والتي يرى البعض أنها حلم طوباوي، بينما يرى فريق آخر أنها ممكنة، ولابد من ضرورة الإسراع بها، ويمكن في هذه الحالة أن تصبح المفوضية الأوروبية هي حكومة أوروبا العظمى، وقد عبر عن هذه الرغبة الآباء المؤسسون للاتحاد الأوروبي منذ أكثر من نصف قرن، ويؤكد الاقتصادي الأمريكي (ليستر ثرو) إمكانية تحقيق مثل هذا الحلم، فهو يرى أن الاندماج الاقتصادي يشجع الاندماج السياسي أيضاً، ويضيف: "المؤرخون القادمون سوف يكتشفون بأن القرن الحادي والعشرين سيتبع البيت الأوروبي".

١-٤-٣-و- وسادس هذه الأهداف هو: التوسع نحو الشرق: ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي /٢٥/ عضواً أو /٣٠/ عضواً، وهو حلم آخر من

أحلام الذين يرون أن على أوروبا أن تكون واحدة مهما كان العداء قائماً بين بعض شعوبها، ولاسيما بين شعوب غرب أوروبا وشرقها، في حين يعتقد البعض أن التوسع في أوروبا الشرقية سيؤدي لامحالة إلى مضاعفة عدد الدول الأعضاء، لكنه يعني تسجيل الصفحات الأولى في انهيار مشروع الاتحاد من جذوره.

ولايخفي (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية سعادته بأية طلبات جديدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو من المؤمنين بأن الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يضم كافة الدول الأوروبية بما فيها أوروبا الشرقية، ويرى: "أن وصول الأعضاء إلى ستة، أو /١٢/ أو /١٥/ كما هو الحال الآن هو اختزال مخل بالواقع الأوروبي، أو هو تخفيض لعدد وقيمة ووزن أوروبا بلا أي معنى"[١]، ومن ثم فالمجموعة الأوروبية كما يقول (سانتير): "ليس لديها سوى خيار واحد هو السير بعيداً في طريق الوحدة الأوروبية الكبرى"، ويضيف: "آن أوان التفكير جدياً بضم دول أوروبا الشرقية، لأن المياه تسير تحت الجسور منذ توقيع معاهدة روما في إشارة إلى أن توسيع الاتحاد وانضمام دول أوروبا الشرقية هو ضرورة فرضتها طبيعة الأشياء منذ سنوات، فالعالم قد تغير كثيراً منذ عام ١٩٩٠ على وجه الخصوص، فالتغيير الذي شهده العالم في السنوات القليلة الماضية لم يكن بوسع أحد تصوره من قبل، فعندما انهار جدار برلين تفجّر العالم ولم ندرك في ذلك الوقت المبكر أن هناك تحولاً كبيراً سوف يقع جغرافياً، وهندسياً، وديمغرافياً، فالعلاقات الدولية على سبيل المثال أصبحت أكثر تعقيداً، ودول أوروبا الشرقية اتجهت نحو نظام السوق، كما شهدت تحولات ديمقراطية هامة، لذلك فإنه من الطبيعي أن تأتي وتطرق أبواب المجموعة الأوروبية، والالتزام الأخلاقي يفرض مساعدة هذه الدول، وبحث كيفية إدماجها في أوروبا الكبرى"[١].

---

(١) جاك سانتير أو أوروبا ٢٠٠٠، مصدر سابق.

ويضيف (سانتير) أن هذا الأمر سيتطلب تضحيات، لكنه يعتقد أن: "المصلحة العليا لأوروبا العظمى تساوي هذا الثمن على كل حال".

ووفقاً لمقررات قمة (لوكسمبورغ) الأخيرة فإن هذا التوسع سيمتد ليشمل دول شرق ووسط أوروبا وذلك وفقاً لاقتراح (جاك سانتير) رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي الذي يرى إمكانية دخول بولونيا والتشيك وهنغاريا وآيسلندا وسلوفانيا، وكذلك قبرص إلى الاتحاد، أما رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وليتوانيا فلا تزال غير ناضجة للدخول إلى الاتحاد، ولكنها ستكون يوماً ما مؤهلة لتحقيق ذلك، وعلى الرغم من أن الدخول الاسمي للأعضاء الجدد سيتم في العام ٢٠٠٥ إلا أن المدة الزمنية ستطول حتى يتم دخول هؤلاء الأعضاء إلى كل مؤسسات الاتحاد الأوروبي عملياً، ويعتبر دخولهم هذا مسألة بالغة التعقيد، ويجب أن يتم التحضير لها بشكل دقيق، وبناءً على ذلك يجب على الدول الجديدة إدخال /٨٠/ ألف صفحة من القوانين والنصوص إلى قانونها الوطني، وبغية مساعدة دول شرقي أوروبا للدخول إلى اقتصاد السوق فقد تم منحها مساعدات مالية بلغت حوالي /١٢/ مليار دولار لتحقيق هذا الهدف، وعندما تبدأ الدول الأوروبية الشرقية بالدخول إلى قوانين السوق تكون قد قطعت شوطاً هاماً في التقارب مع الدول الأوروبية الغربية.

وعلى الرغم من أن توسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق يعتبر مغامرة كبرى في تاريخ أوروبا، إلا أن هناك الكثير من الآمال المعلقة على ذلك.

إن الوضع الاقتصادي للدول المرشحة للدخول يعتبر أسوأ بكثير من وضع اليونان وإيرلندا عند دخولهما الاتحاد الأوروبي، فعند دخول كلا البلدين إلى الاتحاد كان مستوى دخل الفرد فيهما يعادل نصف معدله في دول الاتحاد، بينما يبلغ ذلك ثلث معدله لدى الدول الشرقية المرشحة للدخول، وهذا سيجلب

الكثير من المصاعب والمشكلات، ولكن لايرغب أحد بالحديث الآن عن ذلك، وفي هذه الدول يبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للشخص الواحد أقل بنسبة ٧٥٪ من معدله في الاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت نفسه تأمل دول الاتحاد الأوروبي أن يشكل سكان الدول الجديدة التي تنضم للاتحاد قوة بشرية إضافية هامة، يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يضاف إلى ذلك أن دخول الأعضاء الجدد سيتيح زيادة رقعة الأراضي الزراعية في الاتحاد بنسبة ٤٠٪، وتأمل دول الاتحاد الأوروبي أن يتيح استغلال هذه الأراضي زيادة معدلات الإنتاج الزراعي بشكل كبير، وتأمل ألمانيا أكثر من غيرها بتحقيق فوائد اقتصادية بفعل توسيع الناتو نحو الشرق، مع الإشارة هنا إلى أن ألمانيا وحدها تصدر ما يعادل ثلث صادرات الاتحاد الأوروبي، وتعتبر الدول الجديدة أكبر شريك تجاري لها، ويؤكد وزير الخارجية الألمانية: "أن معدل التجارة مع بولونيا والتشيك وحدها يعادل تجارة بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية"[١] .

١-٤-٣-ز- وسابع هذه الأهداف هو: السعي لتطبيق مبدأ المساواة في العلاقات الدولية: أو بمبدأ المعاملة بالمثل، فمعركة أوروبا التي تبحث عن فرض وجودها داخلياً، لابد لها من الصراع خارجياً، خاصة وأن الجبهة الخارجية ذات شقين، أحدهما تمثله الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً واقتصادياً، بينما تمثل اليابان الشق الآخر الاقتصادي، وفي الحالتين فإن الصراع يتطلب سلاحاً فعالاً من ذات الوزن، إن لم نقل بأنه يجب أن يكون أكثر فعالية[٢] .

(١) الآثار المحتملة للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، مصدر سابق.

(٢) أوروبا والتطلع إلى الخلف، د. حسين عبد العزيز ملحم، البيان ١٩٩٦/٤/٢٦.

وحتى الآن نستطيع القول: إن سياسة أوروبا الخارجية لم تستطع الانعتاق من الهيمنة الأمريكية، ولم تستطع بالتالي أن تضع سياسة خارجية موحدة، وقد برز العجز الأوروبي في هذا المجال خلال أكثر من قضية، لعل أبرزها قضية الصراع العربي/الإسرائيلي، ووقف الإبادة العرقية لشعب البوسنة من قبل العصابات الصربية، والأزمة العراقية، وغيرها إذ إن أوروبا إما مبعدة لاتستطيع أداء أي دور فاعل (فرنسا–ألمانيا) أو تدور في الفلك الأمريكي (بريطانيا).

لذلك فإن إيجاد سياسة خارجية مستقلة لابد أن يجعل الوحدة الأوروبية أكثر قوة، وأقوى تماسكاً، وأشد ثقة، وبالتوازي مع السياسة الخارجية الموحدة لأوروبا لابد من الاتفاق على سياسة أمنية ودفاعية مشتركة.

وقد نصت اتفاقية (ماستريخت) لعام ١٩٩٢ على إلزام الدول الأعضاء باتباع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وتبادل الآراء، والتنسيق في القضايا التي تهم مصالحها، وذلك قبل اتخاذ أي قرار، وهنا تعمل الدول الأعضاء على التوفيق بين وجهات نظرها، والموازنة في مواقفها للوصول إلى توافق وصيغة القرار الجماعي.

ويأتي الأمن الأوروبي والسياسة الدفاعية المشتركة في مقدمة أولويات التنسيق بين الدول المعنية، وتطبيقاً لهذه الأولوية تقرر اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطوير العلاقات مع دول شرقي أوروبا، وتقديم الدعم لسياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي فيها، ويحدد (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية أربعة أهداف لأوروبا القرن الحادي والعشرين هي:

١– سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

٢– ضمان حرية الحركة بين أرجاء أوروبا.

٣– تفعيل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

٤– دفع الممارسة الديمقراطية في أوروبا وجعلها قريبة من المواطنين.

وبتحقيق هذه الأهداف تأمل أوروبا أن تدخل القرن القادم موحدة وقوية اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، ولها مكانها المتميز في العلاقات الدولية، الذي تنافس من خلاله أية قوة، أو قوى عظمى أخرى.

وبمراجعة اتفاقية (ماستريخت) التي تم توقيعها في شهر كانون الأول ١٩٩١ وتصديقها واعتمادها في شباط ١٩٩٢، نلاحظ أنها حددت العديد من هذه الأهداف بدقة، إذ نصت الاتفاقية على ما يلي:

- إقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي.

- تحقيق السوق الداخلية الأوروبية.

- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، وما يرتبط بذلك من مؤسسات كالمصرف المركزي الأوروبي.

- التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية والقضاء ومكافحة الجريمة والإرهاب وتجارة المخدرات.

- تحقيق سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة.

إلى غير ذلك من أهداف ذات صلة، كإصدار القوانين وإعطاء صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي، وإعطاء جنسية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية... إلخ.

وقد شهدت أوروبا بعد توقيع الاتفاقية تطورات سياسية واقتصادية عديدة وخاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقات القائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاستعداد لإقامة نظام دولي ثنائي القطبية من خلال النظام النقدي الذي سيقوم على (اليورو)، والذي سيجعل من أوروبا القوة الاقتصادية الأولى عالمياً، بالتالي أكبر سوق في العالم، وفيه سيتقرر الكثير من قواعد اللعبة الاقتصادية، إذا سارت الأمور كما هو مخطط لها ومرتجى منها.

الفصل الثاني

أوروبا وحلم الوحدة

٢-١- مدخل

٢-٢- دوافع الوحدة

٢-٢-١- الدوافع الأمنية

٢-٢-٢- الدوافع الاقتصادية

٢-٢-٣- الدوافع السياسية

٢-٣- مسيرة الوحدة

٢-٣-١- معاهدة روما

٢-٣-٢- محطات هامة في مسيرة الوحدة

٢-٣-٣- الآباء المؤسسون

٢-٤- الوحدة الاقتصادية والنقدية

٢-٤-١- معاهدة (ماستريخت)

٢-٤-٢- مراحل التحول إلى الوحدة النقدية

٢-٤-٣- معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية

٢-٤-٤- الدول التي حققت معايير الانضمام

٢-٤-٥- الإطار المؤسسي للوحدة النقدية

٢-٤-٦- التحديات والمعيقات

٢-١- مدخل:

يقال بأن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة، ودائماً الخطوة الأولى هي الأكثر صعوبة من الخطوات التالية، وطالما بدأنا يمكن أن نستمر، ويمكن أن نصل، لكننا وطالما ترددنا، وتوقفنا، فلن نصل أبداً، هذا إذا لم نتراجع، لأنه وفي عالم اليوم، عالم المتغيرات المتسارعة، والتكتلات القوية، فإن من لايتقدم كالآخرين يتراجع لأنهم يتقدمون، فتكبر المسافة، وتزيد الهوة، ويصبح اللحاق بالمتقدمين صعباً، ولعل القادة الأوروبيين قد أدركوا مبكراً هذه الحقيقة، فكان حلمهم الكبير بناء أوروبا الموحدة، وربما كان مثل هذا الحلم عندما أطلق لأول مرة في العصر الحديث مطلع هذا القرن كان يعتبر ضرباً من المستحيل، لكنهم بدؤوا طريق الألف ميل بخطوة، واستمرت الخطوات، وها هم اليوم يحققون حلماً كان من الصعب للكثيرين حتى التفكير به، لأنهم عرفوا أين وكيف يضعون قدمهم في خطوتهم الأولى للسير في طريقهم الطويل الذي بدؤوه، ومع مطلع العام ١٩٩٩ وضعوا خطواتهم بثبات في المحطة الأخيرة من محطات الوحدة النقدية الأوروبية، وبرز الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي عملاق يقارب حجمه المتوقع حجم الاقتصاد الأمريكي حالياً والبالغ نحو /٨/ تريليون دولار، وذلك مع دخول العملة الموحدة (اليورو) مجال التداول الفعلي بعد موافقة إحدى عشرة دولة أوروبية عليها هي (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، النمسا، إيرلندا، فلندا)، على الرغم من أصوات كثيرة كانت

تشكك بإمكانية هذه الولادة، بل ورفضها أحياناً، لأن الفشل لابد أن يرافقها، وبالطبع لهؤلاء أسبابهم في مقابل أسباب المؤيدين، الذين كان إصدار (اليورو) يمثل بعض حلمهم الكبير لبناء أوروبا عظمى موحدة لكن، وطالما انطلق (اليورو)، وبدأ تداوله بشكل ما في المبادلات التجارية، وفي أسواق إحدى عشرة دولة إلى جانب العملات الوطنية، فهذا يعني أن أصعب مرحلة قد تم تجاوزها، وهي مرحلة الولادة، والوليد يمكن أن ينشأ طبيعياً مع بعض مشكلات أو أمراض قد ترافقه، أو بدونها، وقد يدخل العناية المركزة قبل أن يتعافى من أزماته مجدداً، لكنه باعتقادنا، وأمام إصرار أكبر دولتين أوروبيتين تدعمانه وترعيانه وهما ألمانيا وفرنسا، لابد أن ينمو ويجد له مكاناً في الحياة الأوروبية، وفي الشأن العالمي، وقد تابع العالم الفرحة الطاغية التي عمت كافة الفئات والشرائح في أوروبا، حتى المتحفظين منهم، والذين وعلى الرغم من تحفظاتهم النابعة من الخوف على فشل الوحدة، أعربوا عن تمنياتهم الطيبة بانطلاقة سليمة ومعافاة تضمن الاستمرار لهذا القادم الجديد (اليورو) الذي رآه البعض أنه ولد عملاقاً، وقال المؤيدون: إنهم يعيشون الحلم الجميل الذي طالما دغدغ مشاعرهم سنوات وسنوات طويلة خلت، وها هو ومنذ ١٩٩٩/١/١ يصبح (اليورو) المحرك الخاص بالبناء الأوروبي لسنوات أخرى مقبلة، حتى أن البعض يرى وهم على حق أن (اليورو) سيكون الأداة الفاعلة الوحيدة التي ستغير وجه أوروبا، من خلال مساهماته في تدعيم عملية الاندماج الاقتصادي بين أعضائه، وتتويج مسيرة أربعة عقود من التكامل الاقتصادي، فضلاً عن تشكيل كتلة صلبة داعمة لتحقيق طموح الوحدة السياسية الأوروبية، أما على المستوى الدولي فمن المنتظر أن يشكل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إحدى الدعامات الرئيسية للنظام المالي العالمي، من خلال تحول (اليورو) تدريجياً إلى وحدة نقد دولية ذات دور رئيسي في المعاملات المالية لأسواق المال العالمية، وكذلك المصارف المركزية.

وبالطبع ستكون أوروبا المستفيد الأكبر من قيام هذا الاتحاد[١] ، فمن المتوقع أن يؤدي الاتحاد النقدي الأوروبي إلى انخفاض تكلفة التحويلات النقدية بين العملات الأوروبية المختلفة، كما سيقلل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ويساهم في عملية توسيع وتعميق الأسواق المالية الأوروبية، كانعكاس لزيادة حجم رؤوس الأموال المباشرة، التي ستتوجه للاستثمار في أسواق المال الأوروبية[٢] ، كما سيساهم نجاح الاتحاد النقدي الأوروبي بتفعيل آليات التكامل المصرفي الأوروبي، وإيجاد نواة لكتلة نقدية أوروبية، سوف تنضم لها مستقبلاً دول الاتحاد الأوروبي الأربع المتبقية وهي (بريطانيا-السويد-الدانمارك-اليونان)، وكذلك الدول الأوروبية الأخرى المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في المستقبل، وهو ما يعني إنشاء تكتل اقتصادي قادر على مواجهة التحديات الخارجية، والمساهمة في تدعيم النمو المستدام غير التضخمي للدول الأعضاء فيه، وخلق فرص عمل جديدة بمعدلات أسرع[٢] من الموجودة حالياً.

إذاً هناك دوافع عديدة وراء السعي نحو إنجاز حلم الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

دوافع اقتصادية واجتماعية ستجعل من الاتحاد الأوروبي أكبر قوة تجارية في العالم، بما ينعكس على علاقاتها الاقتصادية الدولية، وعلى مواطنيها الذين ستوفر لهم السلع التي يحتاجونها وفي غالبيتها محلياً، وبأسعار مقبولة، ودوافع أمنية وسياسية ستمكن أوروبا الموحدة من أن تنال وضعها الذي يتناسب وحجمها الاقتصادي وقدراتها على التأثير في الأسواق، والأرزاق!!.

---

(١) حاك سانتير أو أوروبا عام ٢٠٠٠، مصدر سابق.

(٢) الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، عمرو الشربيني، السياسة الدولية، العدد (١٣٤) لعام ١٩٩٨.

٢-٢- دوافع الوحدة:

في نهاية القرن التاسع عشر كتب المفكر الفرنسي (أرنست رينان) أن روح الأمة تتآلف في أمرين هما:

١- الاشتراك في تراث واحد من ذكريات الماضي.

٢- الإجماع على العيش و المشاركة في قرار الاستمرار في العيش في ظل تراث غير مجزأ مما تلقاه الجميع.

فإلى أي حد تتآلف الشعوب الأوروبية في هذين الأمرين، اللذين يمكن أن يدفعانها إلى تجاوز كل الصعاب من أجل الوحدة؟..

وإلى جانب هذين الأمرين هل هناك دوافع أخرى ذات أهمية بالنسبة لهذه الشعوب لتبحث لنفسها عن طريق يجمعها في دولة واحدة، أو على الأقل في وحدة تتناول جانباً ما، أو أكثر من جانب؟!..

يقول (ريجيس دوبريه)[1] : "ترى هل نحن -الأوروبيين- بلا ذكريات، وبلا تراث حقاً؟ وحتى ولو أغفلنا المجد السياسي والعسكري الذي يجرح الكرامة الوطنية لامحالة، فإننا نظل مع (ايراسموس المصلح الديني) و(نيوتن) و(شكسبير) و(غاريبالدي) و(فولتير) و(غوته) و(سرفانتس) وغيرهم"، الذين يشكلون حسب دوبريه بعض التراث الثقافي والفكري لأوروبا!.

ومهما يكن من أمر التاريخ والتراث والرغبة في العيش المشترك، وهنا لا نعتقد أنه يمكن الحديث عن حضارة أوروبية غربية واحدة، لأن مثل هذه الحضارة لم تكن موجودة كحضارة واحدة يوماً، كما لم يكن هناك تاريخ أوروبي مشترك، أوثقافة أوروبية واحدة، فأوروبا كما هو معروف كانت تعيش انقسامات

---

(١) نحن و(اليورو) وأوروبا، ريجس دوبريه، الشرق الأوسط، ١٩٩٨/١١/٣.

وحروب استمرت قروناً، واختلافات ثقافية لأسباب متعددة، بعضها يعود لاختلاف اللغة، وبعضها يعود إلى الطرق المتبعة في بناء الدولة القومية، لذلك كان لابد من دوافع هامة وملحة وراء هذا الحلم الأوروبي الكبير، الذي كبر، ونما وسط الكثير من المشكلات والمعيقات، سواء كانت هذه الدوافع على المستوى المحلي، أو الخارجي، وهذه الدوافع هي[1] :

٢-٢-١- الدوافع الأمنية:

- منذ نشوء الدولة القومية بعد مؤتمر (وستفاليا) عام ١٦٤٨ شهدت أوروبا صراعات دموية لم تهدأ على مدى ثلاثة قرون، وما الثورات الإنجليزية عام ١٦٦٨، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ إلا دليل فعلي وملموس على هذه الحقيقة.

وشهدت هذه القارة في القرن العشرين حربين عالميتين مدمرتين، أسفرتا عن قتل وتشريد الملايين من البشر، غير أنه وبعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٤، ونتيجة لما تركته هذه الحرب من ويلات ومآس على أوروبا، بدت عقول وضمائر صناع القرار والنخب السياسية والرأي العام الأوروبي مهيأة لبذل أقصى جهد ممكن من أجل نزع فتيل الصراعات الأوروبية، خاصة مع التطور الكبير الذي شهدته صناعة الأسلحة والمفعول المدمر لها[2] .

كما أن الحرب العالمية الثانية التي هزت فكرة الدولة القومية ذات السيادة، ولدت ميولاً واتجاهات عديدة تدعو إلى إعادة بناء أوروبا على أسس فوق قومية، وتهميش عناصر القومية المتطرفة.

---

(١) الوحدة الأوروبية: الإسقاطات والتمثيل، د. جمال شلبي، محاضرة المؤتمر السنوي الثاني لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط حول: (السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي)، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٧.

(٢) تجربة التكامل والوحدة الأوروبية، هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي؟ د. حسن نافعة، المستقبل العربي، العدد (١٣٦) تموز ١٩٩٠.

كذلك فإن خشية أوروبا ولاسيما فرنسا من عودة القوة الألمانية، دفعها للعمل على دمجها في إطار من التكامل الأوروبي بحيث تصبح عامل استقرار[١]، أيضاً كان الاتحاد السوفييتي السابق يثير المخاوف الأمنية والايديولوجية، وكان لهذه المخاوف أثرها الكبير في دفع مسيرة التكامل إلى الأمام.

وفي ظل تنامي القوة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وبروزها كقوة عظمى مقابل الاتحاد السوفييتي السابق، جعل أوروبا تشعر بأنها غير ذات أثر هام في الساحة الدولية بالمقارنة مع القوتين العظميين، وهذا دافع آخر للتفكير في خلق قوة دولية ثالثة، تسمح لها بلعب دور متوازن وفاعل في النظام الدولي.

ومن أجل مواجهة الخطر الشيوعي الذي كانت تمثله دول المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي وجدت الولايات المتحدة أن من مصلحتها إعادة بناء أوروبا وتهيئة السبل لحل الصراعات فيما بينها، لتقف كتلة واحدة في مواجهة الخطر السوفييتي عسكرياً، وإيديولوجياً، واقتصادياً، فكان مشروع (مارشال) لإعادة بناء أوروبا، وكان حلف الناتو، وكان وضع أوروبا تحت المظلة النووية الأمريكية وبذلك يتضح العنصر الخارجي أيضاً في مسيرة الوحدة الأوروبية[٢].

٢-٢-٢- الدوافع الاقتصادية:

إضافة للعوامل الأمنية كانت هناك دوافع اقتصادية واضحة كان لها دورها في استمرارية صعود فكرة التكامل والوحدة الاقتصادية الأوروبية، وحالت دون نكوصها، أو تراجعها.

فنتيجة التطورات الاقتصادية المتحققة في الدول الأوروبية، بحيث تجاوزت في تطورها الحدود القومية، برزت مشكلة تداخل وترابط الاقتصاديات الأوروبية

---

(١) السوق الأوروبية المشتركة، دراسة تحليلية، عبد الرحمن الصباح، وزارة الخارجية، قطر ١٩٨١.

(٢) تجربة التكامل والوحدة الأوروبية، مصدر سابق.

بعضها ببعض، إضافة إلى مشكلة عدم تناسب المستوى الرفيع لهذا التطور الاقتصادي مع الأطر الطبيعية للأسواق الوطنية، وباتت العوائق الحدودية الجمركية القائمة بين هذه الدول تعرقل حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، لذلك كان لابد من تجاوز هذه العوائق.

كما أن مجموعة الدول الأوروبية المتحمسة للوحدة وجدت نفسها متخلفة عن منافسيها اليابانيين والأمريكيين في العديد من الميادين العلمية والتقنية، مما شكل حافزاً إضافياً لبلدان المجموعة لكي تجمع جهودها وتوحد مواردها من أجل تجاوز هذا التخلف وخلق القدرة على التنافس.

إضافة إلى رغبة الدول الأوروبية مجتمعة بالدفاع عن الرأسمالية في مواجهة الاشتراكية التي سادت في العديد من المستعمرات الأوروبية السابقة في آسيا وإفريقيا، ومثل هذا الدفاع يمكن أن يعوِّض أوروبا خسارتها لتلك المستعمرات التي تحولت عن الرأسمالية إلى الاشتراكية.

لذلك وجدت الدول الأوروبية أن التكامل، أو الوحدة، إذا تحققت ستكون أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية من جهة، وأفضل وسيلة أيضاً لبناء قوة أمنية ودفاعية ضد أي خطر خارجي مشترك، كما أن التنمية التي تعتمد على التكامل بين إمكانياتها الفكرية والاقتصادية والبشرية، تستطيع أكثر من أية وسيلة أخرى تلبية احتياجات الإنسان الأوروبي والاستجابة لمصالح القارة الأوروبية بأكملها[١] .

٢-٢-٣- الدوافع السياسية:

السؤال الذي يمكن أن يطرح بعدما سبقت الإشارة إليه من دوافع اقتصادية وأمنية هو:

---

(١) التفكير في الوحدة من خلال عوائقها، وتيدي محمد، شؤون عربية، العدد (٧٥) آذار ٨٩.

– هل تلك كانت الدوافع الوحيدة لإقامة الوحدة النقدية؟

لانعتقد أن أحداً يمكن أن يوافق على أن الدوافع السياسية كانت غائبة عن أذهان وطموحات المسؤولين الأوروبيين، خاصة وأن مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرضت واقعاً عالمياً جديداً، اختفت فيه قوى، واستفردت فيه الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي، وحدثت أزمات وحروب في بقاع عديدة من آسيا وأوروبا، وهي مستمرة في بقاع أخرى سواء في منطقتنا العربية أو غيرها، وفي هذه المرحلة الجديدة، أو الحالة العالمية الجديدة، تسعى أوروبا لتجد ذاتها وهي التي ترى في نفسها كل المقومات التي تؤهلها لتحمل المسؤولية، أو القيام بدور فاعل على الساحة الدولية، يخلصها على الأقل من الشعور بعقدة النقص التي ترافقها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بعد أن ساعدتها الولايات المتحدة الأمريكية على النهوض، واحتضنتها، ووقفت إلى جانبها في وجه ما كان يسمى بالخطر الشيوعي الذي كان يهدد بالزحف نحو أوروبا إيديولوجياً على الأقل!.

والسؤال الآخر الذي يمكن طرحه بالمقابل:

– هل ستترك الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا تتحرك في كل شيء بمعزل عنها؟!.

لقد تركت واشنطن لأوروبا إمكانية النمو الاقتصادي، وتحقيق قوة اقتصادية هائلة تتمثل بمساهماتها المتنامية في التجارة العالمية، لكنها لم تمنحها حتى الآن حق تكوين قوة خاصة بها، كما أنها لم تسمح لها بأي دور فاعل في مختلف الأزمات التي وقعت، وإن كانت قد سمحت لها في اجتماع قمة لأعضاء حلف الأطلسي في العاصمة البلجيكية عام ١٩٩٤ بالتصرف عسكرياً بمفردها في الأزمات الدولية، وعدم اعتراض واشنطن على ذلك، شريطة أن تعلن أمريكا عدم رغبتها في التدخل بهذه الأزمات، ولم يأت ذلك إلا بعد أن ظهر تذمر جنرالات أوروبا

من تهميش الدور الأوروبي في الأزمات الدولية، ورغبتهم في التخلص من الهيمنة الأمريكية، فكانت هذه الخطوة الأمريكية الذكية سياسية بالدرجة الأولى، كي تضمن بقاء الدور الريادي والقيادي لها في الأزمات الدولية.

بالمقابل فإن كل المحاولات الأوروبية لدخول دوائر الصراع القائمة في العالم لم تكن تنكر الدور الأمريكي أحياناً، حتى الدور الفرنسي لم ينكره يوماً، وفي أحيان أخرى لا تريد دول أخرى أن تؤدي أي دور بمعزل عن المشاركة الأمريكية، أو بالأحرى التبعية لها، وهذا التيار تمثله بريطانيا الحليف القوي لأمريكا، والتي كان لها دورها السلبي دائماً في محاولات الوحدة الأوروبية، ويشير المطلعون إلى أن مثل هذا الدور، لاتزال بريطانيا تؤديه منذ العام ١٩١٤ عندما وضعت واشنطن ولندن سياسة اقتصادية مشتركة اقتسمتا من خلالها الاحتكارات النفطية الكبرى، وأسستا معاً أكبر مؤسسة نفطية عالمية استطاعت أن تتحكم في سوق النفط العالمية لعقود تالية.

في كل الأحوال تبقى الوحدة الاقتصادية والنقدية نقطة الانطلاق لتحقيق دوافع أكبر، خاصة وأن الجميع لم يعد يحلم، بل صار يتكهن أيضاً ويتوقع بأن الولايات المتحدة الأوروبية قادمة بقيادة سياسية واحدة، وبدور سياسي واستراتيجي عالمي جديد، يحقق أوروبا الجديدة، إلا إذا أوهمت أمريكا الأوروبيين بأن هناك أخطار قادمة أخرى، تارة من الصين التي بدأت تضع خطواتها بثقة على طريق تكوين قوة دولية جديدة وتارة مما تسميه الإرهاب، والإرهاب الإسلامي المزعوم تحديداً، وعن طريق خلق هذا الوهم وتضخيمه يمكن أن تستمر أوروبا ولو إلى حين تلجأ للحماية الأمريكية وقبول وصايتها عليها!.

في كل الأحوال ليس من الواضح حتى الآن إذا كانت الوحدة النقدية التي يحركها الدافع الاقتصادي، هي آخر الطريق، أم أنها بداية الطريق لهدف الوحدة السياسية الأوروبية.

وهذه الدوافع والحقائق مجتمعة كانت وراء سعي القادة الأوروبيين ومنذ وقت مبكر لتحقيق وحدتهم، التي رأوا أن بدايتها الصحيحة يمكن أن تكون الوحدة الاقتصادية، تليها الوحدة السياسية، ووضعت العديد من الأهداف، في مجالات إلغاء القيود والرسوم الجمركية على الواردات والصادرات بين دول السوق، وتيسير انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، ودعم الاستثمار بين دول السوق، والتنسيق في سياسات الصرف، وتنسيق السياسات النقدية، ووضع سياسات اقتصادية مشتركة، واتباع سياسة زراعية مشتركة تتمثل في تنمية الكفاية الإنتاجية للزراعة الأوروبية، وضمان مستوى معيشي معين للعاملين فيها.

إن توحيد الصفوف هو العامل الأوحد الذي يضفي القوة على الجهود الرامية للتحكم في الاقتصاد والعولمة والسيطرة عليهما، وبالتالي فإن إصلاح الدول الأوروبية فرادى لم يعد أمراً ممكناً في ظل المتغيرات العديدة الحالية، سواء على الصعيد الأوروبي، أو على الصعيد العالمي، أو في علاقة أوروبا بالعالم، أو علاقة العالم بأوروبا، ولابد من خلق تحالفات سياسية تتخطى الحدود الوطنية في تحقيق مراميها، وتتحدث بلغة العصر، كما لابد من تعزيز الأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، وبالتأكيد فإن القضاء على التجزئة النقدية الأوروبية عن طريق (اليورو) العملة الأوروبية الموحدة يمكن أن يحقق الكثير، بل سيحقق الكثير من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأوروبا، وستكون هناك معادلات وتوازنات عالمية لن تغيب عنها هذه القارة.

٢-٣- مسيرة الوحدة:

لم تكن فكرة توحيد أوروبا بالفكرة الجديدة في الفكر والخطاب السياسي الأوروبي، على مر القرون، وفي القرن العشرين، فقد طرحت هذه الفكرة في مرحلة ما بين الحربين، من قبل العديد من السياسيين الأوروبيين، أمثال الكونت (فود نوهف كالجاري) و(ارستيد برايان) وغيرهما، لكن هذه الفكرة لم تجد من يسعى لصياغتها عملياً من خلال إقامة تنظيمات واتفاقيات بين الدول الأوروبية إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

سيتحقق بعد أن اقتنع رجال السياسة الأوروبيون بأن الوحدة ستعيد السلام والرفاه إلى القارة القديمة، وقد عبر رئيس وزراء بريطانيا آنذاك (ونستون تشرشل) عن هذه الرغبة في خطابه الشهير الذي ألقاه في أيلول عام ١٩٤٦ في مدينة (زيورخ) السويسرية، وأعلن فيه عن ضرورة نهوض أوروبا، وحدد فيه أسس الوحدة من خلال الترابط والتعاون مع فرنسا وألمانيا[١] ، وأسس (تشرشل) في مطلع عام ١٩٤٧ حركة أوروبا المتحدة، كما تأسس في سويسرا وفي العام نفسه الاتحاد البرلماني الأوروبي، وفي فرنسا بادر عدد من العاملين في الحقل السياسي إلى إنشاء المجلس الفرنسي لأوروبا، ولم تتأخر بعد ذلك الخطوات العملية لبدء توقيع اتفاقيات هذا التعاون بين العديد من الدول الأوروبية مجتمعة، وهذه الاتفاقيات أنشأت الهيئات والمنظمات التالية:

١- **المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي:** عام ١٩٤٨، بهدف إدارة وتوجيه المساعدات الأمريكية المتمثلة في مشروع (مارشال) المعروف لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وما ألحقته من دمار.

(١) الوحدة الأوروبية: الإسقاطات والتمثيل، مصدر سابق.

٢- **المجلس الأوروبي**: عام ١٩٤٩ بهدف المحافظة على الخلق والتراث الأوروبي القائم على هيمنة القانون واحترام القيم الفردية.

٣- **اتحاد المدفوعات الأوروبية**: عام ١٩٥٠ لتنظيم الشؤون النقدية والمالية

٤- **المجموعة الأوروبية للصلب والكربون**: التي تم التوقيع عليها في باريس عام ١٩٥١، وقد شملت أربع دول إضافة للدولتين المؤسستين لها المتمثلة في فرنسا وألمانيا، وهي (إيطاليا-بلجيكا-لوكسمبورغ-هولندا)، وقد نصت هذه الاتفاقية على تحرير انتقال الفحم الحجري (الكربون) والحديد، والصلب بين الدول الست الموقعة على الاتفاقية، بإلغاء الجمارك بينها، وتحديد كميات الاستيراد والتصدير من هذه المواد، وأنشأت لتنفيذ تلك الاتفاقية أربع مؤسسات هي:

أ- **السلطة العليا**: مركزها (لوكسمبورغ)، وتتكون من تسعة أعضاء وقراراتها إلزامية على الدول الأعضاء في الاتفاقية.

ب- **البرلمان الأوروبي**: ومقره (ستراسبورج)، ويتكون من سبعين عضواً يجري اختيارهم من قبل برلماناتهم الوطنية.

جـ- **مجلس الوزراء**: ويتكون من ممثلي الدول الست، ويسهر على تنفيذ قرارات المجموعة.

د- **محكمة العدل**: وتتكون من سبعة قضاة ومحامين، يجري اختيارهم لمدة ست سنوات من قبل الحكومات، ومهمتهم السهر على احترام الاتفاقية، ويتم تطبيق قراراتها على كل الدول الأعضاء.

وقد اعتبرت هذه الاتفاقية بما تضمنته من بنود، وما تلاها من مؤسسات الأساس لقيام السوق الأوروبية المشتركة فيما بعد.

٥- **المجموعة الأوروبية للدفاع**: عام ١٩٥٢، وقد جاء التوقيع عليها بناء على اقتراح وزير خارجية فرنسا آنذاك (رينه بيلفان) الذي اقترح خطة لتكامل مختلف جيوش الدول الأعضاء تحت قيادة عليا، مدفوعاً بالنجاح السريع والهام الذي حققته اتفاقية باريس، إلا أن هذه المجموعة لم ترَ النور بسبب رفض البرلمان الفرنسي المصادقة عليها، لذلك تخلت القيادات الأوروبية عن التوجهات للتعاون على الصعيد العسكري، وانصب الاهتمام على التكامل والتعاون على الصعيد الاقتصادي.

٦- وفي عام ١٩٥٦ قرر وزراء خارجية الدول الست الأعضاء في مجموعة الصلب والكربون تكثيف التفاوض للتقدم إلى الأمام في إقامة اتحاد في المجالات الاقتصادية والذرية، وقد أسفر ذلك فيما بعد عن توقيع **معاهدة روما**.

٢-٣-١- معاهدة روما:

نتيجة النجاحات التي تحققت على صعيد التعاون في قطاع الفحم الحجري والصلب كان لابد من التفكير بخطوات متقدمة تطال جوانب أخرى من جوانب العمل الاقتصادي، تدفع إلى الأمام مسيرة الوحدة الأوروبية، من خلال تأسيس سوق أوروبية مشتركة، لذلك فقد تم في روما وبتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٥ التوقيع من قبل الدول الست الأعضاء في مجموعة الصلب والفحم الحجري على معاهدتين:

الأولى: لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

الثانية: المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.

وقد بلورت المعاهدة الأولى فكرة إنشاء سوق أوروبية مشتركة من خلال التقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وتسهيل انتقال السلع والبضائع والخدمات، عبر حدود الدول الأعضاء دون حواجز أو قيود، وذلك على ثلاث مراحل، كل مرحلة منها تستغرق أربع سنوات.

ففي المرحلتين الأولى والثانية، اتفق على أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٠٪ لكل مرحلة، ثم ٤٠٪ في المرحلة الثالثة، وبذلك تزول الحواجز الجمركية خلال ١٢ عاماً، وطوال هذه السنوات تم التنسيق بين الدول الأعضاء التي أصبحت تعرف باسم (دول السوق الأوروبية المشتركة)، التي طورت بعد تأسيسها المؤسسات التي كانت قائمة بين الدول الأعضاء في مجموعة الصلب والكربون، وهذه المؤسسات حالياً هي:

١- **المجلس الأوروبي**: ومركزه (بروكسل) ويتكون من رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية، إضافة إلى رئيس اللجنة التنفيذية، ومهمته اقتراح المشاريع، ومتابعة تنفيذها، والسهر على احترام المعاهدات.

٢- **مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة**: ومقره (بروكسل) وأحياناً يجتمع في (لكسمبورج) ويتكون من وزراء الدول الأعضاء، وفقاً للموضوع المطروح (زراعة صناعة... إلخ) وترأس كل دولة المجموعة بالتناوب لمدة ستة أشهر.

٣- **اللجنة التنفيذية**: وتتمثل في عضوين لكل من الدول الكبرى: (فرنسا- ألمانيا-بريطانيا-إسبانيا) وعضو واحد لبقية الدول الأعضاء، وتعتبر نواة الحكومة الأوروبية، ويتجاوز عدد موظفيها /١٥٠٠/ موظف يتوزعون على أكثر من /٢٠/ وكالة تنفيذية.

٤- **البرلمان الأوروبي**: ومركزه (ستراسبورج) ويتكون من قضاة ومحامين، ترشحهم دولهم ولمدة ست سنوات، ومهمته مراقبة قرارات المجموعة ومدى توافقها مع نصوص المعاهدات، ويتألف من /٥١٨/ عضواً.

٥- **محكمة العدل الأوروبية:** وتتألف من /١٣/ عضواً لمدة ست سنوات، وهي تشكل الجسم القانوني للاتحاد الأوروبي، ومهمتها البت في القضايا التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

ويعتبر انضمام كل من (بريطانيا-الدانمارك-إيرلندا) عام ١٩٧٠ إنجازاً هاماً للسوق على الرغم من أن بريطانيا وكما هو معروف تقاوم تاريخياً أي ذوبان داخل أوروبا الموحدة، إلا أن الإنجليز لم يكن أمامهم سوى الرضوخ خشية العزلة، وبدخول هذه الدول أصبح أعضاء المجموعة تسعة أعضاء.

وفي عام ١٩٨١ انضمت اليونان، ومن ثم في عام ١٩٨٥، تم قبول عضوية إسبانيا والبرتغال، أما النمسا والسويد وفنلدا فقد قبلت عضويتها عام ١٩٩٥.

أما المعاهدة الثانية المتصلة بالطاقة الذرية، فقد هدفت للسماح بالتعاون بين الدول الست الأعضاء في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، والقيام بأعمال مشتركة تتعلق بالبحوث والأمن.

وفي عام ١٩٨٥ وبموجب قرار رؤساء دول المجموعة الأوروبية القاضي بضرورة استكمال الخطوات الإجرائية الخاصة بتنفيذ خطوات التكامل الاقتصادي الأوروبي، فقد صدرت مجموعة من التوجيهات لتحقيق ما يلي[١] :

- سوق مصرفية واحدة.
- سوق تجارية موحدة.
- نظام نقدي أوروبي موحد.
- توجه اجتماعي أوروبي موحد.

---

(١) السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢، والمصالح الاقتصادية العربية، د. أسامة جعفر الفقيه، تقرير الصندوق الدولي، تشرين الأول ١٩٨٩.

- سياسة مشتركة خاصة بالتطورات العلمية والتقنية.
- الاهتمام بمشكلات وقضايا البيئة.

وقد شكلت هذه التوجيهات إجراءات محدودة، كان يقصد بها إلغاء كافة الحواجز الاقتصادية والتجارية والتقنية والمالية، بين دول المجموعة، عند نهاية عام ١٩٩٢، حيث أصبحت أسواق الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة وهي (بلجيكا-الدانمارك-إيرلندا-فرنسا-ألمانيا الاتحادية آنذاك-اليونان-إيطاليا-لوكسمبورج-هولندا-البرتغال-إسبانيا-بريطانيا) سوقاً واحدة تنتقل خلالها البضائع والسلع والخدمات ورأس المال والأفراد دون أي عائق.

وفي عام ١٩٨٦ تم التوقيع على ميثاق توحيد السوق الداخلية، الذي ينص على تحرير تنقل البضائع والأشخاص عبر الدول الأعضاء بشكل تدريجي.

٢-٣-٢- محطات هامة في مسيرة الوحدة:

يمكن اعتبار المرحلة التي تلت قيام السوق والممتدة بين أعوام ١٩٥٨-١٩٦٩ المرحلة الأولى من مراحل أربعة متميزة مر بها الاتحاد الأوروبي، إذ شهدت هذه المرحلة الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية الداخلية، وإنهاء القيود الكمية على الواردات بين الدول الأعضاء، وتطبيق السياسة الزراعية العامة.

أما المرحلة المتميزة الثانية فتمتد طيلة فترة السبعينات، وخلالها توسعت عضوية الاتحاد بانضمام كل من (بريطانيا-الدانمارك-إيرلندا) إلى عضوية السوق وأدخلت بعض التعديلات القانونية الرئيسية.

وخلال المرحلة الثالثة تعاون الاتحاد الأوروبي أكثر مع جيرانه من الدول غير الأعضاء، وقام بتنفيذ برنامج (السوق الواحدة).

أما المرحلة الرابعة والهامة في مسيرة الاتحاد الأوروبي فتتمثل في دخول هذا الاتحاد مرحلة الوحدة الاندماجية وفقاً لاتفاقية (ماستريخت)[١] .

وتعتبر المرحلة الثانية، هي المرحلة التي شهدت التفكير بالوحدة النقدية الأوروبية حين بدأت ملامح انهيار النظام النقدي الدولي المعروف بـ (بريتون وودز) تتضح حيث شهدت القارة الأوروبية في أوائل السبعينيات عدم استقرار اقتصادي يعود بصفة خاصة إلى عدم الانضباط في النفقات الحكومية، وتساهل السياسات النقدية، مما أدى إلى ضغوط تضخمية كبرى، وزيادة في الديون العامة، وارتفاع نسب الفائدة، وأصبحت هناك رغبة قوية لدى الدول الأوروبية في موازنة قوة الدولار الأمريكي، والحفاظ على قوة عملاتها المحلية، ومنذ ذلك التاريخ مرت وحدة النقد الأوروبي بإقامة عدة نظم متعاقبة، كانت تهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار النقدي بين دول الاتحاد، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكبرى التي تسعى إلى الوصول إليها، ولعل من أبرز تلك النظم[٢] :

١- **نظام الثعبان الأوروبي:** أو (الأفعى النقدية)، وقد جاء هذا النظام كرد فعل في مواجهة تدهور الأوضاع النقدية الأوروبية، وازدياد العجز التجاري لدى الاتحاد الأوروبي.. وقد حدث ذلك تحديداً نتيجة قيام الولايات المتحدة الأمريكية، وربما لأول مرة بتخفيض قيمة الدولار بنسبة ١٠٪ في الأول من شباط عام ١٩٧٣، بعد تفجر الصدمة النفطية الأولى، وارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصادات الغربية ماسمي بمرحلة السنوات العجاف.

ولمقابلة هذا التدهور، تم إنشاء هذا النظام، الذي يعتمد على تعويم عملات

(١) العملة الموحدة والمسيرة الأوروبية، عبد الفتاح الجبالي، الأهرام، ٩٨/١٢/٢٢.

(٢) رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب، حول: (اليورو) والدولار، تقرير الأهرام، ١٩٩٨/١٠/٣١.

الدول الأعضاء في مواجهة الدولار الأمريكي، وفي الوقت نفسه يتم تثبيت أسعار الصرف فيما بين عمـلات دول الاتحـاد الأوروبـي، وتواصلـت المحاولـة منتصـف السبعينيات، حيث كلف قادة المجموعة رئيس وزراء المجموعة آنذاك (ليوتند مانز) بإعداد تقرير حول الاندماج النقدي، والبحث في إمكانية تنظيم العلاقات النقدية داخل السوق الأوروبية لتفـادي الآثـار السـلبية لانخفـاض قيمـة الـدولار، ولكـن بعض الدول لم تلتزم بهذا النظام، مما أوجد العديد من المشكلات النقديـة، ودفـع الدولة إلى البحث عن نظام آخر بديل.

٢- النظام النقدي الأوروبي: وقد دخل هذا النظام حيز التنفيـذ في الخـامس من شهر آذار عام ١٩٧٩، وذلك لتحقيق الدول الأوروبيـة اسـتقراراً في صـرف عملاتها الوطنية، بعد انهيار النظـام النقـدي الـدولي كمـا تم وضـع وحـدة النقـد الأوروبيـة (ECU) وهـي وحـدة حسـابية عبـارة عـن سـلة مـن الأوزان النسـبية لعملات دول الاتحاد عدا الجنيه الاسترليني والليرة الإيطاليـة بقيمـة مسـاهمة كـل عملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولـة، ويتـم تحديـد علاقـة كـل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الأوروبية، وفي الوقت نفسه يقـوم صندوق التعاون النقدي الأوروبي الذي يتكون مـن محـافظي المصـارف المركزيـة للدول الأعضاء بالتنسيق والتعاون بين المصارف المركزية لهذه الـدول، هـذا ومـن الممكن استخدام التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل كوسيلة لتمويـل المسـاعدات العاجلـة اللازمـة لاسـتقرار أسـعار صـرف عمـلات الـدول الأعضـاء في الحـدود المسموح بها، لكن هذا النظام الذي لايزال يعمـل بـه حتـى الآن لم يقِ عمـلات الدول الأعضاء من هجمات المضاربين مثلمـا حـدث في عـامي ١٩٩٢ و١٩٩٤ حين اضطرت العاصفة المالية رئيس الوزراء البريطاني السابق (جـون ميجـور) إلى إخراج الجنيه الاسترليني من آلية الصرف المشتركة، ولايزال.

٣- معاهدة (ماستريخت): التي تم التوقيع عليها في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ماستريخت الهولندية في كانون الأول عام ١٩٩١، وتم إقرارها والمصادقة عليها في شباط ١٩٩٢، وتتضمن هذه الاتفاقية تنظيم كافة مجالات الحياة تشريعياً واجتماعياً، وتعمل على تنظيم كافة مناحي الحياة، بما يجعلها بمثابة دستور عمل للاتحاد الأوروبي مستقبلاً، وفي سبيل ذلك قامت بتأسيس مصرف مركزي أوروبي مستقل، غير خاضع للتغيرات السياسية القومية، مهمته الحفاظ على الاستقرار في الأسعار، والتحكم في الاحتياطات النقديةللدول الأعضاء، وتشجيع التوسع في استخدام (اليورو) لتحقيق الوحدة الأوروبية، وقد حددت هذه الاتفاقية مجموعة من المعايير لمنح عضوية النظام النقدي الأوروبي تتعلق بمستوى العجز الذي لايجب أن يزيد عن ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي لكل دولة، وأن يقل معدل التضخم عن ٢،٧٪، وعجز الموازنة بنسبة ٣٪... إلخ.

وفي ١ تموز ١٩٩٨ تم بالفعل تشكيل المصرف المركزي الأوروبي في مدينة فرانكفورت، كبديل لمعهد النقد الأوروبي الذي كان قد تأسس في العام ١٩٩٤.

والسؤال المطروح الآن هو:

- ماهو الشكل النهائي لصورة الاتحاد الأوروبي؟ وهل سيكون اتحاد ولايات أم أمم أوروبية؟ أم اتحاد لأوطان مجتمعة؟.

على هذا التساؤل يجيب (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية بقوله: "الاتحاد هو عملية بناء دائم للمستقبل، يتجه نحو حلول ممكنة للمشكلات السياسية والاقتصادية المتغيرة"، ويؤكد قناعته بأن: "اتحاد كل القوى سوف يسمح بمتابعة التقدم الاجتماعي دون الخوض في الهويات الثقافية، والخصوصيات الإقليمية، لأن ذلك وحده هو الذي يضمن التأثير، ويحفظ النفوذ الأوروبي على الخريطة العالمية".

أما الخطوة المقبلة التالية بعد الوحدة النقدية، فتقضي ببذل المزيد من الجهد للتقدم في اتجاه إقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد، لأن ذلك إلى جانب السوق الكبرى التي تضم /٣٧٠/ مليون مستهلك هو الذي سيجعل أوروبا تلعب دوراً أساسياً محورياً، ويجعلها تسيِّر ذاتها، ويمكن أن تليها خطوة التوسع شرقاً مع التأكيد على عدم الاستعجال، وحل المشكلات التي تواجهها داخلياً ولاسيما البطالة.

وبالتأكيد أن أوروبا القرن /٢١/ لم تعد هي أوروبا اتفاقية روما المبرمة عام ١٩٥٧، أو أوروبا التي تبنى في زمن القطب الأوحد، وإنما هي أوروبا جديدة، قد شملها التغيير كما شمل العالم بأكمله.

٢-٣-٣- الآباء المؤسسون:

كان مجرد القبول بمشروع إقامة أي شكل من أشكال الوحدة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ليس مجرد حلم جميل، بل مغامرة محفوفة بالمخاطر، خاصة وأن أية وحدة لابد أن تتخلى الدول فيها عن جزء هام من السيادة الوطنية، التي دفعت البلدان الأوروبية ثمناً باهظاً لنيلها، ولابد من الحفاظ عليها بأي ثمن، وعدم التضحية بها مهما غلت التضحيات.

لكن بعض المتحمسين للوحدة الأوروبية، والذي يمكن وصفهم بالآباء المؤسسين لهذه الوحدة وضعوا نصب أعينهم ومنذ مطلع الخمسينيات هدف إقامة أوروبا الموحدة، دون أن يكون هذا الهدف بشكله النهائي واضحاً تماماً في البداية، مع أنه كان من الواضح لهم أن عليهم تجاوز الكثير من المصاعب والمعيقات التي تتمحور حول القضايا التالية:

١- المصالح السياسية والاقتصادية المتناقضة بين الدول الأوروبية.

٢- الفروق الكبيرة في الإنتاجية الاقتصادية والحالة الاجتماعية والعادات والتقاليد.

٣- تعدد الأحزاب والاتجاهات السياسية.

٤- التمسك بالسيادة والقرارات الوطنية.

لكن ومقابل ذلك كانت هناك دوافع وراء ضرورة تجاوز هذه المصاعب والمعيقات، وهذه الدوافع هي التي كانت تدور في أفكار وعقول الآباء المؤسسين.

أما أبرز الآباء المؤسسين للوحدة الأوروبية فهم:

جان مونيه:

- بعد الحرب العالمية الثانية قام (مونيه) بإعداد خطط لمنظمة الفحم والصلب الأوروبي، وقد تأسست تلك المنظمة بالفعل في عام ١٩٥١ وكانت البذرة الأولى التي خرج منها الاتحاد الأوروبي كما نعرفه اليوم، وكان للفرنسي (مونيه) تأثير فعال في التخطيط للسوق الأوروبية المشتركة، وقد ولد (مونيه) في عام ١٨٩٨ لأب يعمل تاجراً للنبيذ في شركة كونياك.

وبعد الحرب العالمية الأولى شغل (مونيه) منصب نائب السكرتير العام لعصبة الأمم، وفي عام ١٩٥٥ قام بتأسيس (لجنة العمل للولايات المتحدة الأوروبية)، وفي عام ١٩٧٦ خلع عليه رؤساء الحكومات في الدول الأوروبية مرتبة (المواطن الأوروبي الفخري) وهو الشخص الوحيد في كل أوروبا الذي حصل على هذا التكريم، وتوفي (جان مونيه) في عام ١٩٧٩.

روبرت شومان:

- ولد (شومان) في لوكسمبورغ في عام ١٨٨٦، وقد عمل كمحام في مدينة

(ميتز) الألمانية، ثم التحق بالجيش الألماني واشترك في الحرب العالمية الأولى، وبعد انتهاء الحرب أصبح (شومان) مواطناً فرنسياً، والتحق بالمقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية، وبعد عام ١٩٤٥ عمل (شومان) في عدة حكومات فرنسية في باريس وساهم أثناء ذلك بالمصالحة بين فرنسا وألمانيا.

وكان (شومان) قد ساعد في إبرام اتفاقية المنظمة الأوروبية للفحم والصلب وفي عام ١٩٥٥ أصبح (شومان) رئيساً للحركة الأوروبية، وفي عام ١٩٥٨ تم انتخابه بالإجماع ليصبح أول رئيس للبرلمان الأوروبي، وتوفي (شومان) عام ١٩٦٣ في مكان قريب من مدينة (ميتز) الألمانية.

بيير ورنر:

– في عام ١٩٧٠ وأثناء عمله رئيساً للجنة الموظفين ذوي المناصب الحكومية العليا، تقدم (ورنر) بطلب بتكوين اتحاد نقدي على ثلاث مراحل، وقبل عامين من ذلك التاريخ عمل رئيساً لوزراء لوكسمبورج وطالب لأول مرة، بالتعاون الوثيق في مجال تقريب السياسات النقدية.

ولد (ورنر) عام ١٩١٣ بالقرب من المدينة الفرنسية الشمالية (ليل) لأبوين من (لوكسمبورج)، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قام بأعمال مهمة كان من شأنها تمهيد الطريق أمام إنشاء المصرف الدولي.

وفي شهر أيار ١٩٩٨ أثناء انعقاد القمة التاريخية للاتحاد الأوروبي بمناسبة إطلاق (اليورو) شارك (ورنر) بالاحتفال بفتح زجاجة شمبانيا.

بول هنري سباك:

– ولد البلجيكي (سباك) في عام ١٨٩٩ في مقاطعة (شاربيك) بالقرب من مدينة (بروكسل)، وكان (سباك) أحد أهم الأشخاص الذين ساهموا في الإعداد

للمجتمع الأوروبي، فمنذ عام ١٩٣٠ عمـل (سباك) وزيراً للخارجية في عدة حكومات بلجيكية، وأثناء الحرب العالمية الثانية قام بوضع خطط لدمج بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وبعد انتهاء الحرب قدم اقتراحاً حول توحيد أوروبا، عام ١٩٤٩ أصبح رئيساً للجمعية الاستشارية للمجلس الأوربي في (ستراسبورج)، كما عمل بكل جد على تحقيق اتفاقية الفحم الصلب، وتوفي (سباك) عام ١٩٧٢ في بروكسل.

ديستان وشميت:

- بدأ هذان الزعيمان الرئيس الفرنسي، والمستشار الألماني فكرة نظام العملة الأوروبية، واضعين بذلك أوروبا مرة أخرى على مسار تعاون نقدي وثيق في السبعينيات، و قاما بواسطة وحدة العملة الأوروبية بإنشاء (سلة) مشتركة للعملات الأوروبية -على الرغم من أنها كانت فقط وحدة الحساب- فيما يمكن أن يعتبر خطوة هامة على طريق (اليورو). و قد ولد (فاليري جيسكار ديستان) في عائلة فرنسية نبيلة وعريقة في (كوبلنز) عام ١٩٢٦، و كان رئيسا لفرنسا في الفترة من١٩٧٤ إلى ١٩٨١. أما (هيملوت شميت) فقد ولد في (هامبورج) في عام ١٩١٨، و خلف (ويلي برانت) كمستشار لألمانيا الغربية في عام ١٩٧٤ واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٨٢، و لا تزال تربط الرجلين صداقة حميمة حتى يومنا هذا.

جاك ديلور:

- أصبح هذا الرجل الفرنسي الاشتراكي رئيساً لمفوضية الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٥ وأطلق عدة مبادرات لإحياء عملية الوحدة الأوروبية، وفي عام ١٩٨٥ قام بتأليف (الكتاب الأبيض) الذي رسم فيه استراتيجية لإنشاء سوق أوروبية مشتركة بنهاية عام ١٩٩٢، وفي عام ١٩٨٩ وضع (ديلور) خطة من

ثلاث مراحل للوحدة النقدية، كما قام بوضع استعدادات هامة قادت إلى إبرام اتفاقية (ماستريخت) في عام ١٩٩١.

ولد (ديلور) في باريس عام ١٩٢٥، وتردد اسمه كمرشح لرئاسة فرنسا، إلا أنه أعلن عدم ترشيح نفسه للرئاسة في عام ١٩٩٥.

هيلموت كول:

– طوال فترة توليه زمام السلطة في ألمانيا في الفترة ما بين تشرين الأول ١٩٨٢ وتشرين الأول ١٩٩٨، كانت فكرة الوحدة الأوروبية هي الأكثر قرباً إلى قلب المستشار الألماني (كول)، وقد اعتبر الوحدة النقدية خطوة رئيسية على الطريق، كما اعتبرها أهم قرار سياسي اتخذ بعد قرار إعادة توحيد ألمانيا، حتى أنه أعلن في إحدى خطبه أنه يعتبر مسألة الوحدة النقدية مسألة حرب أو سلام، ولد (كول) في مدينة (لودفيجسافن) في عام ١٩٣٠، وقد خبر الحرب العالمية الثانية في صباه، وبالنسبة إلى (كول) فإن وحدة أوروبا تعتبر أهم ضمان للسلام، ولذلك فقد عمل على توسيع الاتحاد الأوروبي من الداخل عن طريق توسيع السوق المشتركة كما عمل على توسيعه بضم دول من أوروبا الشرقية سابقاً إليه.

جاك سانتير:

صحيح أن (جاك ديلور) الرئيس السابق للمفوضية، والذي شغل هذا المنصب عشر سنوات ١٩٨٤-١٩٩٤ سيبقى عالقاً بالأذهان لمدة طويلة، باعتباره الرجل الذي اجتاز بحلم الوحدة الأوروبية المراحل الأكثر صعوبة، إلا أن (جاك سانتير) بحسب (ديدييه) هو الفارس الذي يحمل على كاهله القضايا الكبرى التي ترسخ لعمليات هيئات مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ونحن على أعتاب الألفية الثالثة.

و(جاك سانتير) الذي يشغل حالياً منصب رئيس المفوضية الأوروبية بعد أن شغل منصب وزير مالية ورئيس وزراء بلاده (اللكسمبورج)، فيصفه (ديديه رومان) بالنوع الذي لايعرف الهزيمة أو الاستسلام، وقد جبل منذ نعومة أظفاره على التفاؤل، حتى ليفخر أصدقاؤه به بأنه من النوع الذي يحب أن ينظر إلى الكوب من نصفه المملوء، وليس من نصفه الفارغ.. ويطلقون عليه اسم (رجل الفعل) أو (معرفة الفعل)، ويؤكدون أنه مزيج من (الطاقة والتواضع والنجاح) ويحلو له دائماً أن يكون خادماً لحلم (أوروبا الكبرى)، وهو يضع الفكرة الأوروبية فوق كل اعتبار، وعيناه معلقتان دائماً على (أوروبا الغد) ويمسك بكلتا يديه مفاتيح المستقبل الأوروبي.

و(سانتير) يجمع بين الحسنيين، الحسنى الأولى: إيمانه بالمبادئ التي أرساها من كان قبله من الآباء الكبار المؤسسين بشأن الحلم الأوروبي، والحسنى الثانية: قيامه بإرساء دعائم هذا الحلم بقيادته لجهاز المفوضية الأوروبية التي تؤمن بـ (حكومة أوروبا الكبرى) والعبور بها إلى القرن المقبل[1] .

ويعتبر (ديديه رومان) مؤلف كتاب (جاك سانتير أو أوروبا ٢٠٠٠) أن (جاك سانتير) الرئيس الحالي للمفوضية الأوروبية، هو (الرجل الوفي) لأوروبا الكبرى، الذي أنيطت به مسؤولية الدخول بأوروبا الموحدة عبر بوابات القرن الحادي والعشرين، ويرى فيه أحد (صناع أوروبا).

وقد مهدت جهود هؤلاء الساسة الكبار بشكل خاص الطريق منذ نحو نصف قرن للانطلاق نحو آفاق رحبة لأوروبا العظمى، والدافع لذلك هو العقيدة الراسخة في اذهانهم جميعاً بضرورة قيام أوروبا موحدة وعظمى في الوقت ذاته.

---

(١) جاك سانتير أو أوروبا عام ٢٠٠٠، مصدر سابق.

فيقول (روبير شامان): "إن المجموعة الأوروبية لاينبغي أن تبقى مؤسسة اقتصادية أو تقنية فقط، وإنما يلزمها روح وضمير تاريخي نقي، وإرادة سياسية تكون في خدمة المثل الإنسانية".

أما الأب المؤسس الآخر لأوروبا، والذي كان له الأثر في تشغيل محرك الوحدة الأوروبية (جان مونيه) فيقول: "إن السلام والرخاء في أوروبا لن يتحققا إلا باتحاد الرجال وعملهم المشترك".

ويقول المستشار الألماني الشهير (كونر اديناور): "إننا نريد أن نبلغ أوروبا الكبرى سريعاً، ولايهم صورتها النهائية مادامت وحدتها وسياستها الخارجية، وسياستها الدفاعية مؤكدة".

ويقترب أب آخر أيضاً من الآباء المؤسسين لأوروبا العظمى هو (جوزيف بيتش) من الأجهزة التنفيذية للاتحاد الأوربي ليؤكد عن قناعة وثقة بالغتين: "أن المفوضية الأوروبية هي ثمرة من ثمار التاريخ، عندما يكون في خدمة السلام وإرادة الشعوب باتجاه مستقبل أفضل".

٢-٤- الوحدة الاقتصادية والنقدية:

يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم على طريق مشروع بناء أوروبا العظمى، نظراً لارتباطها بجزء من السيادة الوطنية وبالسياسات الاقتصادية المحلية، والسوق الداخلية، وعلاقات التبادل، لذلك فإن إنجاز هذه الوحدة، إضافة إلى توسيع الاتحاد شرقاً ليضم دولاً جديدة، ثورة سلمية ستغير أوروبا من الأساس، ومعها سيتغير موقعها وأهميتها في العلاقات الدولية، وسيخلق أوروبا العظمى التي ستنافس أية قوة دولية أخرى، وإقامة الوحدة الاقتصادية والنقدية يتطلب قواعد مشتركة للسياسات الاقتصادية والنقدية، وخطوات ومراحل لابد

من إنجازها ليكون البناء راسخاً ومتيناً، وقد اعتبر (هيلموت كول) المستشار الألماني السابق استكمال قيام الوحدة الاقتصادية والنقدية الجزء الثاني من مشروع حياته، بعد إنجازه الجزء الأول المتمثل بإعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٨٩، وكما اعتبر إعادة توحيد ألمانيا ثورة، فإن إقامة الوحدة الاقتصادية والنقدية حسب رأيه ثورة أخرى تشهدها أوروبا في العقد الأخير من القرن العشرين، نظراً لما ستحققه هذه الوحدة من قدرات اقتصادية، وإمكانات مادية، وطاقات بشرية وفكرية، ستساهم وعلى حد تعبير (جان كلود يونكر) رئيس وزراء (اللكسمبورج) "بانبثاق لعصر جديد"، كما ستخلق وكما يقول (كوران بوسون) رئيس وزراء السويد: "أوروبا أخرى".

وقد أسست اتفاقية (ماستريخت) لقيام هذه الوحدة من خلال وضع الأسس الصحيحة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية والنقدية من خلال تحقيق الانسجام فيما بين سياسات الدول الأعضاء الاقتصادية، والتنسيق فيما بينها إلى أقصى درجة ممكنة، والالتزام بالأسس التي تكفل تحقيقها خطوة هامة باتجاه الوحدة السياسية.

٢-٤-١- معاهدة (ماستر يخت):

في الرابع من شهر كانون الأول عام ١٩٩١ تم التوقيع في مدينة (ماستريخت) الهولندية على اتفاقية حملت اسمها، وقد وقع عليها رؤساء ورؤساء وزارات إحدى عشرة دولة أوربية، وتم التصديق على هذه الاتفاقية وإقرارها رسميا في الخامس والعشرين من شهر شباط عام ١٩٩٢، أما أبرز نصوص الاتفاقية فهي ما يلي[1] :

١- إقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي.

(١) الآثار المحتملة للوحدة الاقتصادية والنقدية، مصدر سابق.

٢- تحقيق السوق الداخلية.

٣- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، وما يرتبط بذلك من مؤسسات كالمصرف المركزي الأوروبي الموحد.

٤- التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية، والقضاء، ومكافحة الجريمة، والإرهاب، وتجارة المخدرات.

٥- تحقيق سياسة خارجية وأمنية دفاعية مشتركة.

٦- اتباع طرق جديدة في إصدار القوانين، وإعطاء صلاحيات أوسع للبرلمان الأوروبي.

٧- حق مشاركة المواطنين على اختلاف جنسياتهم وأماكن سكنهم في الانتخابات الأوروبية والمحلية.

٨- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.

وبغية المحافظة على جزء من السيادة، قررت الدول الأعضاء ضرورة سير هذه الخطوات على مراحل تجنباً لمخاطر التحول المفاجئ مع مراعاة ما يلي:

١. المحافظة على الهوية الوطنية للدول الأعضاء وإقامة اتحاد فيدرالي بعيداً عن المركزية بشكل تحافظ فيه كل دولة على منطقتها وهويتها الخاصة.

٢. التطبيق الكامل للنظام المركزي، وتوثيق الصلات مع المواطنين، وإعطاء صلاحيات للقيادات الشعبية في اتخاذ القرارات.

٣. إبقاء الباب مفتوحاً لدخول دول جديدة للوحدة الأوروبية.

وفي سياق تطبيق الوحدة الأوروبية تظهر إشكالية تعديل الدساتير في الدول الأعضاء، فقد اضطرت الكثير من الدول الأوروبية إلى إجراء تعديل في

دساتيرها، بغية إتاحة الفرص لمواطنيها للمشاركة في الانتخابات الأوروبية مثلاً، أو لكي يتسنى للسلطات المعنية قبول نقل صلاحيات البنوك المركزية الوطنية إلى البنك المركزي الأوروبي.

وهكذا فقد وضعت اتفاقية (ماستريخت) أوروبا أمام واقع جديد، ترتب عليه القيام بمجموعة كبيرة من المهام والوظائف التاريخية.

وطبقاً لاتفاقية (ماستريخت) فقد تم تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بدءاً من تاريخ ١٩٩٣/١/١ وبذلك حققت دول المجموعة الأوروبية حلماً مشتركاً قضى بضرورة إنشاء سوق اقتصادية مشتركة، ويعتبر إنجاز السوق الأوروبية الداخلية الموحدة خطوة أساسية على طريق تحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة، وتظهر أهمية السوق الأوروبية المشتركة من خلال تأمينها للحريات التالية:

أولاً: حرية انتقال البضائع: تخضع المعاملات التجارية بين دول المجموعة الآن لقواعد التجارة الداخلية، بدلاً من قواعد الاستيراد أو التصدير الخارجية، المعمول بها سابقاً، وذلك بالنسبة لكل السلع، وتطلّب ذلك إقامة توازن بين القوانين المختلفة بين البلدان الأوروبية وخاصة فيما يتعلق بالضرائب، والقيود على السلع لحماية الإنتاج الوطني والمستهلك والبيئة، وبموجب قوانين السوق الجديدة يمكن للمواطنين أخذ كل حاجاتهم الشخصية من بلد لآخر داخل المجموعة، ودون أية قيود جمركية وهذا الأمر تطلع إليه المواطنون الأوروبيون منذ فترة طويلة.

ثانياً: حرية انتقال الأشخاص: ويشمل ذلك حرية السفر والإقامة والسكن واختيار مكان العمل والاستقرار لمواطني المجموعة، ويحق بموجب القوانين الجديدة أن يمارس كل مواطن العمل الذي يقوم به في وطنه الأصلي وذلك داخل دول المجموعة وبموجب بطاقة شخصية، وسيشكل هذا الأمر فرصة لليد العاملة

الأوروبية للبحث عن فرص عمل ومعيشة أفضل وهو مسعى كان يتعرض للكثير من المصاعب سابقاً.

وينطبق حق الانتقال بحرية أيضاً على الطلبة والمتقاعدين وغير العاملين وعائلاتهم، والذين تتوفر لهم مصادر معيشة مناسبة، وكذلك التأمين الصحي.

ثالثاً: حرية انتقال الخدمات: وذلك بإزالة كافة القيود أمام وسائل النقل والاتصالات براً وبحراً وجواً.

رابعاً: حرية انتقال رأس المال: ويتضمن التحرير الكامل لانتقال رأس المال داخل دول السوق، وضمان حق البحث عن أفضل الاستثمارات داخل دول المجموعة في مجالات الإنتاج والتأمينات المختلفة.

٢-٤-٢- مراحل التحول إلى الوحدة النقدية:

وفقاً لما نصت عليه اتفاقية (ماستريخت)، يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالوصول إلى الأهداف التي حددتها هذه الاتفاقية، وفيما يلي استعراض موجز للمراحل التي تضمنتها الاتفاقية للتحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية، حيث قسمت الاتفاقية هذه المراحل إلى[1] :

المرحلة الأولى: وقد بدأت مباشرة بعد توقيع الاتفاقية، واستمرت إلى نهاية عام ١٩٩٣، وتمثل الهدف الأساسي من هذه المرحلة في زيادة التعاون الاقتصادي النقدي والمالي بين الدول الأعضاء، وتوفير الحرية الكاملة لانتقال رأس المال، وبالتالي فإنه لا لزوم على الدول الأعضاء أن تحقق التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها خلال هذه المرحلة، مع تجنب حدوث عجز كبير في الموازنة العامة لأي دولة

(١) سياسة الساء على مراحل تكفل نجاح الوحدة النقدية الأوروبية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القبس، ١٩٩٨/٦/١٤.

من دول الاتحاد، حيث تقوم اللجنة الأوروبية بمتابعة التطورات في الموازنة العامة والدين الحكومي للدول الأعضاء، وذلك باستخدام معايير محددة لذلك.

كما تتضمن هذه المرحلة البدء بتشكيل المؤسسات المشتركة، وأهمها المصرف المركزي الأوروبي الذي سيتولى إصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، ومراقبتها.

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة في أول كانون الثاني عام ١٩٩٤ وهي مرحلة تمهيدية لبدء الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث نصت اتفاقية (ماستريخت) على أن يتم إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية مع بداية هذه المرحلة، وقد بدأت هذه المؤسسة في العمل بالفعل منذ أول كانون الثاني ١٩٩٤، واتخذت من فرانكفورت مقراً لها، للقيام بتفيذ المهام التي عهدت بها إليها اتفاقية (ماستريخت) متمثلة في استكمال التجهيزات الفنية والتنظيمية للاتحاد النقدي الأوروبي، قبل الدخول في المرحلة الثالثة من الوحدة وذلك عن طريق:

١- التنسيق بين السياسات النقدية القومية المختلفة للدول المشاركة، بهدف الوصول إلى استقرار الأسعار.

٢- وضع إطار عمل منسق لمستقبل السياسة النقدية الموحدة للنظام الأوروبي للمصارف المركزية، وذلك عن طريق وضع استراتيجية نقدية جديدة، وتحديد أدوات نقدية مناسبة، يتم استخدامها، هذا إلى جانب الرقابة على التجهيزات الفنية الخاصة بطبع (بنكنوت) العملة الأوروبية الجديدة.

٣- نشر تقارير دورية عن التقدم المنجز في التجهيزات المطلوبة للدخول في المرحلة الثالثة من الوحدة النقدية الأوروبية.

المرحلة الثالثة: حددت اتفاقية (ماستريخت) عدة شروط لابد من استيفائها للانضمام للاتحاد الأوروبي النقدي، حيث نصت على أن بدء المرحلة الثالثة من

الوحدة التي سيتم فيها التحول من (الإيكو) إلى (اليورو)، وتنتقل فيها مسؤولية السياسة النقدية الموحدة إلى النظام الأوروبي للمصارف المركزية سترتبط باستيفاء أغلبية الدول الأعضاء لهذه الشروط، وتحديد أي منها ستكون مؤهلة للاشتراك منذ البداية.

وحدد الاتحاد فترة اختبار معينة سوف يقوم بعدها بتحديد الدول المستوفية للشروط المطلوبة لانضمامها للنظام منذ بدايته، كما أتاح للدول الأخرى والتي لم تستوفِ هذه الشروط منذ البداية أن تنضم لهذا النظام في وقت لاحق، وبعد أن تستوفي الشروط المطلوبة.

المرحلة الرابعة: وتبدأ في الأول من كانون الثاني ١٩٩٩، حيث تدخل في هذا التاريخ الوحدة الاقتصادية النقدية الأوروبية عصراً جديداً، وسيتم عندها تعديل العملات الوطنية بالعملة الأوروبية الموحدة وبالتدريج حتى عام ٢٠٠٢.

وهناك بعض الباحثين الآخرين[(١)] الذين ينطلقون في تعداد هذه المراحل من خطة العمل التي أعدتها لجنة من الخبراء عام ١٩٨٨ برئاسة (جاك ديلور) رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك، من أجل إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي بين بلدان المجموعة، ويرون أن هذه الخطة والتي تم التوقيع عليها من قبل زعماء المجموعة الأوروبية أواسط عام ١٩٨٩ شكلت الأساس لمراحل ثلاثة تالية هي:

١- المرحلة الأولى: وقد امتدت بين بداية ١٩٩٠ وحتى نهاية ١٩٩٣، وتم خلالها اتخاذ إجراءات أدت إلى حرية انتقال رؤوس الأموال في بلدان المجموعة المذكورة، كما تابعت هذه البلدان خلال هذه المرحلة جهودها على صعيد تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، باتجاه تصحيح أهم مؤشراتها الاقتصادية

(يورو) سينقل الثقل الاقتصادي، د. إبراهيم علي محمد، الحياة ٢٣/٥/١٩٩٨.

على أساس التقريب بين قيمها أو مستوياتها، وتم بالإضافة إلى ذلك اتخاذ إجراءات منع بموجبها تمويل عجز الموازنات الحكومية عن طريق المصارف المركزية.

٢- **المرحلة الثانية:** وتمتد بين الفترة من مطلع عام ١٩٩٤ وحتى نهاية عام ١٩٩٨ وتمثل المرحلة الانتقالية التي يتم خلالها اتخاذ الإجراءات التنظيمية والمؤسساتية والقانونية الكفيلة ببدء المرحلة الأخيرة، أي مرحلة اعتماد (اليورو) كعملة رسمية، ومن جملة ما انطوى عليه ذلك تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية التي تحولت قبل نهاية العام ١٩٩٨ إلى المصرف المركزي الأوروبي، كما تم خلالها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق معايير معاهدة (ماستريخت) الخاصة بشروط الانضمام إلى نادي (اليورو).

٣- **المرحلة الثالثة:** وتبدأ مع اعتماد (اليورو) بشكل فعلي كعملة رسمية أو مع انطلاقته في بداية العام ١٩٩٩، ويتم الالتزام بما حددته الاتفاقية خلال هذه المراحل، وجرت تطورات كثيرة في مسار الاتحاد الأوروبي، جعلته يدخل العام ١٩٩٩ ويبدأ وحدته النقدية دون مشكلات تذكر، فقد تمكنت كل دولة من إزالة كل الحدود بين معظمها (معاهدة شينجن) وحققت بذلك مايسمى بالسوق المشتركة الكبيرة، حيث لاحواجز أمام تنقل السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وتمكنت من تقريب معظم سياساتها الاجتماعية والمالية والضريبية، وتنظيم القضايا الاقتصادية داخل السوق بإصدار الكثير من الأنظمة والقوانين، كما عدلت ما يلزم من أنظمة وتشريعات قائمة لتتناسب والمعايير المطلوبة، بحيث باتت السوق الأوروبية، كأنما هي سوق داخلية، أو منطقة اقتصادية، موحدة تنتظم فيها كل القضايا الاقتصادية، وفقاً لأسس موحدة، وشروط متساوية، وفرص وحقوق والتزامات متساوية للجميع.

بالإضافة إلى الجانب المهم في المعاهدة والذي شددت عليه وهو تحقيق معايير محددة في قضايا التضخم والفوائد والعجوزات والديون.

٢-٤-٣- معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية:

ليس هناك في اتفاقية (ماستريخت) ما ينص على تأجيلها، وهذا يتفق مع نوايا الذين وقعوا الاتفاقية، بالتالي فقد تحددت انطلاقتها في الأول من كانون الثاني ١٩٩٩ وبالدول التي تستطيع أن تحقق عدداً من المعايير ذات الصلة باستقرار الأسعار، وثبات التضخم وعجز الموازنة عند حدود معينة، وعدم تجاوز مجمل الدين الحكومي عن حد معين من الناتج القومي الإجمالي.

كما نصت على عدم جواز طلب أية دولة من دول (اليورو) المساعدة من البلدان الأخرى إذا ما حاولت أن تنفق أكثر من حدود طاقتها، وتخلق عجزاً عاماً في ميزانيتها، وباستطاعة ميثاق التوازن إجبارها على اعتماد سياسات اقتصادية أكثر واقعية.

واتفاقية (ماستريخت) التي تضمنت تنظيم كافة مجالات الحياة الأوروبية تشريعياً واقتصادياً واجتماعياً، واشتملت على تحديد سياسات الطاقة والدفاع والأمن والعدل... إلخ، حتى أصبحت بمثابة دستور عمل الاتحاد الأوروبي.

حددت فترة انتقالية للوصول إلى المرحلة النهائية تنتهي مع مطلع عام ١٩٩٩ وخلال هذه الفترة يتم التقارب بين البلدان الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية فيها، وتحديد الكيفية التي يتم بها تمويل العجز في الموازنات العامة للدول الأعضاء، ووضع حدود قصوى لهذا العجز.

وقد تم تحديد المعايير التالية لقياس مدى التقارب من الوحدة، وهي:

١- معدل التضخم: بداية تم الاتفاق على أنه يتعين على الدول المؤهلة للانضمام للوحدة النقدية أن تحقق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار، بحيث لايتجاوز معدل التضخم فيها ١,٥٪ من متوسط معدلات التضخم في أفضل ثلاثة اقتصادات في دول الاتحاد وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار، لكن هذا المعيار تعرض لانتقاد مهم، حيث أن قيمته المعيارية تعتبر متغيرة، بما أنها تعتمد على أداء أفضل ثلاث دول في الاتحاد، فمثلاً إذا كان متوسط معدل التضخم في هذه الدول يصل إلى ٣٪ بالإضافة إلى هامش ١,٥٪ فتكون درجة الاستقرار المطلوبة تبعاً لهذا المعيار مساوية لـ ٤,٥٪ وهو غير مقبول عملياً، مما دعا البعض إلى تفضيل أن يكون المعيار أكثر تجريداً، كأن يقاس استقرار الأسعار بمعدل تضخم يساوي ٢٪ أو أعلى مثلاً، وإذا طبقنا هذا المعيار على دول الاتحاد الأوروبي فسنجد أن معظمها يواجه مشكلات قليلة بالنسبة لهذا المعيار، حيث أن /١١/دولة من /١٥/ استطاعت استيفاء هذا المعيار في عام ١٩٩٥ بمعدلات أقل من ٣٪، إذ تصدرت فنلندا وألمانيا وبلجيكا قائمة الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد تبعاً لهذا المعيار، حيث وصل متوسط معدل التضخم لديها إلى نحو ١,٤٪ في عام ١٩٩٥ ونحو١,٧٪ في عام ١٩٩٦، لذلك فقد استقر القرار على نسبة ٢,٧٪.

٢- سعر الصرف: يتطلب هذا المعيار أن تكون الدول المؤهلة للانضمام مشاركة في آلية سعر الصرف، والتي تعني استقرار هذا السعر عليه في نطاق معين، مع السماح في تقلباته في الحدود المقبولة، وبلا أي انحرافات زائدة وذلك لمدة عامين على الأقل قبل الاختبار.

ومن الجدير بالذكر أنه مع بداية اتفاقية (ماستريخت) عام ١٩٩١ كان النطاق الطبيعي لتقلبات سعر الصرف في حدود ٢,٢٥٪، أما الآن وبعد أن تبنى نطاق التقلبات الواسع منذ آب ١٩٩٥ فقد أصبح هذا النطاق في حدود ١٥٪، ومن

المهم أن نشير هنا إلى أن الاتفاقية تهدف من هذا المعيار إلى إظهار القدرة الفعلية لدول الاتحاد النقدي الأوروبي على الإحجام عن استخدام أسعار الصرف أداة للتأثير في الظروف الاقتصادية الخارجية.

٣- **سعر الفائدة**: ينبغي على الدولة المؤهلة للانضمام إلى الاتحاد النقدي أن تحقق الاستقرار في أسعار الفائدة، حيث لايزيد متوسط أسعار فائدتها الاسمية طويلة الأجل عن أسعار الفائدة المقابلة لأقل ثلاث دول بالاتحاد في معدل التضخم بأكثر من ٢٪ وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار، وهي ٧,٨٪.

٤- **عجز الموازنة**: حددت الاتفاقية أن الدول المؤهلة لابد ألا تزيد نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة على ٣٪ من إجمالي ناتجها المحلي، إلا إذا انخفضت نسبة هذا العجز انخفاضاً جوهرياً ومتواصلاً لتقترب من القيمة المعيارية بصفة استثنائية ومؤقتة، وبقيت نسبة العجز قريبة من هذه القيمة.

٥- **الديون الحكومية المستحقة**: نصت الاتفاقية على ألايزيد إجمالي الديون الحكومية المستحقة للدول المنضمة للاتحاد النقدي عن ٦٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من القيمة المعيارية بسرعة مرضية، والجدول رقم (٣) يبين وضع مؤشرات التقارب لعام ١٩٩٥، ومنه نتبين وضوح التباين في تحقيق مجموع الشروط والمعايير المطلوبة للانضمام، ففي حين كانت ألمانيا تحقق كل المعايير المطلوبة، نجد أن فرنسا لم تحقق معياري عجز الموازنة وأسعار الفائدة، أما (اللكسمبورج) فقد كانت تحقق مختلف المعايير عدا معيار أسعار الفائدة، وهناك دول مثل إيطاليا لم تكن تحقق أي معيار من المعايير الموضوعة، وبالتالي كانت هناك حاجة أكيدة لتخفيض عجز الميزانيات الحكومية، ونسبة الدين المحلي في معظم الدول الأوروبية لكي تفي بالمعيار المثالي،

والذي كان يشكل عقبة شائكة في العديد منها بسبب عدم ضبط أوضاع الميزانيات بالسرعة الكافية.

جدول رقم (٣) الاتحاد الأوروبي: مؤشرات التقارب لعام ١٩٩٥، (بالنسبة المئوية)

الدولة	تضخم أسعار الاستهلاك	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي	الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي	أسعار الفائدة طويلة الأجل
ألمانيا	٢,٠	٢,٢٥	٥٨,٠	٧,٤
فرنسا	٢,٠	٤,٧	٥٠,٧	٨,١
إيطاليا	٥,٢	٨,٥	١٢٣,٥	١٣,١
للملكة المتحدة	٢,٩	٤,٠	٤٨,٢	٨,٧
إسبانيا	٤,١	٥,٩	٦٤,٨	١١,٦
هولندا	٢,٥	٣,٢	٧٩,٧	٧,٦
بلجيكا	٢,٣	٤,٤	١٣٤,٥	٨,٣
السويد	٣,٢	١٠,١	٩٩,١	١٠,٨
النمسا	٢,٥	٤,٥	٦٤,٤	٧,٧
الدانمرك	٢,٥	٢,٥	٧٨,٩	٨,٩
فنلندا	٢,٣	٥,٥	٦٥,٩	١٠,٢
اليونان	٨,٦	١١,٥	١٢٣,٨	١٩,٥
البرتغال	٤,٥	٦,٠	٧٠,٦	١١,٥
إيرلندا	٢,٥	٢,٥	٨٣,٧	٨,٨
لوكسمبوج	٢,٢	١,٠	٩,٨	٨,٣
النطاق المرجعي لمعيار تقارب ماستريخت	٣,٥-٣,٧	٣,٠	٦٠,٠	٩,٤-١٠,١

٢-٤-٤- الدول التي حققت معايير الانضمام:

بانطلاقة العملة الأوروبية الموحدة في ١٩٩٩/١/١ نستطيع القول: إن غالبية الدول حققت المعايير المطلوبة للانضمام، لكن بعضها لن يتعامل بـ (اليورو) مثل بريطانيا والدانمارك والسويد بسبب عدم قناعتها بحدوث هذا الانضمام حالياً، أو لأنها لاترى ضرورة للانضمام، أما الدول الإحدى عشرة التي أطلقت (اليورو)

في تعاملاتها فهي (ألمانيا-بلجيكا-فرنسا-فنلندا-إيطاليا-إيرلندا-النمسا-لوكسمبورج-هولندا-البرتغال-إسبانيا).

جدول رقم (٤) المعايير المتفق عليها والمتحققة في بلدان الاتحاد الأوروبي بخصوص شروط الانضمام إلى العملة النقدية المشتركة (يورو) نهاية عام ١٩٧٧ وأوائل عام ١٩٩٨

البلد/المؤشر	نسبة التضخم	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي	نسبة الدين إلى الناتج المحلي	معدلات الفوائد الطويلة الأجل
المعايير المتفق عليها	٢,٧	٣,٠	٦٠,٠	٧,٨
بلجيكا	١,٤	٢,١	١٢٢,٢	٥,٧
الدنمارك	١,٩	٠,٧+	٦٥,١	٦,٢
ألمانيا	١,٤	٢,٧	٦١,٣	٥,٦
فنلندا	١,٣	٠,٩	٥٥,٨	٥,٩
فرنسا	١,٢	٣,٠	٥٨,٠	٥,٥
اليونان	٥,٢	٤,٠	١٠٨,٧	٩,٨
بريطانيا	١,٨	١.٩	٥٣,٤	٧,٠
إيرلندا	١,٢	٠,٩+	٦٦,٣	٦,٢
إيطاليا	١,٨	٢,٧	١٢١,٦	٦,٧
لوكسمبوغ	١,٤	١,٧+	٦,٧	٥,٦
هولندا	١,٨	١,٤	٧٢,١	٥,٥
النمسا	١,١	٢,٥	٦٦,١	٥,٦
البرتغال	١,٨	٢,٥	٦٢,٠	٦,٢
السويد	١,٩	٠,٨	٧٦,٦	٦,٥
إسبانيا	١,٨	٢,٦	٦٨,٨	٦,٣

كانون الثاني ١٩٩٨.

المصدر: تقرير المفوضية الأوروبية (بروكسل) آذار ١٩٩٨.

ومن الجدول رقم (٤) نتبين أن العديد من الدول قد استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى (اليورو) مع بداية عام ١٩٩٩، سواء في مجالات تخفيض العجز إلى أقل من ٣٪ عام ١٩٩٧، بعد أن كان قد تجاوز في بعض الدول في العام ١٩٩٥ الـ ٨,٥٪ مثل إيطاليا، وفي عام ١٩٩٧ انخفضت إلى ٢,٧٪، وفي إسبانيا انخفض من ٥,٩٪ إلى ٢,٦٪، كذلك الأمر بالنسبة لمعدلات

التضخم، وأسعار الفائدة، لكن الدول التي حققت المعيار المطلوب في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي فكانت قليلة وهي: فرنسا، وفنلندا ولوكسمبورج فقد بلغت في ألمانيا ٦١,٣٪، وفي البرتغال ٦٢٪، وفي النمسا ٦٦,١٪ وزادت كثيراً في دول مثل إيطاليا وبلجيكا بحيث تجاوزت الضعف.

فقد حققت ألمانيا عام ١٩٩٧ نمواً جيداً في الناتج القومي الإجمالي قدره ٢,٢٪ وذلك لأول مرة منذ إعادة توحيدها، أما معدل العجز الحكومي فلم يتجاوز ٢,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي، وهو أفضل مما فرضته معايير (ماستريخت) وهي ٣٪، واستطاعت ألمانيا تخفيض عجزها الذي بلغ عام ١٩٩٦ ٣,٤٪ بقيمة ٢٣,٧ مليار مارك ليصل إلى ٩٦,٥ مليار مارك ألماني، ويعود ذلك إلى التحصيل الكبير للتأمينات الاجتماعية من خلال المساهمة المرتفعة للمتقاعدين وكذلك من خلال تخفيض الاستثمارات العامة والإعانات.

أما بالنسبة للديون الجديدة فقد قاربت ألمانيا المعدل الذي اشترطته اتفاقية (ماستريخت) وهو ٦٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، فقد بلغت هذه الديون ٦٠,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٦، لكنها ارتفعت قليلاً في نهاية عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٦١,٣٪ وذلك بسبب الأعباء التي تطلبتها عملية إعادة توحيد ألمانيا، وبفعل سياسة التقشف فقد جرى تخفيض الديون الجديدة بمعدل عشرة مليارات مارك ألماني، لكنها استطاعت قبل ١٩٩٩/١/١ أن تحقق هذا المعيار وتثبت نجاح سياستها الاقتصادية.

ويلي ألمانيا فرنسا في تحقيق معايير (ماستريخت)، فقد استطاعت السياسة الاقتصادية الفرنسية تخفيض العجز بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي من ٤,٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٣٪ عام ١٩٩٧، ويضاف إلى ذلك أن فرنسا حققت معدلاً أفضل مما فرضته معاهدة (ماستريخت) بشأن الدين العام، فقد انخفض معدل الدين

العام في فرنسا إلى ٥٨٪ من الناتج القومي الإجمالي بدلاً من ٦٠٪ كما فرضته اتفاقية (ماستريخت)، ويضاف إلى ذلك أن فرنسا حققت معدل تضخم قدره ١,٢٪ عام ١٩٩٧ بدلاً من ٢,٧٪ وفقاً لمعايير (ماستريخت).

أما بقية الدول الـ /١١/ فقد حققت المعايير المطلوبة.

فقد بلغ العجز في فنلندا ٠,٩٪ من الناتج القومي الإجمالي، وفي النمسا ٢,٥٪، وبلجيكا ٢,١٪، وإسبانيا ٢,٦٪، والبرتغال ٢,٥٪، وهولندا ١,٤٪ أما إيرلندا ولوكسمبورج فقد أعلنتا فائضاً يتراوح من ٠,٩-١,٧٪.

ومعظم دول الاتحاد الأوروبي حققت معايير الديون العامة ومعدلات التضخم المسموح بها، وكذلك معدلات الفوائد وأسعار صرف العملات.

وتعاني إيطاليا من ارتفاع معدلات الدين العام حيث بلغت عام ١٩٩٧، ١٢١,٦٪ من الناتج القومي الإجمالي، وهو ضعف ما تسمح به (ماستريخت) وتسعى الحكومة الإيطالية إلى تخفيض هذه الديون بسرعة كبيرة حيث تتوقع أن تبلغ عام ٢٠٠٤ أقل من ١٠٠٪ من الناتج القومي الإجمالي.

أما فنلندا فقد وصل معدل ديونها إلى ٥٥,٨٪ من الناتج القومي الإجمالي بينما بلغت هذه النسبة في هولندا ٧٢,١٪.

لكن وعلى الرغم من عدم تحقيق الشرط المتعلق بالدين العام في معظم البلدان المرشحة لاعتماد العملة المشتركة اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٩، فقد تمت الموافقة على قبول ترشيحها لعضوية نادي (اليورو). وقد تم تبرير هذا القبول بالاستناد إلى النجاح الذي حققته هذه البلدان على صعيد تحقيق معايير (ماستريخت) الأخرى من خلال السنوات القليلة الماضية، وهذا ما سينعكس إيجابياً على الجهود الخاصة بتحقيق شرط الدين العام وعن طريق تخطي هذه العقبة، وهنا تكمن

مشكلة المشكلات التي تعد مصدر الاضطراب والتوتر من وجهة نظر المؤسسات المالية، لأن خدمة هذه الديون تستقطع من إنتاج الدولة الإجمالي، وهذا يكون دائماً على حساب الانفاق الحكومي الحتمي المخصص لخدمات المجتمع.

وفي هذا المجال يرى (ديدييه رومان)[1] أن: "قضية المعايير من أكثر القضايا إثارة للجدل والنقاش، ولاسيما وأنها الشرط اللازم للدخول إلى دنيا (اليورو) الرحبة"، وأولها هو ألا يزيد العجز في الدين العام عن ٣٪ من إجمالي الدخل القومي، هكذا أكدت اتفاقية (ماستريخت) نصاً وروحاً، باعتبار أن البطء في هذه العملية يعرِّض أوروبا إلى اضطرابات اقتصادية شتى ويعرقل مسيرة حكوماتها، وعلى الرغم من كل ما يقال حول هذا الشرط أو المعيار فالثابت أنه أصبح قاعدة عامة، صحيح أنه قد ترتفع هذه النسبة إلى ٣,٢٪ إلا أنه في هذه الحالة وبما أنها لاتطرح مشكلات من نوع ثقيل يمكن التغاضي عنها، بشرط السعي لتخفيض النسبة المقررة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية يعرف هذا الشرط جيداً، ويعطي تعليماته إلى اللجنة بتقبل فجوة صغيرة، شرط أن تكون الإرادة السياسية متوفرة بشأن تجاوز هذه الفجوة في أسرع وقت، وكان يلح في ذات الوقت على الأرقام ويشدد على تحقيق نسبة الـ ٣٪ منذ بداية عام ١٩٩٨ حتى تكون الدول جاهزة مع بداية شهر كانون الثاني عام ١٩٩٩ للتعامل مع (اليورو)، بعبارة أخرى يرى (جاك سانتير) أن الدول الـ /١٥/ من الملائم أن تؤكد نواياها بالالتزام بالمعايير، وكانت الأرقام قد كشفت في نهاية عام ١٩٩٧ أن عدداً من الدول الأوروبية قد بذلت جهوداً كبيرة وملحوظة في هذا الشأن.

ويقول (جاك سانتير) أيضاً: "إنه مقتنع من الأعماق بأن (اليورو) الذي سيتأسس فوق قواعد رديئة لن يجلب الفوائد المرجوة منه" ويضيف: "أن الوحدة

---

(١) جاك سانتير أو أوروبا عام ٢٠٠٠، مصدر سابق.

الاقتصادية والنقدية لا ينبغي التعامل معها إلا بصفتها مجموعة استقرار، ومن يفكر في غير ذلك فسوف يجد نفسه في موقف صعب للغاية"، ويطالب الدول المشاركة في منطقة (اليورو) بالمحافظة على استقرار ميزانياتها.

ويعود ثانية للتأكيد على مفهوم ميثاق الاستقرار الذي يلزم المشاركين بالتمسك بالنسبة المقررة وهي ٣٪.

ومن جهة أخرى فإن الاتفاقات الموقعة بين البلدان المذكورة تسمح بالمرونة فيما يتعلق بهذا الشرط، ولكن ضمن حدود معينة، غير أن السبب الحاسم وراء القبول يعود إلى اعتبارات سياسية.

فعلى عكس هولندا وألمانيا وبلدان الاتحاد الشمالية أصرت فرنسا على دخول بلدان يتجاوز حجم دينها العام ضعف المسموح به مثل إيطاليا، وقد جاء في تبرير هذا الإصرار أن الأضرار السياسية التي ستنتج عن عدم القبول ستكون أكبر بكثير من مثيلتها الاقتصادية التي قد تنجم عن ذلك، ولكي يتم التخفيف عن هذه الأخيرة فقد تم خلال القمة الأوروبية التي عقدت أواسط العام ١٩٩٩ التوقيع على ميثاق تتعهد من خلاله بلدان (اليورو) ببذل كل ما في وسعها لتحقيق الشروط كافة، بما فيها شرط الدين العام، وكل بلد لايتعهد بذلك وإذا لم يتمكن من خفض هذه النسب إلى المستوى المطلوب، عليه أن يدفع غرامات مالية بنسبة تصل إلى ٠,٥٪ من ناتجها الإجمالي المحلي، معنى ذلك أن هذه الدول ستكون مضطرة إلى جانب سداد متطلبات الدين العام، إلى الوفاء بقيمة الغرامة التي تعهدت بسدادها إن لم تبذل قصارى جهدها لوضع مؤشر الدين العام تحت سيطرتها التامة، ويعد ذلك من قبيل تخفيف التكاليف التي تنوء بها اقتصادياتها المجهدة.

٢-٤-٥- الإطار المؤسسي للوحدة النقدية:

نصت اتفاقية (ماستريخت) على إيجاد العديد من المؤسسات التي تتولى إنجاز الوحدة النقدية وعلى رأسها النظام الأوروبي للمصارف المركزية، والذي يضم كل المصارف المركزية للدول الأعضاء، بالإضافة للمصرف المركزي الأوروبي الذي يتشكل مجلس إدارته من مجلسين أحدهما تنفيذي والآخر مجلس محافظين، وتناط بهذا المصرف مهمة تفعيل (اليورو) وإدارة العمليات المالية المختلفة، ويفترض أن يكون المصرف المركزي هو الجهة الرسمية المنوط بها أن تقوم بذلك، وقبل أن يتم إنشاء هذا المصرف فقد تم إنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية في عام ١٩٩٤، التي حددت مسؤولياتها آنذاك بما يلي:

- وضع السياسات النقدية والمالية.
- تحديد أسعار الصرف.
- التحضير لإصدار العملة الأوروبية الموحدة.
- تحديد القواعد المنظمة لعمليات (النظام الأوروبي للمصارف المركزية).
- التأكيد على سهولة التعامل فيما بين الدول الأعضاء فيما بعد.

وقد أكد الاتفاق على الاستقلالية لتحقيق هذه المهام، ومنع عليها تقديم أية قروض نقدية من أجل تمويل العجز في ميزانيات الدول الأعضاء، وقد انتهت مهمة هذه المؤسسة في مطلع تموز ١٩٩٨ حيث بدأ المصرف عمله في مدينة فرانكفورت الألمانية بعد أن استغرق الاتفاق على إنشائه سنوات طويلة من المفاوضات بين رؤساء المصارف المركزية الأوروبية.

كما أخذ الاتفاق على تحديد رئيس المصرف الكثير من الجدل بين الشركاء الأوروبيين قبل أن تتم تسمية المرشح الهولندي (ديم ديزنبرغ) رئيساً للمصرف، بموافقة أربع عشرة دولة باستثناء فرنسا، على أن يقدم استقالة طوعية بعد مرور

أربع سنوات على ولايته التي يفترض أنها ثماني سنوات، أي مع بدء التداول الفعلي للأوزان والقطع النقدية لليورو لكن لم يتم أي اتفاق أو التزام خطي بذلك، لهذا فإن قضية الاستقالة الطوعية مشكوك فيها، ليخلفه المرشح الفرنسي (جان كلود تريشيه)، وعينت القمة نائباً لرئيس المصرف هو (سكريستيان نوايي) الرئيس الحالي لنادي باريس، وأربعة أعضاء آخرين في الهيئة التنفيذية للمصرف، يتوزعون بين إسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا، وفنلندا.

وكان (توني بلير) رئيس الوزراء البريطاني قد اقترح استقالة (ديزنبرغ) المرشح من قبل ألمانيا، كبديل لمرشحها الذي رفضته فرنسا، والذي يتمتع بمساندة أمريكية بعد انقضاء نصف ولايته، لإنهاء الجدل والخلاف حول هذا الموضوع، واستيعاب الموقف الفرنسي الرافض لتعيين (ديزنبرغ)، وقد وصف الموقف الفرنسي آنذاك بأنه ينطوي على خلفيات سياسية يجب عدم تغليبها على المصالح الاقتصادية للاتحاد.

مع أن قراءة مختلف المواقف التي برزت خلال المناقشات حول هذا الموضوع، حتى البريطانية تؤكد وجود جانب سياسي لدى كل من القادة الأوروبيين، ولكل منهم دوافعه السياسية في تبني الموقف الذي أعلنه.

فالمستشار الألماني السابق (هيلموت كول) يريد من خلال تعيين (ديزنبرغ) دخول التاريخ من خلال لقب (زعيم الوحدة الأوروبية) كما دخل التاريخ (كمستشار الوحدة الألمانية) إضافة إلى أنه يريد من خلال تعيين (ديزنبرغ) المؤيد بشدة للتقاليد النقدية الألمانية، دعم ترشيح نفسه وكسب ثقة الناخبين الألمان، خاصة وأن غالبية الألمان أعلنت شكوكها تجاه عملية انطلاقة (اليورو) في موعده، كما وأن الرئيس (جاك شيراك) يريد أن يتمسك بموقع قيادي لفرنسا في الاتحاد الأوروبي.

و(وليم كوك) رئيس وزراء هولندا الذي تقلّد هذا المنصب قبيل الاجتماع، لايريد أن يفقد بعض رصيده لدى الرأي العام الهولندي.

و(توني بلير) حقق نجاحاً سياسياً زاد من رصيده كمنقذ من خطر كان يهدد بتأجيل إطلاق (اليورو) في موعده.

وكانت ردود الفعل التي تلت قرار التعيين ذات جوانب سياسية أيضاً استغلتها مختلف القوى السياسية لصالحها، سواء مع أو ضد، ولاسيما ألمانيا التي وجهت أحزاب المعارضة فيها أعنف الانتقادات للمستشار (كول) وقالت أنه قبل بحلٍ (مخجل)، وقد كان سابقاً يرفض النقاش فيه، ووصفت بعض الشخصيات الأوروبية والألمانية والصحف بأن قرار التعيين كان (صفقة دنيئة).

في كل الأحوال فقد تغلب الاتحاد الأوروبي على أول عقبة صادفته من خلال الاتفاق على تعيين رئيس المصرف المركزي الموحد، وقد حددت مهمام ومسؤوليات المصرف بتحديد السياسات النقدية والمالية بعيداً عن تدخل الحكومات، والحفاظ على استقرار وتخفيض معدلات التضخم أو تثبيتها على الأقل عند مستوى (ماستريخت)، وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، والحفاظ على الاستقرار النقدي.

والملاحظ في هذه المهام أنها تتشابه ومهام المصرف المركزي الألماني (البوند سبانك) الذي استمر طيلة السنوات الماضية يوجه السياسة النقدية الأوروبية.

وقد أكدت اتفاقية (ماستريخت) على استقلالية المصرف المركزي الأوروبي، وأقرت لمساعدته في تنفيذ مهامه سياسات صارمة يمكن اتباعها، ولاسيما في احترام المعايير الخاصة بالاستقرار النقدي والحد من معدلات التضخم، وإدارة سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى الأوروبي، وأشارت الاتفاقية في هذا الصدد إلى أهمية المنافسة الحرة من خلال وجود أسواق مفتوحة، مع الالتزام باللامركزية في تنفيذ العمليات، بحيث يمكن اللجوء إلى المصارف المركزية الوطنية التي سيتم الإبقاء عليها فروعاً للمصرف المركزي الأوروبي، مع إلزام الحكومة

الأوروبية الأعضاء بعدم التدخل مباشرة في السياسات النقدية لهذه المصارف المركزية التي ستتخلى عن سلطاتها النقدية لصالح المصرف المركزي الأوروبي.

وحتى يمكن للمصرف المركزي الأوروبي القيام بعمله، فقد تبنت المؤسسة النقدية الأوروبية عدة أدوات واستراتيجيات نقدية تفيد في هذا السياق، وهذه الأدوات هي:

١- **الاحتياطات**: حيث تقوم بمهمتي الرقابة النقدية وإدارة أسواق النقد، من خلال مساعدة الاحتياطات أو الودائع التي تتركها المصارف الوطنية لدى المصرف المركزي في استقرار عرض الأموال ومدى قابليتها للاستجابة للتغيرات الطارئة على أسعار الفائدة أولاً، وكذلك إمكانية التحكم بأسعار الفائدة في نطاقها الطبيعي، أو بعبارة أخرى فإن وظيفة الاحتياطات هي القيام بدور (الرقيب النقدي)[1] .

٢- **التسهيلات المستقرة**: وهي التسهيلات التي يمكن أن يمنحها المصرف المركزي للمصارف التجارية في حالة طلبها، ومنها: (التسهيلات الائتمانية- تسهيلات الخصم-تسهيلات الودائع) والتسهيلات المستقرة في مجملها تساعد على توجيه حركة سعر الفائدة، والعمل على استقرار السوق.

٣- **عمليات السوق المفتوحة**: سواء العادية أو المحددة مسبقاً، التي تقوم بدور أساسي في توجيه سعر الفائدة وإدارة السيولة المالية، من خلال التدخل في معالجة المشكلات التي قد تطرأ على أسواق الأسهم والسندات، وتخفيض مختلف التأثيرات السلبية في إنشاء المصرف المركزي الأوروبي.

وهذا يعني أن على البلدان الأعضاء التخلص من تقاليد نقدية عمرها مئات السنين والتي تقوم على تدخل الحكومات في السياسات النقدية لمصارفها

---

(١) الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مصدر سابق.

المركزية، لكن تبقى بعض التضحيات المطلوبة في جزء من السيادة الوطنية ضرورية لمصلحة أوروبا العظمى.

٢-٤-٦- التحديات والمعيقات:

قبل نحو عامين من بدء انطلاقة (اليورو) كان الشك يخامر عدداً من خبراء الأسواق المالية حول ما إذا كان سيتم تحقيق الوحدة النقدية، خاصة وأن للعملة الجديدة قاعدة عريضة مكونة من إحدى عشرة دولة، منها إيطاليا، ذلك أنه كان على القادة الأوروبيين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن يذللوا العديد من المعيقات، وأن يواجهوا العديد من التحديات والمخاطر، وأن يجيبوا على الكثير من التساؤلات التي كانت تدور في الشارع الأوروبي حول مستقبلهم مع (اليورو) والفوائد المتوخاة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من التعامل بهذه العملة التي لاتزال مجهولة بالنسبة إليهم، فالتحديات كبيرة، والتغييرات المطلوبة تنطوي على مخاطر لم تواجه أوروبا مثلها من قبل[1] ، أهم هذه المخاطر تكمن في كون الذين صمموا وحدة النقد الأوروبي لم يراعوا الحقيقة بأن اقتصاد الدول يتشعب ويختلف، حتى في ظل أفضل السياسات الاقتصادية وأكثرها شفافية، فالولايات المتحدة التي تتبع سياسة مالية ونقدية واحدة منذ أمد طويل، شهدت في العقدين الماضيين اختلافاً واضحاً في سلوكها الاقتصادي في نقاط معينة في كل المناطق، وقد عالجت الولايات المتحدة هذه المشكلات بعدة طرق أهمها: تسهيل تحريك اليد العاملة إلى حيث تتواجد فرص أكبر للعمل، وتخفيض الضرائب الفيدرالية، وزيادة حجم الإنفاق، غير أن الأوروبيين لايتحركون داخل بلدانهم إلا بنسبة الثلث لما يقوم به الأمريكيون، ولا ينفقون أكثر من ٢٪ من ناتجهم القومي.

ومن المعروف أن النظام الذي يعتمد الأسلوب المرن في التحويلات المالية،

---

(١) ألمانيا تحتل مكانتها كقوة إقليمية، اليزابيت بوند، ترجمة تراجي فتحي، الثقافة العالمية، العدد (٨٩) تموز ١٩٩٨.

تكون فيه التقلبات الاقتصادية أقل حدة، فالتغييرات في معدلات الصرف تساعد في التعويض عن الخسارة الناتجة من حالات التنافس.

ولكن عندما يكون الأمر متعلقاً بعملة ذات قيود محددة، فالتغييرات تحصل بطرق غير مستحبة، كازدياد البطالة، أو تدني قيمة الأجر، أو النقص في تدفق الرساميل، أو الثلاثة معاً.

وبينما تلتزم البلدان المنتسبة إلى وحدة النقد الأوروبي بتطبيق بنود معاهدة (ماستريخت)، تظل الحكومات الأوروبية محتفظة بسلطتها على مراقبة جباية الضرائب، وعلى سياسة الإنفاق، والعديد من السياسات الاقتصادية الأخرى.

وقد ساهم (اليورو) حتى الآن في تحويل انتباه أوروبا عن المهمة الأساسية الحالية، وهي إعادة بناء هيكلية اقتصاد بلدانها، إذ لاتزال الملكية الحكومية للكثير من القطاعات الخاصة ترهق كاهل أوروبا، فضلاً عن تعويضات البطالة والضمان الاجتماعي والتقاعد.

يقول بعض الخبراء أن (اليورو) أجبر عدداً من الدول الأوروبية على اتباع سلوك اقتصادي معين، قد يكون هذا الأمر مفيداً بالنسبة لبلد مثل إيطاليا، ولكنه يختلف بالنسبة لبريطانيا التي تتعامل بشكل واسع ومريح مع الولايات المتحدة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما يفرضه المصرف المركزي الأوروبي من قيود بوجوب المحافظة على استقرار الأسعار، نتساءل كيف ستكون النتائج في إيرلندا وإيطاليا، حيث تبلغ معدلات الفائدة المصرفية عام ١٩٩٧ ضعف ما هي عليه في كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا؟

فإذا ما اتبعت سياسة نقدية محددة كما هو مفترض، فإن من شأن ذلك أن تنتج عنه مشكلات تضخم في أماكن عديدة من أوروبا وكذلك بزيادة مشكلات البطالة في أماكن أخرى.

كما كانت قد طرحت خلال المرحلة الانتقالية الثانية التي انتهت في ١٩٩٩/١/١ تساؤلات كثيرة في إطار الإيفاء بالمعايير مثل التساؤل عن تعريف العجز العام، والدين العام بالنسبة لموازنات الدول، إذ إن هناك العديد من المفاهيم الأوروبية المطروحة في هذا الصدد حيث تتباين هياكل القطاع العام بصورة واضحة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة في تعريف ما هو دَين القطاع العام، فمثلاً أجريت تساؤلات وحوارات بين المسؤولين الأوربيين عما إذا كان من الممكن إدراج ديون الشركات العامة مثل السكك الحديدية القومية، أو مكاتب البريد في هذا التصنيف أم لا؟ بل وقد حاولت بعض الدول الأعضاء التمييز في المعايير التي ينبغي أن تطبق بالنسبة لبعض الدول الأعضاء ذات الحكومة المركزية مثل فرنسا، وبين دول فيدرالية الحكم مثل ألمانيا، وهذا يعني أنه على الرغم من تمكن (اليورو) من اجتياز تلك المرحلة الانتقالية بنجاح فإن احدى التحديات ستصبح قدرة السوق على دفع بعض البلدان إلى خارج النظام الجديد مقيدة.

من ناحية ثانية، سوف يخلق (اليورو) شفافية في الأسعار، مما يؤدي إلى مزيد من المنافسة، وهو أمر جيد بالنسبة إلى المستهلك، ومن شأن (اليورو) كذلك أن يؤدي إلى اتباع سلوك نقدي أفضل في البلدان الأقل انضباطاً في الوقت الحاضر، فيتحقق بعض الوفر من جراء انخفاض أكلاف الصرف.

كما أن (اليورو) سيمثل إلى حد كبير قيوداً جديدة على الدول الأعضاء، فهي الآن لاتستطيع التحرك وفقاً لما تراه كمصلحة خاصة بدولة واحدة، بل إن التحرك سيكون جماعياً، وبطبيعة الحال فإن مشكلات دول أوروبا تختلف من دولة إلى أخرى، وهو مايشير إليه حجم العقبات التي ربما يواجهها (اليورو) منذ اليوم الأول لمولده.

كما أن التحدي الآخر الذي يواجه (اليورو) هو البطالة التي تعاني منها

أوروبا، والتي تقارب فيها أعداد العاطلين عن العمل الـ /١٧/ مليوناً أو ما يقارب ١٠٪ من حجم القوة العاملة.

فالبطالة الكبيرة تؤثر على البرنامج السياسي للاتحاد، كما تؤثر على وحدة الرؤى بين القادة الأوروبيين بشأن معالجتها، على الرغم من انخفاضها قبيل نهاية عام ١٩٩٨ إلى نحو /١٦,٨/ مليون شخص، أي ما يعادل ٩,٨٪ من القوة العاملة هناك، وهي المرة الأولى التي تنخفض فيها إلى أقل من ١٠٪ منذ عام ١٩٩٢، خاصة وأن اعتماد (اليورو) سيؤدي في البداية إلى زيادة نسبة البطالة، وستؤدي الشفافية في الأسعار إلى الضغط على الدول الأوروبية لتصبح أكثر تنافسية، وسوف ينجم عنه تقليص في عدد فرص العمل.

وقد رأى تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، أن أسواق العمل الصعبة تمثل (كعب أخيل) في السياسة المالية للاتحاد الأوروبي، وقد طالب رئيس الوزراء الفرنسي (ليونيد جوسبان) بإيجاد نوع من التوافق أو الانسجام الاجتماعي بين دول الاتحاد يجعلها تتفق على مجموعة من المعايير العامة الخاصة بالتعليم، والحد الأدنى للأجور، إضافة إلى المعايير المتعلقة بالمستوى الاجتماعي في المناطق الحدودية، أو تلك المتعلقة بالصناعات مثل الخدمات المالية، كما تقترح النمسا خطة عمل لإيجاد فرص جديدة للعمل في الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد تركز على المساواة بين الرجل والمرأة في هذه الفرص، واقتضت الخطة منح ٢٠٪ على الأقل من المتعطلين عن العمل فرصاً للتدريب لأهمية التدريب والتأهيل في إيجاد فرص العمل، كذلك تضمنت الخطة تعديل النظم الضريبية لتخفيف الأعباء التي يعاني منها العمال، أما بريطانيا فترى أن معالجة هذه المشكلة يجب أن تتم عن طريق توسيع قاعدة السوق الحرة بدلاً من بناء وإيجاد المزيد من الحواجز الحمائية التي تنتهجها الحكومة الفرنسية.

وتبقى البطالة مسألة من المسائل التي لم تجد لها حلاً، وقد كانت أحد أسباب

هزيمة المستشار (كول) وحزبه في الانتخابات الألمانية، كما أنها تبقى هاجس رجال السياسة والمصارف الأوروبيين الذين يرون أن البطالة ستكون إحدى نقاط الضعف الرئيسية في الاتحاد الأوروبي بعد إطلاق العملة الموحدة، كما كانت كذلك من قبل.

ويضاف إلى مشكلة تفاقم البطالة، التوترات الاجتماعية، ومشكلات الأجانب، وتنامي التوجهات القومية التي شكلت عوائق هامة أمام مسيرة (اليورو)، وربما كانت سبباً في إعادة إحياء الشعور القومي الوطني في كل دولة من دول الاتحاد.

كما تمثلت إحدى العقبات الأبرز في مسيرة الاتحاد النقدي في مسألة إيجاد آلية ثابتة لعمل النظام النقدي الأوروبي، خاصة وأن اللجوء إلى سياسات نقدية محددة في ظروف بعض الدول التي تعاني مصاعب اقتصادية يساعد في تجاوز هذه المصاعب سواء في التجارة الخارجية، حيث يمكن عن طريق تخفيض قيمة العملة مثلاً تنشيط التصدير وترشيد الاستيراد والاستهلاك، وقد كانت هناك قضية التصدير، وبعض المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول الأوروبية، أو الخارجية من القضايا المقلقة بالنسبة للقادة الأوروبيين، حيث كان بالإمكان قبل ١٩٩٩/١/١ اللجوء إلى تخفيض العملة، أو تقديم دعم وحوافز لبعض الصادرات لتستطيع المنافسة، أما في ظل الاتحاد النقدي تصبح هذه المسألة مستحيلة، إضافة إلى مشكلات توحيد أسعار السلع والخدمات بنسب مرتفعة أحياناً، وهنا برزت تساؤلات تتعلق بقدرة المصرف المركزي على الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة، وتحديد كميات إصدار العملة، ومعدل الفوائد المتوقع.

بالتالي فإن دخول (اليورو) إلى الأسواق النقدية يحتاج إلى تأقلم المواطنين والشركات مع الوضع الجديد، حيث عليهم ليس تداول العملة الجديدة وحسب، بل تقديم تصريحاتهم الضريبية بها، وهناك مشكلة اختلاف قيمة كل عملة تجاه العملة الجديدة.

لذلك فقد شكلت هذه المشكلات، إضافة إلى مشكلة غموض بعض المعايير الاقتصادية التي أحاطت بالوحدة صعوبات كان ينبغي تجاوزها، أو على الأقل تأجيلها، لإتمام المرحلة الثالثة والأخيرة التي انتهت بولادة (اليورو) في عام ١٩٩٩/١/١.

إلا أن الصعوبات والتحديات ستبقى ماثلة أمام الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، على الرغم من انطلاقة (اليورو) التي احتفل بها زعماء الاتحاد الأوروبي، ذلك لأن الاستقرار في قلب الزوبعة المالية التي يشهدها العالم حالياً لايعني الحصانة لسببين رئيسيين[١] :

الأول: أزمة الثقة التي تعد دائماً أحد أهم العوامل الرئيسية وراء تدهور البورصات العالمية، والعديد من العملات.

الثاني: يتمثل في الضعف الذي أصاب أسواق الأوراق المالية على المستوى العالمي خاصة الأوروبية منها، بما قد يؤثر على معدلات النمو المتوقعة.

وقد كان للأزمات المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا، وروسيا أثرها الواضح في تراجع قيمة المارك الألماني مقابل بعض العملات الأخرى، والمعروف أن إجمالي ديون ألمانيا المستحقة على روسيا تبلغ حوالي /٤٢/ مليار دولار، وتبع هذا التراجع تراجع بقية العملات الأوروبية الأخرى المرتبطة بـ (اليورو)، وانعكست تلك الأزمات أيضاً على أسواق السندات في كل من (ألمانيا فرنسا وإيطاليا).

بالتالي لابد من الأخذ بالاعتبار أن ولادة (اليورو) لاتعني نهاية التحديات، خاصة وكما سبق وأشرنا فإن بعضها مؤجل من المراحل السابقة لولادته.

---

(١) الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مصدر سابق.



اليورو.. من الحلم إلى الواقع

٣-١- مدخل

٣-٢- مواقف أوروبية من (اليورو)

٣-٢-١- الموقف الألماني

٣-٢-٢- الموقف الفرنسي

٣-٢-٣- الموقف البريطاني

٣-٢-٤- مواقف أخرى

٣-٣- ولادة (اليورو)

٣-٣-١- (اليورو) في ميادين الاختبار

٣-٣-١-أ- أهمية (اليورو)

٣-٣-١-ب- (اليورو) وأسواق المال الأوروبية

٣-٣-١-ج- عوامل نجاح (اليورو)

٣-٣-١-د- ماذا لو فشل (اليورو)

٣-١- مدخل:

عرفت الشعوب القديمة النقود وصكتها وتعاملت بها منذ الألف السابع قبل الميلاد، حيث اكتشفت أول قطعة معدنية نقدية في مملكة (ليديا) في تركيا، وكانت تزن /١٤,٥/ غراماً، وقد صكت الشعوب نقودها وطورتها بأشكال مختلفة وأعطتها أسماءها، وغالباً ما كانت تصنع من الذهب أو الفضة، ثم وبفعل التطور وظهور أشكال مختلفة من عمليات التبادل السلعي تطورت أشكال النقود، وتغيرت طرائق استخدامها حسب متطلبات كل عصر واحتياجاته.

واليوم يعتبر النقد وسيلة هامة من وسائل دعم السياسة الاقتصادية للدولة، سواء في عمليات الاستيراد والتصدير، أو مكافحة البطالة، أو تشجيع الادخار والاستثمار عن طريق الفوائد... إلخ، كما أنه رمز من رموز سيادة الدولة، فالنقد ليس مجرد رقم تحمله الورقة أو القطعة النقدية يحدد قيمتها التداولية، بل هو أهم بكثير من ذلك، وهو كما يقول (فرويد): "الروح الباطني الصامت الذي ينطق ليفصح عن مكنونات لا وعيه التاريخي عبر الأوراق والقطع النقدية والعلامات التي تحملها"، وفي كل العصور كان يجري تصميم القطعة النقدية، أو تصك لتلائم رسالة أمة أو حضارتها أو تطلعاتها، فتحمل بعضاً من تراثها، أو شخصيتها، أو ثقافتها أو سماتها لتصبح أحد رموز الدولة الوطنية سواء بما تحمله أو بما تمثله.

ويمكن أن يكون النقد وسيلة الدفع المحلية، ويمكن أن يصل إلى مرحلة الدولية، بمعنى أن بعض العملات لا تملك القوة التي تجعلها مقبولة من غير الدولة التي أصدرتها وتبقى في إطار المحلية، إلا في نطاق محدود جداً تفرضها علاقات اقتصادية مع دول الجوار، أو بعض الدول الأخرى، في حين إن هناك عملات أخرى لا ترد، وتلقى الترحيب في أية سوق أخرى مثل الدولار، المارك، والجنيه الاسترليني، والين، وقد أضيف إليها (اليورو) مؤخراً، وهذه يطلق عليها وصف العملات الدولية، وتعتبر الوظائف التالية أهم ما يمكن أن تتمتع به هذه العملات فهي[1]:

١- وسيلة للمبادلة.

٢- وحدة محاسبية.

٣- مخزن للقيمة.

وبينما يحدد المصرف المركزي العملة المستخدمة على الصعيد المحلي فإن قوى السوق هي التي تحدد العملة المستخدمة على النطاق الدولي، ومن ثم فإن هناك عدة شروط يجب توافرها في العملة الدولية هي:

١- الثقة في قدرة الدولة المصدرة للعملة على التحكم في معدلات التضخم.

٢- الوضع الاقتصادي للدولة المصدرة، ونصيبها في التجارة الدولية، وإمكانية تلافي تأثيرات الصدمات الخارجية.

٣- تجنب فرض قيود على أسعار الصرف وحركة رأس المال.

٤- وجود أسواق مالية على درجة عالية من العملة والسيولة، مما يزيد من الطلب العالمي على العملة.

٥- الاستقرار السياسي في الدولة المصدرة.

---

(١) (اليورو) والدولار الأمريكي إلى أين؟، نهى الجبالي، السياسة الدولية، تشرين أول ١٩٩٨.

ويشير بروز (اليورو) اليوم إلى تطور مهم في الكتل النقدية الدولية، فبينما سادت قبل الحرب العالمية الثانية ولسنين طويلة الكتلة الاسترلينية النظام النقدي العالمي، جاء الدولار بعدها ليأخذ مكان الصدارة في السوق الاقتصادية العالمية، وترتبط به عملات دول كثيرة منها عملات الوطن العربي.

وبدءاً من١/١/١٩٩٩ جاء (اليورو) لينافس الدولار وليقف تجاهه بندية واضحة وليصبح لدينا كتلتان نقديتان رئيسيتيان هما الدولار و(اليورو)، دون أن يقلل ذلك من أهمية وقدرة عملات قوية أخرى كالين الياباني، والجنيه الاسترليني، بل يمكن اعتبار الين وما يمثله من قوة وقدرة على فرض نفسه كتلة أخرى على (اليورو) الجديد منافستها، وإن كانت هذه المنافسة لاتحمل شدة منافسة الدولار.

وقد مرت عملية إصدار (اليورو) بمراحل مختلفة، ولاتزال أمامه مراحل أخرى قبل أن يدخل جيوب الناس ومحافظهم ويتداولونه كعملة بديلة لعملاتهم الوطنية، في إحدى عشرة دولة أو ربما أكثر، أيضاً قبل أن يحمله أكثر من /٢٩٠/ مليون مواطن أوروبي إلى أسواق العالم وأيدي سكانه، ولعل المرحلة الأولى بدأت بعد أن أجهضت الولايات المتحدة الأمريكية أول محاولة أوروبية للتعاون النقدي فيما بينها بتحديد هوامش الصرف بين عملاتها، عندما قرر الرئيس الأمريكي السابق (ريتشار نيكسون) في آب ١٩٧١ تعليق تحويل قيمة الدولار، وبالتالي تعويم العملة الأمريكية، وما تلا ذلك من تسارع اضطراب النظام النقدي العالمي، ولاسيما بعد عام ١٩٧٣ ورفع أسعار النفط، فكانت هذه المرحلة مرحلة مخاض تلتها مراحل أخرى توِّجت بولادة (اليورو) مروراً بمراحل أخرى هامة منها تأسيس النظام الأوروبي عام ١٩٧٩، والاتفاق على إصدار العملة الأوروبية الموحدة في (ماستريخت) عام ١٩٩١، لا ليكون (اليورو) وحده مجرد عملة للتداول والتعامل التجاري وحسب، بل ليكون نداً للدولار الأمريكي الذي يعتبر أداة رئيسية من أدوات التوسع

الاقتصادي الأمريكي والهيمنة السياسية الأمريكية، وقد سعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتأمين الانطلاقة القوية والصحيحة ليستطيع (اليورو) أن يحمل هذه الأهمية التي تؤهله للندية وتحقيق أهدافه الاقتصادية والسياسية.

لقد شكل إصدار (اليورو) مغامرة رائعة حقيقية وغير عادية في طريق البناء الأوروبي كما يقول صاحب كتاب (جاك سانتير أو أوروبا ٢٠٠٠)، وسينتقل بأسلوب الحياة الأوروبية من واقع إلى واقع آخر جديد ومختلف فكيف ولد (اليورو)؟.

٣-٢- مواقف أوروبية من (اليورو):

٣-٢-١- الموقف الألماني:

منذ عدة سنوات أصدر كاتب بريطاني غير مشهور رواية من نوع الخيال العلمي أثارت ضجة واسعة في الأوساط السياسية الأوروبية، وأدت إلى تقديم احتجاج رسمي من السفير الألماني في لندن في ذلك الوقت للحكومة البريطانية، والرواية التي أثارت تلك الضجة لهذا الكاتب غير المشهور كانت تتناول الأوضاع والعلاقات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينيات، ولكن الكاتب غيّر في وقائع التاريخ وبنى روايته على أساس أن (هتلر) هو الذي كسب الحرب وليس الحلفاء، فإن ألمانيا استطاعت أن توحد أوروبا كلها تحت قيادتها مثلما كان يحلم قائد الرايخ الثالث.

المهم أن الكاتب أجرى الحوار والأحداث بصورة توحي كما لو أن الوحدة الأوروبية التي تحققت من خلال اتفاقية (ماستريخت) وقيام دول الاتحاد الأوروبي وإنشاء عملة موحدة ومصرف أوروبي واحد، والدور الرئيسي للمستشار الألماني (هيلموت كول) في ذلك، كان من الممكن أن تحدث في ظل السيطرة النازية مع

بعض الفوارق البسيطة هي أن (هتلر) جعل (براغ) عاصمة لأوروبا الموحدة بدلاً من (بروكسل)، وجعل المصرف المركزي في (ميونيخ) بدلاً من (فرانكفورت)[١] .

يقول أحد الاقتصاديين البلجيكيين تعليقاً على (اليورو) وعلاقة ذلك بمستقبل الوحدة السياسية الأوروبية وإمكانية قيامها: "يبدو أنه لايوجد أمامنا في موضوع (اليورو) سوى أحد خيارين، إما أن نرفض الأمر برمته، وكأننا نهدم المعبد فوق رؤوسنا جميعاً، وإما أن نشجع الانتقال بسرعة للعملة الموحدة، ولو أصبح المصرف المركزي الألماني مصرفاً لكل أوروبا. وقد كان يمارس هذا الدور سراً في فرانكفورت، إذاً لنوافق على أن يمارس هذا الدور علناً وبالتشاور معنا".

وحسب المراقبين فإن الاستسلام للقيادة النقدية الألمانية هو بشكل من الأشكال استسلام لقيادة ألمانيا، وهو ما كان يسعى إليه (هتلر) لكن بقوة السلاح، وليس بقوة النقد التي سعى إليها (كول).

ومهما يكن من أمر التشبيه بين (هليموت كول) و(أدولف هتلر) والاعتراض الألماني عليه، إلا أن الحقيقة هي أنه كان للمستشار (كول) وعلى مدى ١٦عاماً دورٌ هامٌ وأساسيٌّ في إقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، فيما حققته المجموعة الأوروبية، وقد طرح شعار (البيت الأوروبي الموحد) منذ سنوات طويلة، ورأى فيه كياناً ضرورياً لتقوية مكانة أوروبا الموحدة ودورها في العالم من جهة، ومن جهة ثانية معالجة مشكلات ألمانيا الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما البطالة التي وصلت إلى نحو ١٢٪ من إجمالي عدد القوى العاملة، أو ما يعادل نحو /٤,٦/ مليون شخص، إضافة إلى دوافع سياسية تتلخص في إنهاء العزلة التي عانت منها ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، كما ستتيح الوحدة لألمانيا المشاركة بفعالية في القرار السياسي الأوروبي نظراً لثقلها الاقتصادي في الاتحاد.

---

(١) المصدر السابق.

وقد عرف عن (كول) أنه كان مزهواً بنفسه إلى حد أنه كان يعتبر نفسه الحفيد السياسي لـ (إديناور) أول مستشار لألمانيا الفيدرالية، بالتالي وكما كان أول مستشار لألمانيا الموحدة، سيكون أباً من الآباء المؤسسين لأوروبا الموحدة، وسيدخل التاريخ عبر هذه البوابة، وقد كانت أوروبا الموحدة جزءاً من حلمه السياسي الذي سعى كثيراً لإيصاله إلى كل مواطن أوروبي، لأنه من الممكن تحقيقه، وقد جعل ألمانيا في عهده القاطرة التي عملت باتجاه دعم مساعي تحقيق الوحدة الأوروبية، وبفضل سياسته ألغيت التعرفة الجمركية، كما تم وضع أسس الوحدة النقدية التي سيتم إنجازها عام ٢٠٠٢، ووضعت ألمانيا في عهده كل إمكانياتها في سبيل تحقيق تقارب ثلاثي هام بين كل من برلين وباريس ولندن[١] ، وقد قاوم كثيراً خصومه ممن كانوا يعتقدون أن خسارته في الانتخابات التشريعية كانت ثمناً لاندفاعه نحو الوحدة وتمسكه بها، لأن الألمان لم يكونوا متحمسين لها بسبب خشيتهم من أثرها السلبي على قوة المارك الألماني، وعلى قدراتهم الاقتصادية، وقد كان لموقف مرشح الحزب الاشتراكي (جيرارد شيرودر) قبل الانتخابات والذي نصح فيه بالتريث في إطلاق الوحدة النقدية حتى تنضج الظروف المواتية لها، أثره الكبير في فوزه، فعندما كان رئيساً لوزراء ولاية (سكسونيا) السفلى، وقطباً بارزاً في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ويتأهب لخوض الانتخابات متحدياً المستشار (كول) كان يثير الشكوك حول (اليورو) ويتوقع أنه سيكون أضعف من المارك، وكان يطالب بضمانات بأن (اليورو) لن يدمر قدرة ألمانيا على المنافسة في السوق العالمية، وقد أعلن مراراً بأنه لا يمكن أن يصمت (بشأن قضية تثير قلق الكثيرين من الألمان) لذلك فقد خاطب من خلال هذا الموقف نحو ٦٢٪ من الألمان الذين وحسب استطلاعات للرأي أجريت حول موقف الألمان من (اليورو) لم يكونوا موافقين في غالبيتهم على التوقيت

(١) نحن و(اليورو) وأوروبا، مصدر سابق.

المحدد للبدء بالتعامل بـ (اليورو) في ١٩٩٩/١/١، وكانوا يفضلون تأجيل هذا الانطلاق لحين توافر شروط أفضل يمكن من خلالها تبديد مخاوفهم، وهم يعتقدون أن الظروف المواتية تتلخص في تطوير بلدان الجنوب الأوروبي الأقل نمواً، وحل مشكلة البطالة في دول الاتحاد وتوفير شروط تضمن عدم تأثر القوة الشرائية لمداخيلهم... إلخ.

وقد كان لهذا الموقف أثره في حسم الانتخابات لصالحه ولاسيما في الولايات الخمس الشرقية من ألمانيا، والتي كانت أكثر تضرراً من الوحدة الألمانية، كما أن الناخب الألماني المتمسك في غالبيته بالمارك وقف إلى جانب (شرودر) وأكبر فيه مواقفه السابقة من (اليورو).

والمعروف أن الاقتصاد الألماني هو ثالث اقتصاد عالمي، وتتحكم ألمانيا في ثلث الإنتاج العالمي في مجال الاقتصاد الأوروبي، فقد بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧، ٢٨٪ من الناتج الإجمالي للاتحاد النقدي، وتستفيد ألمانيا أكثر من أية دولة أخرى من السوق الأوروبية المشتركة، على الرغم من أنها تدفع أكثر من غيرها لهذه السوق، إذ تقود صادراتها والتي يتجه معظمها إلى أوروبا اقتصاد البلاد بشكل عام، كما أنها الأولى عالمياً من حيث معدلات التصدير والتي تبلغ بالمتوسط السنوي نحو /٤٠٠/ مليار دولار، كما حققت ألمانيا نمواً جيداً في الناتج القومي الإجمالي بلغ ٢,٢٪ ولم يتجاوز العجز الحكومي ٢,٧٪ من هذا الناتج القومي الإجمالي، وقد انعكس ذلك على مستوى معيشة السكان حيث يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد حوالي /٢٢٣٢٠/ دولاراً، أما عدد سكانها فيبلغ نحو/٨٢/ مليون نسمة ومساحتها تقدر بحوالي /٣٥٧/ ألف كم^2.

وقد لخص تصريح لـ (شرودر) إثر فوزه بمجمل موقفه من الوحدة الأوروبية والتي لم يتحول عنها، وإن كان أقل اندفاعاً من سلفه (كول)، ففي رد على

الصحفيين بهذا الخصوص حرص (شرودر) على القول: "ليس من المناهضة لأوروبا أن تدافع عن مصالحك" و لم يعط آنذاك أي توضيح لموقفه حول مستقبل المؤسسات الأوروبية، كما كان لـ (شرودر) بعد فوزه بالفعل بعد التصريحات غير المندفعة باتجاه (اليورو) والغامضة أحياناً باتجاه مؤسساته، فقد رأى العملة الموحدة كالطفل المولود قبل آوانه، والمريض الذي يحتاج إلى رعايته وعنايته، وبالتالي لكي يستطيع (اليورو) الحياة: "لابد من تنسيق العمل في قضايا الضرائب والسياسة الاجتماعية، وسياسة البيئة"، وقد شكل ذلك تخوفاً لبعض الوقت لدى قادة الدول الأوروبية العشرة الآخرين في الوحدة النقدية، خاصة فرنسا التي تطمح لقيادة المجموعة الأوروبية، وهو الأمر الذي لاتقبل به ألمانيا، وقد وصلت هذه التخوفات آنذاك إلى حد أن هناك من قال: إن سقوط (كول) أسدل الستار على تأييد ألمانيا للوحدة، لكن (شرودر) طمأن فيما بعد شركائه الأوروبيين بالتأكيد على التزامه بالاستمرار في السياسة الخارجية، خاصة الأوروبية التي رسمها (كول) مع اعتبار محور (بون-باريس) أهم مرتكز للتكتل الغربي وبذلك هدأت الشكوك، وبالنسبة لانضمام بريطانيا إلى قطار الوحدة فقد أكد بعد فوزه ضرورة انضمام بريطانيا إلى ضلعي القوى اللذين تمثلهما فرنسا وألمانيا ليكتمل المثلث، وقد أعلن بلهجة الناصح لزملائه في الاتحاد الأوروبي قائلاً: "لايجب الدخولِ في تجربة التصدي لمحاولات بريطانيا الانخراط في الجسد الأوروبي، مشيراً إلى أن ألمانيا تأخذ بيدها للاندماج التام بالوحدة الأوروبية".

والمعروف أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي ينتمي إليه (شرودر) حمل دائماً راية أوروبا الموحدة، وسبق لأحد أقطابه البارزين وهو (رودولف بريتشيد) أن أعلن في العام ١٩٢٥: "أن الوحدة الاقتصادية الأوروبية هي بالضرورة الأساس الصلب والشرط العاجل لتشكيل ولايات متحدة أوروبية".

لكن وإن كانت الشكوك بموقف ألمانيا من الوحدة النقدية قد زالت، بعد أن بات (اليورو) حقيقة واقعة، إلا أن المستشار (شرودر) لايزال يرى أنه بالإمكان تحسين وضع بلاده في دول المجموعة، والحفاظ على مصالحها، فهو يرى مثلاً أن ألمانيا تساهم أكثر مما ينبغي في ميزانية الاتحاد البالغة /١٠٠/ مليار دولار، تدفع منها ألمانيا /٢٢/ مليار دولار، في حين إن دولة مثل هولندا الدولة المساهمة الثانية تدفع فقط /٤،٥/ مليار دولار، لذلك فهو يطالب بخفض كبير في حصة ألمانيا التي تقدمها سنوياً للاتحاد، وقد أعلن بعد اجتماع لقادة دول الاتحاد في فيينا أوائل شهر كانون الأول ١٩٩٨ أن: "المستشار السابق (هليموت كول) قد تعرض للنهب في العام ١٩٩٢ عندما وافق على دفع هذه الحصة المرتفعة".

٣-٢-٢- الموقف الفرنسي:

تعتبر فرنسا في مقدمة الدول المؤيدة لإقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، وقد شكلت مع ألمانيا قوتان هامتان دفعتا بجدية مسيرة الوحدة الأوروبية إلى الأمام، وقد سبق للرئيس الفرنسي (جاك شيراك) أن وصف معارضي (اليورو) بأنهم سيتحولون إلى تماثيل من الملح إذا استمروا في الرفض، معلقاً بذلك على نتائج الاستفتاء الذي وافق الفرنسيون من خلاله على اتفاقية (ماستريخت) التي حددت مراحل الوحدة الأوروبية وشروطها، كما كانت الجمعية الوطنية الفرنسية أول برلمان أوروبي يقر الوحدة النقدية، والمعروف أن فكرة العملة الأوروبية الموحدة كانت بالأصل فكرة (ريمون بار) رئيس وزراء فرنسا الأسبق.

وقد سبق لخبراء في الشؤون النقدية الأوروبية أن أعلنوا أن تأسيس النظام النقدي الأوروبي لم يكن آلية نقدية فنية وحسب، بل كان أيضاً مبادرة سياسية عكست في نهاية السبعينيات اندفاع كل من المستشار الألماني السابق (هليموت كول) والرئيس الفرنسي السابق (فاليري جيسكار ديستان) وتواصل محور (بون

باريس) بشكل منتظم على مدى /١٤/ عاماً خلال حكم الرئيس الفرنسي الراحل (فرانسوا ميتران) والمستشار (كول)، وبرز الدور الفرنسي لدى إبرام معاهدة (ماستريخت) التي حددت شروط تحقيق الاندماج النقدي ومواعيد صدور العملة الموحدة مطلع عام ١٩٩٩ وآليات تشييدها.

وقد شكل دائماً محور (بون-باريس) قاطرة الوحدة الأوروبية على الرغم مِمَّا حدث بينهما في حربين عالميتين جعلت كلاً منهما على طرفي نقيض، وقد بلغت العلاقات الفرنسية الألمانية ذروتها إبان وحدة الألمانيتين في خريف ١٩٩٠، التي لم يكن أحد يتوقع أن تقف فرنسا موقف المؤيد من هذه الوحدة، التي دعمتها الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين اشترطتا انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف الناتو، واكتفت موسكو بتعويض مادي، أما فرنسا فقد اشترطت أن توافق بون على التخلي عن عملتها الوطنية القوية (المارك) لمصلحة عملة أوروبية موحدة حتى توافق على توحيد الألمانيتين.

وبعد عملية التوحيد بدأ البلدان يشكلان ركنا الوحدة الأوروبية التي تدعم مصالح الطرفين في مقابل القطبين الخارجيين، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على الرغم من صراع المصالح وتوافقها في الوقت ذاته، وقد أكدت ألمانيا وفرنسا أن الاقتصاد هو الأرضية الراسخة للوحدة السياسية، ودونها تكون الوحدة عملاً عاطفياً غير مستند على أية أسس تحميه[1].

لكن القاطرة الفرنسية-الألمانية بدت بعد الانتخابات الألمانية وفوز (شرودر) أقل اندفاعاً، وقد كان القلق الفرنسي واضحاً، وعكسه مقال للرئيس الفرنسي (جاك شيراك) نشره في صحيفتي (الفيجارو) الفرنسية و(الفرانكفورتر الجمانيه) الألمانية، أكد فيه ضرورة إحياء المحور الألماني-الفرنسي والبحث له عن أسس

(١) (اليورو) من النظرية إلى التطبيق، البعث الاقتصادي، ١٩٩٦/٧/٢٨، ترجمة عن مجلة أحداث الساعة الفرنسية.

جديدة تواكب التطورات الراهنة في أوروبا، ولهذا القلق مبرراته النابعة من اتجاه (شرودر) نحو بريطانيا واهتمامه بانضمامها إلى الاتحاد النقدي، لكن المستشار الألماني أكد في باريس ضرورة تعزيز العلاقات الألمانية-الفرنسية وأهميته في إحياء محور (بون-باريس)، لكن مع تأكيده على فكرة المثلث الألماني الفرنسي البريطاني، وقد سبق له الإعلان منذ تسلمه منصبه عن توجه ألماني جديد نحو الاتحاد الأوروبي يلغي التوجه الثنائي الفرنسي الألماني، الذي استمر مدة /٤٠/ عاماً في تشغيل حركة السياسة الأوروبية والدخول في مرحلة مثلث العلاقات السياسية الجديدة، تكون بريطانيا أحد أضلاعه.

لكن العلاقات الطيبة التي تربط بين المستشار الاشتراكي (شرودر) ورئيس الوزراء الفرنسي الاشتراكي أيضاً (جوسبان) يمكن أن تساهم في إحياء محور (بون-باريس) وتفعيله سواء مع لندن أو دونها، ويمكن لهذا المحور مجدداً أن يدفع بالمسيرة الأوروبية التي تؤيدها فرنسا بقوة، وتسعى فرنسا بعد بدء التعامل بـ (اليورو) للعب دور مهيمن في مجلس (اليورو) الذي تم تشكيله من قبل وزراء مالية الدول الـ /١١/ المنضوية تحت لوائه، وبينما تتحرك لتدعيم رؤيتها حول تبني سياسات خاصة بالموازنات تتناسب مع المطالب الألمانية، تظهر وجهات نظر مغايرة لـ (بون) حول الدور المستقبلي لمجلس (اليورو) عبر التأكيد على طبيعته السياسية.

٣-٢-٣- الموقف البريطاني:

وتبقى بريطانيا -على حد تعبير أحد الاقتصاديين- تمثل خميرة (العكننة) في مسيرة الوحدة الأوروبية، بعد أن أعلنت عدم قبول مشاركة الغير في سياستها النقدية والانضمام إلى (اليورو) والمراقبة لإزالة أية شكوك لديها تجاه هذه العملة الجديدة في تأثيراتها السلبية، وتتلخص هذه الشكوك في أن (اليورو) سيقود إلى ضغط مستمر من حيث الضريبة المرتفعة، وأنظمة الإنفاق العالي في القارة من أجل التناغم

والتنسيق، ليس في مجال الضرائب وحسب، بل أيضاً في مجال السياسات الاجتماعية، وتمويل ميزانيات الدول الأعضاء، وكيفية إنفاقها، والسياسة الزراعية.

لكن هذا الموقف واجه معارضة شديدة، ولاسيما من أصحاب العمل الذين طالبوا في مؤتمرهم الصناعي السنوي الذي انعقد في (برمنغهام) في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني ١٩٩٨، بتحديد اليوم الذي ستنضم فيه بريطانيا إلى مسيرة (اليورو)، وجاءت هذه المطالبة من اتحاد الصناعات البريطانية، بل إن رئيس الاتحاد قال: "إن الانضمام يجب أن يتم حالاً" وأعرب عن خشية رجال الأعمال، وخاصة الصناعيين أنه في حال تأخر بريطانيا عن عملية الانضمام ألا تكون قادرة على اللحاق، بسبب عملية التقارب الاقتصادي للدول المشاركة، أو بسبب العجز الاقتصادي الذي يمكن أن يلحق بها فيما بعد، وعلى الرغم من أن (روبن كوك) وزير الخارجية البريطاني قد أعلن إثر ذلك أن عملية البقاء خارج (اليورو) هو في مصلحة بريطانيا، سواءً لاقى (اليورو) نجاحاً كبيراً، أم لا، وذلك بسبب علاقات بلاده ومصالحها مع الدول الأوروبية ذات الاقتصاد المتين، ويرى أنه إذا تزعزع اقتصاد تلك الدول ستقف بريطانيا إلى جانبها، أما إذا نما فستستفيد بريطانيا[1] .

على الرغم من ذلك فإن حكومة حزب العمال أعلنت بأنها تنوي الانضمام للاتحاد النقدي الأوروبي، وأن المسألة مسألة وقت، وقد فسر المراقبون هذا الإعلان بأنه جاء نتيجة ضغط رجال الأعمال، لكنه لايعني تغييراً سريعاً في موقف الحكومة التي أعلنت على لسان وزير خزانتها أنها وضعت خطة قومية بريطانية للتغيرات التي تمهد للانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة، وسيعقب هذه الخطة /٤٠/ شهراً ثم يحدث الاستفتاء على الانضمام للعملة الموحدة عام ٢٠٠٥، أي خلال فترة البرلمان المقبل، بعد إجراء مجموعة من التغييرات الفنية الهيكلية التي تساعد على الانتقال من الحال الوطني إلى الحال القاري دون أعطاب أو خسائر.

---

(١) (اليورو).. المولود العملاق، نذيرة الأفندي، الأهرام الاقتصادي، ١٦/١١/١٩٩٨.

غير أن غالبية التوقعات تقول: إن الحكومة قد تسعى لتقديم تشريع للبرلمان يسمح بالاستفتاء على عضوية بريطانيا فوراً بعد الانتخابات العامة البرلمانية المقبلة عام ٢٠٠٢، في حين تنبأ (وليم هيج) زعيم حزب المحافظين الذي يعارض الانضمام إلى (اليورو)، عدم أخذ قرار بشأنها قبل نهاية عمر البرلمان المقبل عام ٢٠٠٨، ويتوقع محللون اقتصاديون وسياسيون أن تسعى حكومة حزب العمال إلى الانضمام بعد عامين، وفي ظل البرلمان الحالي، أو بمعنى آخر فإن الحكومة الحالية حزمت أمرها على دخول نظام العملة الأوروبية الموحدة[١] .

غير أن الضغوط على حكومة حزب العمال لم تأت فقط من جانب الصناعيين ورجال الأعمال، بل من جانب الحلفاء الأوروبيين وفي طليعتهم المستشار الألماني (جيرهارد شرودر) ورئيس الوزراء الإسباني (خوزيه ماريا ازنار) اللذين يحثان بريطانيا على الانضمام إلى الجماعة الأوروبية في القريب العاجل، وأكد (شرودر) أنه سيساعدها في ذلك، خاصة وأنه كان لبريطانيا دورها في السابق في أعمال الاتحاد الأوروبي، وقد سبق (طوني بلير) رئيس الوزراء البريطاني هذه الدعوة بإعلانه شعاره الشهير بأن: "مستقبل بريطانيا هو في وجودها داخل الوحدة الأوروبية، ولعبها دوراً قائداً وجوهرياً أكثر من بقائها على هامش هذه الوحدة".

لكن هذا الإعلان لم تتأكد مصداقيته بسبب عدم الإعلان الرسمي عن إجراءات أو نوايا عملية للانضمام، وكذلك شذوذ الموقف السياسي البريطاني عن سياسات المجموعة الأوروبية أثناء الأزمة العراقية وتلاقي الموقف البريطاني في هذا المجال مع الموقف الأمريكي، على الرغم من تأكيدات (توني بلير) بأنه سيكون أكثر قرباً من أوروبا، إلا أن الوقائع تشير إلى أن بريطانيا لاتزال تعتبر نفسها أكثر قرباً مع الولايات المتحدة البعيدة وراء الأطلسي، من أوروبا القريبة التي

(١) ٩٩/١/١ ولادة (اليورو)، نادين نعمة، النهار، ١٩٩٨/١٢/٢١.

لا يفصلها عنها سوى بحر المانش الذي يمكن اجتيازه بالسيارة خلال ثلاثين دقيقة فقط، وللعلم فقد سبق لـ (ونستون تشرشل) أن طرح في العام ١٩٤٣ مشروع وحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من تصوراته لمرحلة ما بعد الحرب.

وفي الجانب الاقتصادي يعيد المراقبون سبب الرغبة البريطانية تأجيل إعلان انضمامها إلى دول منطقة (اليورو) إلى أنها ترغب قبل ذلك بتحقيق المعايير السياسية التي تجعل وضعها في هذه المنطقة قائداً، وتسحب هذه القيادة من محور (بون-باريس)، وقد لوحظ ذلك من تحركات (بلير) في قمة (كارديف) الأوروبية التي انعقدت في حزيران ١٩٩٨ وانتهت فيها فترة رئاسة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، وقد كان محور هذه التحركات سلب المحور الفرنسي-الألماني القاعدة المؤسسية له، وإيجاد بناء هيكلي سياسي جديد يكون لبريطانيا اليد العليا في تسييره والسيطرة عليه، بما يؤدي إلى منح فكرة الدور القائد للدولة البريطانية دفعة حقيقة كبرى، وفي هذا المؤتمر جادل (بلير) بأنه لكي يكون توحيد النقد مقبولاً بشكل واسع فلا بد من تثبيت شرعية الديمقراطية، أي عن طريق تقوية الدور الوطني للحكومات والبرلمانات، بدلاً من تقوية المجلس والبرلمان الأوروبي، وضرورة تكوين هيئة أوروبية مصغرة تتكون من /٥٠-٦٠/ عضواً من كبار أعضاء البرلمانات الوطنية لتكون مسؤولة عن المساعدات الإضافية التي تدفعها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لموازنته، وتكوين مجلس أعلى من كبار الوزراء يجتمع بانتظام... إلخ[1] ، وبذلك يلغي كل أساس التحرك الفرنسي الألماني من خلال البرلمان الأوروبي، ومجلس الاتحاد.

والحقيقة فإن (بلير) إضافة إلى كونه يريد دوراً قائداً لبريطانيا، فقد أكد من خلال طروحاته تلك أنه مناور سياسي ذكي، خاصة وأن المؤتمر شهد نشاطاً آخر

---

(١) (اليورو) يشق طريقه مطلع عام ٩٩، رامي الريس، المقاول اللبناني، ت٢ ١٩٩٨.

له تمثل في إيجاد حل لمسألة رئاسة المصرف المركزي الأوروبي أرضى فرنسا وألمانيا وهولندا معاً.

لكن الشارع البريطاني الرسمي الشعبي في غالبيته يرى أنه يجب على بريطانيا الإسراع في الانضمام قبل الانتخابات المقبلة عام ٢٠٠٢، فنصف تجارة بريطانيا اليوم مع أوروبا، وركوب موجة الازدهار الآسيوي قد ذهبت أدراج الرياح، خاصة وأن منطقة (اليورو) قد بدأت في تحصيل المزايا في استقرار الأسعار، وتقارب أسعار الفائدة الاسمية، واستقرار مخاطر أسعار الصرف داخل نطاق الاتحاد الأوروبي، وخفض العجز المالي ومستوى الدين العام... إلخ.

مع الإشارة هنا إلى وجود جماعات معارضة للاتحاد الأوروبي بلغ عددها /٢٩/ جماعة، يقارب عدد أعضائها الـ /١٢٠/ ألف عضو، قد وضعت خطة أعلن عنها في حزيران ١٩٩٨ لدعم معارضة الانضمام إلى العملة الموحدة، ودعم الاسترليني وتشجيع استخدامه في مجالات الاقتصاد والمال، لكنها لاتجد لها قواعد كافية تساندها بين رجال الأعمال والغرف التجارية والدوائر الحكومية.

لذلك نعتقد أنه وكما قاومت بريطانيا عملية الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة ورفضت في البداية الانضمام إليها بحجة أنها لا تريد الذوبان فيها، ستكون كذلك فيما يخص الاتحاد النقدي، ولابد أن ترضخ في النهاية خشية العزلة، لكن وحتى يتم اتخاذ قرار الانضمام عاجلاً أو آجلاً ستتعامل بريطانيا بـ (اليورو) كعملة دولية قوية، وقد بدأت شركات أوروبية تطلب من الموردين البريطانيين كتابة الفواتير بعملة (اليورو)، كما أن شركات بريطانيا أعلنت عن عزمها مطالبة عملائها الدفع بـ (اليورو)، وفي هذا المجال يقول وزير المالية البريطاني أن حكومته ملتزمة مبدئياً بالعملة الموحدة، ولكنها وضعت خطة لمراقبة هذه العملة بعد انطلاقتها، لأنها تريد أن تحدد ما إذا كان (اليورو) عملة جيدة بالنسبة للاقتصاد البريطاني أم لا.

٣-٢-٤- مواقف أخرى:

في الوقت الذي لاتستند فيه معارضة لندن للانضمام إلى (اليورو) على أرضية قوية، أي الحفاظ على الجنيه الاسترليني كرمز بريطاني للسيادة، تستند كل من الدانمارك والسويد على رفضها الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة على أرضية قوية، إذ يعتقد المسؤولون في (استوكهولم) و(كوبنهاجن) أن (اليورو) سيدمر شخصية بلديهما، ويجبرهما على قبول الشخصية الأوروبية، ولهذا السبب مثلاً رفض الشعب الدانماركي في استفتاء أجري في العام ١٩٩٢ انضمام بلاده إلى الاتفاقية المالية ضمن معاهدة (ماستريخت).

وبالنسبة لإيطاليا وإسبانيا فقد صممتا منذ البداية على الالتحاق بقطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتم قبول عضوية إيطاليا على الرغم من عدم إيفائها بكل المعايير المطلوبة لأسباب اقتصادية وسياسية، وتلتقي معهما في هذا بقية الدول /١١/ الأعضاء في الاتحاد.

أما اليونان، وعلى الرغم من رغبتها في أن تكون الدولة الثانية عشرة إلا أنها لم تستطع أن تركب قطار الوحدة لأنها لم تفِ بمعايير معاهدة (ماستريخت).

وسويسرا التي سعت حكومتها طويلاً من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لم تنجح في إقناع شعبها بأهمية تلك الفكرة، وتكتفي حالياً باتفاقية تجارية مع هذا الاتحاد، تم توقيعها بعد أربع سنوات من المفاوضات، وتعتبر سويسرا ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، ويقيم على أراضيها نحو /٨٠٠/ ألف مواطن من مواطني هذا الاتحاد.

٣-٣- ولادة (اليورو):

(يورو) (EURO) هو اسم العملة الأوروبية المشتركة لبلدان الاتحاد الأوروبي، وقد تم تسجيله في هيئة القواعد والمعايير الدولية بهذا الاسم الذي سيعتمد كذلك بالنسبة لغيره من الكلمات المختصرة.

وقد اعتمد حرف (E) يخترقه خطان متوازيان كشعار لـ (اليورو) ويرمز هذان الخطان إلى الاستقرار، وقد استوحي هذا الرمز من وحي الحرف الخامس في الأبجدية اللاتينية (إبسيلون EPSILON) والذي يرمز إلى الجزئيات اللامتناهية باعتباره المربع المهد للحضارة الأوروبية وللحرف الأول من كلمة (EUROPE)[1] .

وقد وقع الاختيار على هذه التسمية في قمة قادة الاتحاد الأوروبي في مدريد أواخر عام ١٩٩٥ التي ستعرف أبداً بأنها قمة العملة الموحدة، بعد أن كان قد تم وضع حجر الأساس لهذه العملة في شهر حزيران ١٩٨٨ إثر تكليف لجنة من الخبراء بزعامة (جاك ديلور) رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك بإعداد خطة عمل من أجل إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي بين بلدان المجموعة، وشكلت الخطة الموضوعة أساس الاتفاق الذي تم توقيعه من قبل زعماء المجموعة أواسط عام ١٩٨٩ على مراحل، وقد حظيت التسمية بتأييد أكبر من قبل قياساً إلى تسمية (إيكو ECU) أو الوحدة النقدية الأوروبية (European Gurren Unit) وزاد من رصيدها كونهاتشكل جزءاً من تسمية أوروبا باللغات الأوروبية الشائعة.

وسيتم رسم عملات بالألوان التالية:

- الرمادي لفئة الخمسة يورو.
- الزهري لفئة العشرة يورو.
- الأزرق لفئة العشرين يورو.

---

(١) (ايف تيبود) المفوض الأوروبي المكلف بالمسائل النقدية، تصريحات صحفية ١٩٩٨/٨/٢٩.

- البرتقالي لفئة الخمسين يورو.
- الأخضر لفئة المئة يورو.
- الأصفر لفئة المئتي يورو.
- الأرجواني أو الليلكي لفئة الخمسمئة يورو.

وهي ترمز إلى النماذج الفنية المعمارية خلال سبعة عصور من الثقافة الأوروبية وهي: (الكلاسيكية-الرومانية-القوطية-النهضة-الباروكي-الروكوكو-وأخيراً عصر الحديد والزجاج) الذي ميز استخدامه القرن العشرين، وبعد الأول من كانون الثاني ٢٠٠٢ لن يكون في أوروبا سوى سبع عملات ورقية من (اليورو) فئة (٥٠٠-٢٠٠-١٠٠-٥٠-١٠-٥) على التوالي كما ستكون هناك ثماني عملات معدنية مؤلفة من ثمان قطع هي: (سنت-سنتان-خمسة سنتات-وعشرة سنتات-وعشرون سنتاً-وخمسون سنتاً-ويورو واحد-و٢ يورو) وسيكون ظهر القطع النقدية واحداً في كل الدول، فيما سيحمل وجهها رمزاً وطنياً (وجه ماريان لفرنسا مثلاً)، وهي ذات لونين فقط أبيض وذهبي، أما الرسومات التي هي عبارة عن نوافذ وأبواب على وجه العملة، فترمز إلى روح الإنتاج والتعاون، بينما الرسومات التي على الوجه المعاكس للعملة فستكون عبارة عن جسور، وترمز إلى علاقات التواصل، وسيحمل (اليورو) من فئة الخمسة صورة خليج وقناة، أما فئة العشرة فتصوِّر بوابة رومانية وجسراً حجرياً، في حين إن فئة المئتين ستحمل صورة باب زجاجي وقنطرة شاهقة، ومبدئياً ستتم طباعة اثني عشر ملياراً من العملات الورقية و٧٠ ملياراً من القطع النقدية لتغطي احتياجات التداول، وهذه تحتاج إلى حوالي ٢٢٠ ألف طن من المعدن.

وقد تم اختيار شكل ولون هذه العملة من قبل المعهد النقدي الأوروبي بالتعاون مع عدد من خبراء في التاريخ والجغرافيا وعلم النفس، إلى جانب عدد

من الخطاطين والرسامين، وكان النمساوي (روبير اكسالينا) هو أول من تقدم بالمشروع المتضمن أشكال وألوان (اليورو).

وعلى الرغم من هذا الحشد من المفكرين والاختصاصيين الذين اختاروا أشكال وألوان وأجزاء (اليورو) فقد وجهت لذلك بعض الانتقادات منها أنه يشبه وحدة حسابية في شركة متعددة الجنسيات، أو نقود احتكارية، فهي مفيدة كنظام تجاري، لكنها لاتنفع لخلق مصير وإرادة مشتركة، كما أنها تخلو من صورة أي مخلوق بشري، ولاحتى صورة مائية على خلفية الجسور المرسومة، أو تحت الدعائم المعلقة بين السماء والأرض مثل أشباح، وأن الأعمدة والدعامات ظاهرة هناك بلا أساسات، ولاتوجد أسماء علم، ولاصور شخصية، ولاشعارات على هذه العملات، كما لايوجد منظر طبيعي، أو تاريخ أو مكان محدد، كل ما هناك صور تقنية فاصلة مثل صحراء، وجاءت النتيجة أن هذه العملة ليست سوى رمز بلاحياة، ولقطات افتراضية من أوروبا على غرار الواقع الافتراضي في الحاسوب، مخططات، صور، تصلح لكل زمان ومكان، رسائل بلا محتوى، حروف تشير إلى منطقة اقتصادية بلا مطامح تاريخية، أو قيم أخلاقية تدعمها، بحيث أن المواطن الأوروبي لايستطيع الانتماء إليه عاطفياً، بينما كل صور ورموز الدولار تمثل التاريخ والسيادة والمجد... إلخ[1] ، كما وجهت انتقادات لنوع المعدن الذي ستصنع منه القطع المعدنية، إذ ربما ستسبب مادة النيكل التي يدخلها النحاس حدوث نوع من الأكزيما في أيدي مستخدميها.

لكن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً، وقد استقر الرأي على الأشكال والألوان والأجزاء المشار إليها، وقادت مختلف دول المجموعة حملات مكثفة للتعريف بهذه العملة الجديدة واستخداماتها بدءاً من ١٩٩٩/١/١، أو بعد ٢٠٠٢/١/١،

(١) الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي النقدي، مصدر سابق.

وعلى سبيل المثال فقد بدأت الحكومة الفرنسية منذ خريف ١٩٩٧ بحملة دعائية أصدرت خلالها نحو مئة ألف نسخة من كراس يحمل عنوان (في اتجاه اليورو) ووزع على المصارف والمنظمات المهنية، والمدرسين الذين أعدت لهم أيضاً وسائل إيضاح إضافية، كما أصدرت /٢٥/ مليون نسخة من كراس آخر يحمل عنوان (أنا واليورو) تم توزيعه على منازل فرنسا، تم الرد فيه على مختلف التساؤلات التي يمكن أن يثيرها الفرنسي بشأن استعمال (اليورو)، وهي إضافة إلى ما قامت به المصارف والمؤسسات المالية، ووضعت خط هاتفي، ومحطة إنترنيت تحت تصرف الجمهور، وقد ساهم ذلك بتحسين رأي الفرنسيين بشأن (اليورو)[1] ، قبل ولادته في الأول من كانون الثاني ١٩٩٩، مع تحديد لا رجوع عنه عن سعر صرف العملات بين الدول الأعضاء مقابل (اليورو) يقدر بنحو /٦,٦/ فرنك فرنسي وأقل من /٢/ مارك ألماني و/٢٠٠٠/ ليرة إيطالية، ولن يسمح بعده بإجراء أية مضاربات بين العملات المشاركة في الاتحاد.

ومنذ هذا التاريخ ستصبح السياسة النقدية موحدة، وتشمل كل الدول التي يعتمد فيها (اليورو)، ويقررها المصرف المركزي الأوروبي، ومع تحديد يوم الولادة تحدد يوم بدء التداول بالأوراق النقدية والقطع النقدية باسم (اليورو) في ٢٠٠٢/١/١ مع سحب تدريجي للعملات الوطنية سيستمر حتى ٢٠٠٢/٦/٣٠ حيث ينتهي تداول هذه العملات أو التعامل بها، وسيصبح (اليورو) هو العملة البديلة للتعامل مع أو في دول منطقة (اليورو) وحتى ٢٠٠٢/٦/٣٠، ويمكن لحاملي العملات الوطنية لهذه الدول استبدالها بـ (اليورو) من المصارف المحلية، مع إمكانية التعامل بـ (اليورو) في التعاملات غير النقدية.

أي أنه وبعد أن دخلت العملة الأوروبية الواحدة وبدءاً من ١٩٩٩/١/١ في حياة

(١) (اليورو) يشق طريقه، مصدر سابق.

الأوروبيين اليومية أصبح بإمكانهم أن يفتحوا حساباً بـ (اليورو) وأن يدفعوا بموجب بطاقات الائتمان المصرفية أو من خلال الشيك، وكل ذلك بـ (اليورو) بانتظار التداول بالقطع النقدية أو الورقية في العام ٢٠٠٢.

وخلال الفترة الانتقالية من كانون الثاني ١٩٩٩ وحتى كانون الثاني ٢٠٠٢ سيبقى الشعار السائد في أوروبا هو: (مزدوجة: لافرض ولامنع) إذ إنه سيكون للمؤسسات والأفراد حرية القرار في تحويل حساباتهم إلى (اليورو)، ولتمكين الجميع من الحصول على (اليورو) التزم اتحاد المصارف الأوروبية بأن يكون تحويل حسابات الأفراد إلى (اليورو) ابتداءً من كانون الثاني ١٩٩٩ مجاناً، وسيصبح نظرياً بإمكان مواطني /١١/ بلداً في منطقة (اليورو) أن يقوموا بمشترياتهم بـ (اليورو) ابتداءً من كانون الثاني ١٩٩٩، وإنما شرط أن يقوم الباعة والتجار بإعلان الأسعار على أساس العملة المحلية وما يساويها بـ (اليورو) في وقت واحد.

وابتداءً من كانون الثاني ١٩٩٩ سيكون لدى الأوروبيين دفتر شيكات بـ (اليورو) يقدم مجاناً في فرنسا على عكس الدول الأوروبية الأخرى حيث يجب دفع ثمنه، وتذكر المصارف بأنه للحصول على دفتر الشيكات في الأول من كانون الثاني ١٩٩٩ يجب التقدم بطلب ابتداءً من كانون الأول، ولكن الشيك بـ (اليورو) لن يكون مفيداً جداً خارج البلد الذي أصدره، حيث إن كلفته ستكون باهظة بسبب الرسوم التي تفرضها المصارف على الشيكات الصادرة في الخارج.

ولكن الأوروبيين المسافرين لن يدفعوا عمولات عند تبديل العملة، ولكن تبديل الفرنك الفرنسي بالمارك الألماني مثلاً لن يكون مجانياً تماماً، حيث إن مكاتب الصيرفة ستستمر في قبض بعض العمولات، أما الدفع بواسطة بطاقات الائتمان فسيكون الأسهل على الأرجح بما أنه يمكن استخدام البطاقات الحالية لدفع (اليورو)، وانما من أجل ذلك على التجار تغيير برمجة آلاتهم الحسابية

الإلكترونية، وقد أفادت مجموعة إصدار البطاقات المصرفية أنه جرى العمل حالياً على برمجة الآلات الحسابية قبل إقرارها بحيث أصبحت جاهزة ابتداءً من كانون الثاني ١٩٩٩، غير أن التجار لن يكونوا ملزمين خلال هذه الفترة الانتقالية بقبول الدفع بـ (اليورو)، إلاأن المفوضية الأوروبية تشجعهم على وضع تسعيرتين على السلع لإشاعة الثقة بالعملة الواحدة وليعتاد الناس على سلم الأسعار الجديد، أما بالنسبة للأوربيين الذين يستثمرون أموالهم في الأسهم أو في السندات فإن الانتقال إلى (اليورو) سيتخذ شكلاً ملموساً أكثر، بما أنه ابتداءً من الرابع من كانون الثاني ١٩٩٩ انتقلت الأسواق المالية إلى نظام (اليورو) وأسعار الأسهم تحدد وفق العملة الجديدة، إلا أنه بوسع الأفراد أن يشتروا الأسهم بالعملة المحلية، وسيتولى الوسطاء تحويل الأسعار إلى (اليورو).

وفي ما يختص ببيانات الضرائب يتغير الوضع بين دولة وأخرى، ففي فرنسا يمكن دفع الضرائب بـ (اليورو)، ولكن البيان الضريبي يجب أن يكون بالفرنك الفرنسي، ولن يتم إلزام المصارف الوطنية للدول الـ /١١/ بتحويل أرصدتها إلى (اليورو) أما الديون الحكومية فستكون بـ (اليورو) وسيتم استخدامه في الصفقات التجارية بين أوروبا والعالم، ليكون عملة تداول دولية شأنه شأن الدولار.

وفيما يتعلق بسعر صرف (اليورو) في مقابل العملات الوطنية للدول الأعضاء فقد تم تحديده من قبل الاتحاد الأوروبي في أول كانون الثاني ١٩٩٩ حسب سعر إقفال ١٩٩٨/١٢/٣١ كالتالي:

(اليورو) = ١,٩٥٥٨٣ مارك ألماني
= ٤٠,٣٣٩٩ فرنك بلجيكي
= ١٢٠٠,٤٨٢ اسكودو برتغالي
= ١٦٦,٣٨٦ بيزيتا إسبانية

(اليورو) = ١٣,٧٦٠٣ شيلنغ نمساوي
= ١٩٣٦,٢٧ لير إيطالي
= ٥,٩٤٥٧٣ مارك فنلندي
= ٢,٢٠٣٧١ فلورين هولندي
= ٦,٥٥٩٥٧ فرنك فرنسي
= ٠,٧٨٧٥٦٤ ليرة هولندي
= ٤٠,٣٣٩٩ فرنك لوكسمبورغ

وستتغير أسعار صرف هذه العملات يومياً وفقاً لتقلبات السوق.

أما سعر الصرف بالنسبة للدولار، فقد تم تسعير (اليورو) بنحو /١,١٧/ دولار.

وبالتالي لن نعود لنتكلم عن سعر صرف، ولكن عن سعر تحويل ثابت ونهائي وقد توقف في ١٩٩٨/١٢/٣١ التعامل بالوحدة النقدية (ECU) واستبدلت بـ (اليورو)، ولم تعد عملات الدول الـ /١١/ مسعرَّة في سوق القطع، وحده (اليورو) أصبح له سعر صرف تجاه عملات الدول الأوروبية، غير أن المشاركة في منطقة (اليورو) أو عملات الدول غير الأوروبية كالين الياباني والدولار الأمريكي وبالتالي أيضاً لم يعد هناك أسعار صرف بين عملات الدول المشاركة في (اليورو) منذ البداية، وسيتم استبدال تلك العملات بـ (اليورو) وفق سعر الصرف المحدد، ويحق للمصرف المركزي الأوروبي والمصارف الوطنية للدول الأعضاء المشاركة وغير المشاركة بعد في (اليورو) أن تتدخل للحد من تقلبات أسعار صرف عملاتها ووفقاً للهوامش المحددة للتقلبات.

وسيتم تسوية المدفوعات داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي خلال الفترة الانتقالية أي من ١٩٩٩/١/١ إلى ٢٠٠١/١٢/٣١، وفيما بين المصارف بـــ (اليــورو) أو بالعملات الوطنية.

أما عمليات المقاصــة فوقـف على العملـة الجديـدة من دون غيرهـا إلى حين ٢٠٠٢/١/١ موعد إنـزال الأوراق النقدية من (اليـورو) وإلغـاء كـل العمـلات الأخرى، واستبدال العملة الوطنية بـ (اليورو) الذي سيدخل أوراقا نقديـة وقطعـا معدنية البلدان المشاركة في كانون الثاني ٢٠٠٢، لن يؤثر على القيمـة الشـرائية للمداخيل أو رؤوس الأموال، فالأرقام وحدها ستتغير عند التحويـل الـذي سيتم وفق سعر الصرف المحدد.

كذلك الأمر بالنسـبة إلى الادخـار، بحيـث أن التحـول إلى (اليـورو) لـن يغـير الشـروط العـائدة إلى الأنـواع العديـدة من الادخـارات (كنسـبة الفوائـد مثـلاً)، بالإضافـة إلى أن السـوق الماليـة الأوروبيـة الجديـدة ستقدم بمجموعـة كبـيرة مـــن الخدمات المالية والتي سيفيد منهـا المدخر والمستثمر على السـواء، كذلـك فـإن الانتقال إلى العملة لن يؤثر على قيم الأسهم المتداولـة في السـوق الثانويـة، فضـلاً عن أن البورصات والأسواق المالية ستبدأ العمـل بــ (اليـورو) مـن كـانون الثـاني ١٩٩٩، ويبقى على حاملي الأسهم اختيار العملة التي يريـدون التـداول بهـا في السوق الثانوية حتى الأول من كانون الثاني ٢٠٠٢.

أما بالنسبة إلى سندات الدولة التي اكتتب بها المواطنون فمنذ أول عام ١٩٩٩ يمكن للدول المشـاركة في (اليـورو) أن تقـرر تحويـل ديونهـا الجاريـة مـن العملـة الوطنية إلى (اليورو) وفق سعر الصرف المحدد في ١٩٩٨/١٢/٣١.

وعلى الرغم من أن العملة الأوروبيـة الموحـدة (اليـورو) سـتكون الوحيـدة في مجال التعامل الأوروبـي بـدءاً مـن ١٩٩٩/١/١، لكنهـا سـتفرض نفسـها خطـوة

خطوة حتى تصبح صاحبة السيادة المطلقة في التداول بحلول عام ٢٠٠٢، إلا أن الآثار التي ترتبت على لحظة الميلاد الأولى بدأت تتجاوز الحدود الأوروبية واقتصادياتها القوية إلى آفاق النظام النقدي العالمي، وبما يمكن أن يهدد عرش الدولار، حيث إن شهادة ميلاد (اليورو) تمت كتابتها في /١١/ دولة هي الدول الأعضاء في العملة الموحدة، وتحولت المخاوف من ضعف الوليد الجديد (اليورو) إلى الثقة المتزايدة بأنه ولد عملاقاً على ساحة النظام النقدي العالمي، وسوف يكون قادراً على منازلة الدولار الأمريكي وزحزحة عرشه[١] .

٣-٣-١- (اليورو) في ميادين الاختبار:

تحول الحلم الأوروبي إلى حقيقة بإعلان /١١/ دولة أوروبية انضمامها رسمياً إلى الوحدة النقدية التي بدأ العمل بها في بداية عام ١٩٩٩ والتي تجمع /٢٩١/ مليون أوروبي في سوق واحدة ذات عملة واحدة، ويقول الخبراء المحليون الاقتصاديون: إن هذه العملة الجديدة سوف تشجع المنافسة بين الدول الأوروبية أكثر من أية تشريعات أو قوانين يمكن وضعها من أجل هذا الهدف.

لقد بات (اليورو) حقيقة واقعة، وباتت كثير من التعاملات غير النقدية تتم به، وسارع أفراد لفتح حسابات لهم بـ (اليورو)، وسبقتهم شركات لتكييف أوضاعها مع هذا القادم الجديد، وبدأت بعض الدول إضافة (اليورو) إلى سلة عملاتها، وباتت تنظر إليه كمنقذ من الدولار الذي قامت بسببه أزمات وأزمات.

لكن السؤال الذي يدور دائماً على الرغم من كل الإصرار الأوروبي على تدعيم مسيرة (اليورو)، وعلى الرغم مِمَّا توفره له من عوامل نجاح، ماذا عن المستقبل وإلى أي حد يمكن لبعض المشكلات القائمة أن تؤثر على مسيرته التي بدأت؟ وهل ستكون لها انعكاسات سلبية تحد من انطلاقتها؟!.

---

(١) نجاح (اليورو) عالمياً، حسن عبد ربه المصري، الحياة، ١٩٩٨/٦/١٠.

إن العقبات المفروضة على المسار الأوروبي والمفروضة من جانب قوى التغيير العالمية لا تزال تحف بهذا المسار، وتتحدى كل المجتمعات، مثل اختفاء الاتحاد السوفيتي، واحتمال نشوء صراعات إقليمية في الأراضي التي خلّفها، وصعود القوة الاقتصادية لشرق آسيا، وظهور قوى نووية عظمى إقليمية كالهند والباكستان إضافة إلى الصين، والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد في الولايات المتحدة الأمريكية، والصراعات الناجمة عن الزيادة الديمغرافية، وحروب الموارد، والهجرات الجماعية، وعدم التوازن السكاني بين الشمال والجنوب، والأخطار البيئية على المدى البعيد، هذه العقبات تقول: إن الاندماج كان حلاً وحيداً أمام أوروبا لمواجهة هذه التحديات من خلال خلق كيان سياسي مسؤول وقادر على التأثير، ومنطق التاريخ إلى جانب الاندماج.

بيد أنه على دعاة الاندماج والوحدة الأوروبية أن يجيبوا بشكل خلاق على التحديات المفروضة، وعليهم أن يوفروا إمكانية نجاح (اليورو) في الميادين التي سيجري اختبار مدى قوته فيها.

فما هي أهم الآثار الإيجابية لـ (اليورو)؟. وما هي أهميته؟. وما هي انعكاساته؟. وكيف سيكون وضعه في أسواق المال؟. وما هي عوامل النجاح التي يجب أن تتوفر له؟.

٣-٣-١-أ- أهمية (اليورو):

١- ربما كان الأثر الأكبر هو إنهاء مخاطر تذبذب أسعار العملات المنفردة كالليرة الإيطالية، والفرنك الفرنسي وغيرهما، ولن يعود هناك حاجة لتبديل أو تصريف العملات بعضها ببعض، ودفع رسوم لقاء، ذلك قدرتها المفوضية الأوروبية بحوالي /١٦,٧/ مليار دولار أمريكي وستأتي هذه الوفورات المتحققة لصالح المواطنين والمؤسسات، فالمواطن سيتمتع بالقوة الشرائية لوحدته النقدية أينما تنقل

في أرجاء منطقة (اليورو)، كما سيؤدي التخفيف من تقلبات العملة لإيجابيات متعددة على مستوى الإنتاج والعمالة وتوزيع الدخل والاستثمار، وهذا من شأنه أن يسهل انتقال الأشخاص والرساميل، كما يسهل حركة تبادل السلع والخدمات بين هذه الدول، مخففاً بذلك من كلفة الانتقال والتبادل، إضافة إلى نفقات تصريف العملات.

٢- كما أن (اليورو) سيلغي الحاجة إلى عمليات التغطية الضرورية لمواجهة احتمالات هذه الذبذبات، مما يضفي جواً من الاطئمنان على المعاملات التجارية والمالية، واستقراراً في الأوضاع الاقتصادية، ووضوح الرؤية بالنسبة لصياغة السياسات السعرية ومواجهة البطالة.

٣- وفي ظل التعامل بـ (اليورو) سوف يتم اتخاذ قرارات الاستثمار والتعامل بالأوراق المالية طبقاً لأداء القطاع المطلوب، بدلاً من التركيز على سوق المال الخاصة بدولة ما، وسيؤدي هذا إلى خلق وعي ومفهوم جديدين للمستثمر الأوروبي، إزاء القطاعات التي كانت خارج نطاق اهتماماته لعدم قوتها في البورصة المحلية.

٤- كذلك من المحتم أن يؤدي (اليورو) إلى شفافية واضحة في الأسعار، فمهما كان مصدر السلعة (ألمانيا-إيطاليا-فرنسا) أو غيرها من الدول الأوروبية سيحدد تلقائياً بعملة واحدة مما يسهل جداً عمليات الانتقاء والتسوق، وبالتالي اشتداد المنافسة بين الدول المنتجة واتساع حجم السوق، والتشجيع على التنافس فيما بين الأفراد والمؤسسات، فحالياً هناك فروقات أسعار ملحوظة بين مختلف الدول الأوروبية، لكن هذه الفروقات ستتلاشى عندما تصبح الأسعار أكثر شفافية، وسوف تصبح الشركات قادرة على مقارنة الأسعار في أسواق مختلفة بسهولة أكبر، كما سيتيح النظام النقدي الأوروبي للمستهلكين أن يقارنوا

مباشرة بين أسعار جميع السلع والخدمات بدءاً من السيارة وحتى حبة الإسبرين، لأن العملات المحلية سوف تختفي، وسيستخدم الجميع (اليورو) في إتمام عمليات البيع والشراء، وحالياً فإن أسعار السلع والخدمات المتماثلة تختلف غالباً بنسبة تتراوح بين ٢٠-٣٠٪ أو أكثر بين الدول الأوروبية، لذلك يتوقع معظم المحللين أن يكون المستهلك هو المستفيد الأول من العملة الموحدة لأن الأسعار سوف تتجمع في اتجاه المستويات الأدنى، إضافة إلى أن عمليات البيع والشراء والخدمات عبر الحدود الأوروبية ستصبح أكثر سهولة من ذي قبل.

٥- ومن إيجابيات توحيد السياسة النقدية مكافحة التضخم، سواء من خلال تثبيت سعر صرف العملة، أو في تحديد نسب الفوائد، إذ إن الأجور والفوائد ستكون محددة قياساً إلى (اليورو).

٦- وفي هذا المجال ستكون سياسة المصرف المركزي الأوروبي على تواصل مع السياسة التي يتبعها حالياً المصرف المركزي الألماني من حيث الأهداف والوسائل، وهذا القدر من الثبات النقدي ستكون له انعكاسات إيجابية على العمليات المالية والنقدية.

٧- من جهة أخرى يخفف التوحيد من مخاطر الانزلاق نحو عجز كبير في ميزانيات الدول الأوروبية، خصوصاً أن الاتفاقات المعقودة بين هذه الدول تنص على إمكان فرض غرامات مالية على الدول التي يتجاوز عجز موازنتها العامة المعيار الذي حددته اتفاقية (ماستريخت).

٨- قد تعاني بعض الدول التي تميزت أسعار منتجاتها بالارتفاع النسبي مثل ألمانيا إلى بعض الضغوط أول الأمر، مما يضطرها إلى تخفيض تكلفتها ودفع بعض الشركات فيها إلى التخصص وإعادة الهيكلة بخطوات أسرع إلى الأمام، أو

الاندماج، ولن يعود البقاء للقطاعات الاقتصادية الأكفأ في المجال الوطني وحسب، وإنما في المجال الأوروبي أيضاً، وعلى سبيل المثال فإن الألمان سيتخصصون أكثر بصناعة التجهيزات والصناعات الدقيقة والمؤتمتة، وسيبرز الإيطاليون والإسبان بالصناعات النسيجية... إلخ، إضافة إلى ذلك فإن المنافسة ستشتد، حيث إنها ستجبر الشركات على إعادة تشكيل نفسها من خلال موجة من الاندماجات الكبيرة التي ستنتج عنها شركات أوروبية قومية، وبالطبع فإن إعادة الهيكلة ستؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وضمان مستويات نمو جيدة، كما أن ذلك سيوجد المزيد من فرص العمل، ويجب أن يتحسن الحد الأدنى للشركات التي تنقل مصانعها إلى مناطق رخيصة من حيث تكاليف الإنتاج، وقد شهدت إيرلندا مؤخراً تدفقاً كبيراً لرؤوس الأموال الضخمة.

٩- سيؤثر (اليورو) إيجابياً على عمليات الشراء والتعاقد الخارجي من الباطن، نتيجة لسهولة تحديد مصادر التوريدات الخارجية للأجزاء والسلع المطلوبة، وبالتالي سيقود ذلك إلى اتساع حجم المعاملات بين الدول الأعضاء وبين الكتلة الأوروبية وخارجها من ناحية أخرى وخاصة باستخدام الوسائل الحديثة لثورة الاتصالات كالإنترنيت وتكنولوجيا المعلومات.

١٠- ولايمكن إغفال أثر هذه التطورات المواتية على تبسيط وسرعة عمليات الشركات، وزيادة دقة التخطيط وتداول المعلومات والتناغم في العمليات داخل الشركات وخارجها، خاصة وقد أدى تقلب أسعار العملات تاريخياً إلى ضياع هذا التناغم الذي أصبح الآن ممكناً في ضوء العملة الموحدة.

١١- وبالتالي ستوفر الوحدة النقدية للشركات الأوروبية العديد من الفرص لتحقيق وفورات فعلية من خلال كيفية إدارة أعمالها التسويقية والإنتاجية

والمصرفية، كما أن هناك فرصة لتجميع العلاقات المصرفية طالما أنه لم يعد ثمة حاجة لفتح حسابات بعملات متعددة في أوروبا.

١٢- ومع أن التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية المتنوعة كبيرة، إلا أنه ستكون لدى (اليورو) القدرة على إعادة صياغة الأسواق المالية الأوروبية والعالمية، وتحويل النظام المالي الدولي ذي القطب الواحد إلى نظام ثلاثي أو ثنائي، بحيث تسيطر ثلاث عملات رئيسية أو عملتان على مجمل الحركة الاقتصادية العالمية: (اليورو)، الدولار الأمريكي، وربما الين الياباني.

١٣- كما وسيرتبط النجاح الدولي للاتحاد النقدي الأوروبي بقدرة (اليورو) على تطوير وزيادة فاعلية الأسواق المالية الأوروبية، ومن نتائج التحفيز المرجو، تطوير أسواق ائتمانية أوروبية واسعة النطاق، وإعادة هيكلية وتنظيم القطاع المصرفي الأوروبي، فضلاً عن إنشاء نظام دفع أوروبي متكامل.

١٤- إن طرح (اليورو) في الأسواق سوف يعيد خلط الأوراق في القطاع المصرفي، بحيث ستتزاحم المصارف الوطنية في الدول الأوروبية على إصدار السندات بـ (اليورو)، كما ستحاول بمجملها توسيع دائرة نشاطاتها لتشمل القارة الأوروبية عبر تقديم خدمات مصرفية بالعملة الجديدة.

١٥- وكون (اليورو) سيكون العملة التي لا تتأثر بوجود الحدود الجغرافية بين الدول وبالتالي ستساهم في اندماج السوق، فإن التبادل عبر الحدود بين أنظمة الدفع المحلية سيرتفع بشكل ملحوظ حتى للدول التي لم تنضم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي.

١٦- كما أن إدخال العملة الأوروبية الموحدة سوف يسرّع التحولات في أوروبا، ومنها تقليص إن لم يكن إلغاء حسنات العملات الوطنية كفوائد القروض المرتفعة، وستحل محلها خدمات السوق الواسعة.

ويمكن التركيز على بعض النقاط التالية كنتائج رئيسية ناتجة عن التحولات الهيكلية من استخدام (اليورو):

أ- منح المودعين والدائنين الأوروبيين أسعاراً منافسة لناحية الودائع والقروض.

ب- خدمات مالية أكثر فعالية.

جـ- استقطاب زبائن إقليميين ودوليين إلى الأسواق المالية والأوروبية

ونظراً لقوة (اليورو) فإنه يمكن أن يوفر درعاً حامياً من مختلف الأزمات التي تعصف بالأسواق المالية العالمية، وقد وفر الحماية اللازمة من الأزمة الآسيوية، ويحمي أوروبا حالياً من أزمة الروبل[٢] ، ومن المتوقع أن يعرقل (اليورو) في البداية الجهود التي تبذلها الحكومات الأوروبية لمكافحة غسيل الأموال غير المشروعة من المخدرات، نظراً لفتح الحدود الأوروبية، وحرية تحرك العصابات في منطقة شاسعة، إلا أن الوضع سيتغير بعد ذلك لتصبح مراقبة التحويلات أسهل بكثير، ومكافحة الجريمة المنظمة ولاسيما غسل الأموال أيسر أيضاً، لأن المؤسسات الأوروبية والأجهزة الأمنية ستتعامل مع عملة واحدة بدلاً من /١١/ عملة مختلفة.

أخيراً فإن هناك عدداً من النتائج الأخرى لـ (اليورو)، وبقدر ما هي هامة لبعض دول الاتحاد النقدي، وذات آثار إيجابية لها، نرى أنها تؤثر سلباً على بعض دول أخرى في الاتحاد، وهذه النتائج هي:

(١) أهداف اقتصادية واجتماعية لبدء التداول بـ (اليورو)، مارلين خليفة، نهار الشباب، ١٩٩٨/١٢/٢٩.

(٢) مخازفات (اليورو) واحتمالاته، مصدر سابق.

١- توحيد أسواق العمل سيكون على حساب أبناء البلد الأصليين، إذ سيكون التفضيل لليد الوافدة الرخيصة، مما سيرفع مستوى مؤشر البطالة في بلد مثل ألمانيا التي تتميز بارتفاع أجورها وما يمثله ذلك من ضغط سياسي واجتماعي لابد من أخذه في الحسبان.

٢- حرية انتقال تكتلات رؤوس الأموال الأرخص ستكون على حساب رؤوس الأموال المحلية التي تود أن تتاح لها أوسع الفرص للنمو والنشاط داخل حدود دولها أولاً، لأن قوة الاستثمار الوافد لن تتوقف عند حدود معينة بل ستنتشر حيث تتوافر الظروف الملائمة وأولها قدرته على النفاذ، وهذه القدرة ليست متوافرة إلا لدولتين أو ثلاث داخل منطقة (اليورو) بوضعها الحالي، لهذا من المتوقع أن تكون فرص العدد الباقي ضعيفة للغاية في هذا المجال.

٣- تعثر بلد ما من بين الدول الـ /١١/ الأضعف اقتصادياً في محاولاته الإصلاحية خفض نسبة الدين العام، أو في مجال تحديث بنيته التحتية سيلزم الآخرين بمد يد العون له، وإن كان لهذا نتيجة إيجابية تتمحور حول تنشيط الآليات الاقتصادية للآخرين، والمساهمة في تطويرها، إلا أنه سينعكس سلباً على اقتصاديات الدول الأقوى أيضاً على موقع منطقة (اليورو) ككل فوق خريطة الإنتاج والتجارة العالمية.

٤- فتح الباب أمام تخصيص اقتصاد كل دولة فيما هي متفوقة فيه، سواء كان صناعات دقيقة، أو صناعات كيميائية، أو أنسجة، أو ملبوسات جاهزة، أو بناء أو تشييد، أو صناعات جلدية، أو غذائية، أو خفيفة، أو خدمات مالية، سيعرض مجالات الإنتاج الأخرى في كل منها إلى ضغوط تنافسية ستؤدي في النهاية إلى انكماشها وتحولها إلى مواطن توتر واضطراب داخلية.

٥- تحكم المصرف المركزي الأوروبي في السياسات المالية لدول (اليورو) سيصطدم حتماً في وقت لاحق، طال أم قصر، بعقبات كثيرة تقف أمام سياساته المالية داخل بعض دول مجموعة (اليورو) لاختلاف مستويات أدائها الاقتصادي وتفاوت مؤشرات نموها، كما سيصطدم بسياسات لتمويل العجز الحكومي تتعارض مع برامجه المالية(١) .

إضافة إلى أن انسابية الخدمات ستعطي للشركات القدرة على التفاوض بأسعار أفضل، استناداً إلى حجم أكبر من المعاملات، يتم عبر عدد أقل من المزودين.

إن (اليورو) سيكون قوياً ومستقراً، كونه يستند اقتصادياً إلى اقتصادات /١١/ بلداً يناهز ناتجها الخام قيمة الناتج الأمريكي، كما تساعد المؤشرات الاقتصادية والمالية الإيجابية المتوافرة اليوم لدى الدول المعنية في تعزيز مصداقية (اليورو) التي يراها الكثيرون منافساً للدولار الأمريكي، ويرشحونها لأن تساهم في استقرار النظام النقدي الدولي، وتلك افتراضات منطقية قد يقلل من صحتها انعدام الاندماج السياسي الأوروبي الذي سيكون (اليورو) أحد الحوافز لتحقيقه.

٣-٣-١-ب- (اليورو) في أسواق المال الأوروبية:

يمثل انطلاق (اليورو) فرصة للأسواق المالية الأوروبية نحو تحقيق مزيد من التكامل والمنافسة والابتكار على المستوى العالمي، حيث سيترتب على ذلك اتباع الدول الأعضاء لسياسات نقدية موحدة، وقيام سوق مالي واحد واسع النطاق، يتمتع بسيولة مالية كبيرة على غرار ما هو قائم في الولايات المتحدة.

ففي ظل الاتحاد النقدي سيتحول الدين الحكومي للدول الأعضاء نحو (اليورو) مما يؤمن سيولة نقدية للأسواق المالية الأوروبية أكبر من السيولة التي

---

(١) أوروبا والمستقبل، الندوة العمانية للدراسات، البيان، ١٩٩٥/٥/١٧.

كانت متوافرة قبل الاتحاد، كذلك ستتم عمليات انتقال المدفوعات الأوروبية، فيما بين الدول الأعضاء بسهولة وسرعة ودرجة عالية من الأمان، وسيتم إزالة القواعد التي تحدد مجال استثمار المؤسسات الكبرى بوحدة نقدية واحدة، وهو ما سيترتب عليه توجه الاستثمارات نحو الاستفادة من السوق الأكثر فاعلية، دون التقيد بالمكان الجغرافي الذي تتم فيه المعاملات المالية، كما سيتعدى حجم الأسهم المتداولة بـ (اليورو) في السوق الأوروبي الجديد مثيلاتها في اليابان والولايات المتحدة، في ضوء اتباع /٢٠/ سوق أسهم أوروبية لـ (اليورو) كوحدة نقدية للمعاملات المالية مع بداية العام الجاري ١٩٩٩.

كما أن نظام المدفوعات الكبيرة سيوفر حافزاً للمصارف والمشروعات في الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي غير المنتمية للاتحاد الاقتصادي والنقدي، للقيام بعمليات مالية عبر الحدود بـ (اليورو)، مما سينتج عنه تحول هذه الدول تدريجياً نحو (اليورو).

كذلك سيؤدي التكامل بين أسواق المال الأوروبية إلى ديناميكية المنافسة بين هذه الأسواق لتجنب فقدان الاستثمارات، وهو ما يعني زيادة فاعلية إجراءات الأمان وتسهيل المتطلبات القانونية وتدعيم النظام التجاري، وانخفاض تكلفة الاستثمارات المالية في الأسواق الأوروبية، وهو بالتالي تدعيم موقفها أمام الأسواق المنافسة عالمياً.

ويرى خبراء اقتصاديون أنه ومع مرور الوقت سوف تتمكن العملة الأوروبية الجديدة من القيام بدور على جانب كبير من الأهمية، في إدارة الاستثمارات المالية الخاصة، بجانب دورها كعملة مكوِّنة للاحتياطات النقدية للمصارف المركزية، وهو ما سينعكس بالتأكيد على القوة السياسية للاتحاد الأوروبي.

وتشير أغلب التوقعات إلى أن الالتزام بالمعايير الصارمة للأداء المصرفي والقواعد المنظمة له خلال المرحلة الأولى للاتحاد النقدي الأوروبي سيكون بمثابة صمام الأمان لإنشاء منطقة استقرار مالي في ظل أية اضطرابات مالية[١] ، فالشروط والمعايير الاقتصادية القاسية نسبياً التي فرضتها معاهدة (ماستريخت) على الدول الراغبة بالانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، تهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على مستوى قيمة النقد الجديد قبل إنزاله إلى أسواق التداول، فالاختلاف في طبيعة الأنظمة الاقتصادية الأوروبية، والتباين في القدرات الإنتاجية المحلية من دولة إلى أخرى، يحتم إعادة صياغة شروط اقتصادية ومالية ونقدية تؤسس لتوازن وتوازي بين الدول ويحول دون حصول اختلالات هيكلية تعيد مسألة الوحدة النقدية إلى الصفر، لابل إن حصول أية اهتزازات نقدية واقتصادية كبيرة، خلال أو بعد تطبيق (اليورو)، سوف يطيح بالمشروع إلى أجيال مقبلة، مما قد يبدّد الوحدة السياسية المرجوة والتي تعتمد على الوحدة النقدية والتقارب الاقتصادي كأقرب طريق لها.

لكن مجلة (الإيكونوميست) البريطانية واسعة الانتشار اعتبرت أن العملة الأوروبية الموحدة، وأسواق الأسهم الأوروبية لاينتظرها مستقبل واعد كما يتوقع البعض، بل إنها ستعاني من التقلب والنتوءات اللذين سيضعفان الاقتصاد الأوروبي.

وأضافت المجلة في تحليل لها أن مستقبل أسواق المال الأوروبية في ظل (اليورو) -أي العملة الأوروبية- ستكون متقلبة بسبب عاملين رئيسيين على الأقل:

الأول: هو أن حجم التجارة الخارجية لمجموعة الدول المشتركة في (اليورو) ونسبته في إجمالي الناتج المحلي سيقل عن حصتها وهي منفردة، وأن الحكومات

---

(١) العرب بين الدولار و(اليورو)، د.فتحي عبد الفتاح، البيان ١٧/٥/١٩٩٨.

الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي لن يكونا قادرين على التدخل لدعم قيمة (اليورو)، مقابل بقية العملات.

الثاني: أسعار الصرف التي سيؤثر تقلبها على (اليورو) بطريقة تجعله غير قادر على ضمان استقرار الأسعار المحلية، وهو واحد من الأهداف الرئيسية التي من أجلها تقرر إنشاء المصرف المركزي الأوروبي.

واعتبرت المجلة الاقتصادية أنه سيكون من الصعب على صانعي القرار الاقتصادي الأوروبي ضمان تحقيق معدلات نمو متشابهة في الدول الأعضاء في العملة الأوروبية الموحدة، لأن اقتصادياتها ليست نسخة طبق الأصل، وهكذا فإن عدم تمكن بعض هذه الدول من تحقيق النمو المطلوب أسوة بغيرها، قد يؤدي إلى ارتفاع ديونها، ونسب العجز في موازاناتها العامة، وهنا لن يتحقق هدف آخر من أهداف (اليورو)، وهو الحد من نسب العجز والديون، أو التخلص منها نهائياً.

واعتبر الخبير الاقتصادي (ريتشارد أولسن) أنه كلما توحدت أسواق السندات في أوروبا، كلما أدى ذلك إلى توحيد سلوك المستثمرين، وهذا ليس في مصلحة الاقتصاد الأوروبي وفي هذا المجال يقول (بول نوفان): "بأن (اليورو) قد يوفر بعض الاستقرار إلى حد ما، لكنه قد ينتهي كما هو حال بعض الزيجات مهتزئاً ومتقلب المزاج".

من هنا، فإن تطبيق العملة الأوروبية الموحدة سوف يحتّم على الدول التي تتمتع باقتصاد وطني قوي كألمانيا، أن تهتم بالدول الأخرى ذات الإمكانيات الوطنية المتواضعة نسبياً، لا بل أنها مدعوة لمساعدتها اقتصادياً، فإن انحناء المارك الألماني أمام (اليورو) ينبع أساساً من قرار سياسي، إنما الاستغناء عن قوة المارك على الصعيد الإقليمي والأوروبي تستلزم مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية

التي تضمن الانتقال الطبيعي إلى العملة الجديدة دون إضرار بالمكتسبات التي تحققت على يد العملة الوطنية السابقة[١] .

٣-٣-١-جـ- عوامل نجاح (اليورو):

يتفق كافة المحللين الاقتصاديين والسياسيين على اعتبار انطلاق (اليورو) حدثاً هاماً توجت فيه أوروبا مسيرتها التوحيدية مع نهاية القرن العشرين، وهو بالتالي إنجاز تاريخي وعلامة فارقة في تاريخ أوروبا الحديث، بحيث تستقبل أوروبا القرن الحادي والعشرين وهي تشكل مركز ثقل اقتصادي ومالي عالمي يوفر لـ (اليورو) إمكانية النجاح والاستمرار في التمهيد لإقامة ولايات متحدة أوروبية، أما أهم عوامل نجاح واستقرار (اليورو) فهي:

- قاعدة /٢٩١/ مليون مستهلك، مقابل /٢٦٧/ مليون مستهلك على الضفة الأخرى للأطلسي.

- مساهمة تعادل نحو ١٩,٤٪ من الناتج الإجمالي العالمي، مقابل ١٩,٦٪ للولايات المتحدة الأمريكية.

- ١٨,٦٪ من التجارة العالمية، مقابل ١٦,٦٪ للولايات المتحدة الأمريكية.

- تصل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد إلى نحو ٦٠٪ من تجارة هذه الدول الإجمالية.

- يتجاوز الناتج الإجمالي لدول (اليورو) الـ /٦/ تريليون دولار.

ومن المتوقع أن تصل في العام ١٩٩٨ إلى /٧/ تريليون دولار، وهو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي تقريباً.

---

(١) البناء الأوروبي في المنظور الفرنسي الألماني، عن الفيغارو، ترجمة وإعداد حسن حسن، الثورة ١٩٩٨/٥/٣.

أما الجوانب التي لاتزال تتفوق بها أمريكا فهي الجوانب المالية، إذ إن دول منطقة (اليورو) تصدر حوالي ٣٤,٥٪ من إجمالي ضمانات النقد الدولية، في حين إن الولايات المتحدة تصدر حوالي ٣٧,٢٪، وفيما يتعلق بالتداول النقدي العالمي، يتم في أوروبا ٣٥٪ من عمليات التداول بالنقد الأجنبي، مقابل ٤٨,٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك فإن نسبة احتياطات النقد الدولية بالدولار بلغت خلال عام ١٩٩٧ نحو ٦٢٪، من جملة الاحتياطات العالمية، في حين بلغت نسبتها بالعملات الأوروبية مجتمعة حوالي ٢٧٪.

ومجموع هذه النسب مرشحة للتزايد بعد بدء التعامل بـ (اليورو) وما سيشكله من ثقل اقتصادي عالمي، وبات المراقبون يشيرون إلى أن المسرح الاقتصادي العالمي بات معداً لـ (اليورو)، ولكي يتحدى سيادة الدولار على أسواق المال والعملات الأجنبية، وإن كان البعض يشير إلى أن الوقت لايزال بعيداً لكي يصل (اليورو) إلى ما وصل إليه الدولار، الذي رسخ أقدامه في السوق العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، ويتم تداوله بمعدل يبلغ ضعفي تداول العملات الأوروبية مجتمعة.

إضافة إلى ماسبق فإن للدعم الألماني أهمية في دفع مسيرة الاتحاد النقدي، خاصة وأن الاقتصاد الألماني يعد ثالث أقوى اقتصاد في العالم، والتصميم على هذا الدعم يأتي من الحكومة والمعارضة معاً، ويضاف إلى الدعم الألماني الحماس الفرنسي للوحدة الأوروبية، الذي لم يتغير أيضاً بتغيير الاتجاه السياسي للحكومة الفرنسية.

ومن ناحية أخرى يواجه (اليورو) بعض التحديات، إذ على دول المجموعة أن تبرهن على تماسكها السياسي، وتقوم بالتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالسياسات المالية، التي من شأنها الحد من التضخم، والتطوير النقدي، والإصلاح الهيكلي، ولاشك فإن المصرف المركزي الأوروبي الذي سيحل محل المصارف المركزية

الوطنية تدريجياً، يلعب دوراً هاماً في التطوير المطلوب، ولاسيما في مجـالات إدارة سياسات الاقتصاد الكلي في دول منطقـة (اليـورو)، والحـد مـن معـدلات التضخـم، وتحقيق استقرار الأسعار في هذه الدول، والاهتمام بالقيمة الخارجية للدولار... إلخ.

كما أن هناك فرقـاً أساسـياً ومهمـاً بـين الـدولار و(اليـورو)، وهـو أن الأول يصدر عن سلطة سياسية واحدة، بينما يصدر الثاني عـن اتحـاد مكـون مـن عـدة سلطات سياسية، كما أنه في ظل المخاطر الاقتصادية التي تسود الأسـواق العالميـة هناك أزمة الثقة التي تعد أهـم العوامـل الرئيسية وراء تدهـور البورصـات العالميـة والعديد من العملات إلى جانب الضعف الذي أصاب أسواق الأوراق المالية على المستوى العالمي، خاصة الأوروبية منها، بما قد يؤثر على معدلات النمـو المتوقعـة، ولاينبغي أن نغفل هنا القلق الأوروبـي وخشـية امتـداد الأزمـة الماليـة الـتي تسـود الدول الآسيوية وروسيا إلى القارة الأوروبية نتيجة حجم الإقراض الذي قامت به المصارف الأوروبية لروسيا وغيرها من الدول المعرضة للأزمات المالية الـتي تجتـاح العـالم (تبلـغ الديـون الروسـية لألمانيـا وحدهـا /٤٢/ مليـار دولار) بالإضافـة إلى تورط المصارف الأوروبية في إقراض الدول الآسيوية.

وأياً كانت التوقعات فإن أنظار الجميع تتجـه حاليـاً صـوب أوروبـا بعملاقهـا الجديد، والذي من شأنه -ولاشك- خلـق نظـام نقـدي دولي أكـثر توازنـاً، لأن الاعتماد على الدولار كعملة دولية مهيمنـة علـى الاقتصـاد الـدولي أكـثر عرضـة للتأثر بالتغيرات غير المتوقعة في قيمته، كما يتوقع الاقتصاديون أن يشـكل منطقـة استقرار كبرى في الظروف الدولية المضطربة حاليـاً[١]، لكنهـم يضعـون لـه بـين خمسة إلى عشرة أعوام حتى يأخذ وضعه الجديد سيتعرض من خلالها لاختبـارات عدة، بينها المضاربة ضده أو عليه أمام الين أو الدولار أو الجنيه الاسترليني، والـتي

(١) (اليورو) الأوروبي.. الوحدة النقدية والتنافس السياسي، د. مصطفى اللباد، الأهرام ١٩٩٨/٦/٢.

قد تؤثر على أوضاع أسواق المال الدولية، لذلك فإن كثيراً من المراقبين سيتابعون الطريقة التي سيتصرف بها (اليورو) قبل أن يحكموا عليه.

غير أنه من المؤكد أن (اليورو) سيخلق نظاماً نقدياً دولياً أكثر توازناً، فالاعتماد على الدولار كعملة دولية مهيمنة، جعل الاقتصاد الدولي أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات غير المتوقعة في قيمته، هذا في الوقت الذي يفتقر فيه صانعو القرار الأمريكي للنظرة الخارجية لتأثير قراراتهم الاقتصادية.

لكن على قادة دول المجموعة الأوروبية أن يراهنوا على تماسكهم السياسي والتنسيق فيما بينهم في كل ما يتعلق بالسياسات النقدية لاستمرار المحافظة على المعايير التي اتفقوا عليها في (ماستريخت)، وعليهم تعزيز ثقة الأسواق بعملتهم الموحدة، خاصة وأن مراحل إطلاقه الأولى سوف تشهد تقلبات حادة، وسوف يحدث (اليورو) آثاراً أعمق بكثير في دول المنطقة.

إن نجاح (اليورو) مرهون بمدى استعداد كل من الدول الـ /١١/ في الاتحاد لتقديم تنازلات وتضحيات في سبيل المجموعة، وتحقيق النمو الاقتصادي الأوروبي الشامل، ومدى استعداد هذه الدول لتوفير القوة السياسية العالمية التي يمكن أن توفر مظلة دعم للعملة الأوروبية الموحدة، وفي حال غيابها يبقى أي أثر لأي ثقل اقتصادي ضعيفاً، والولايات المتحدة الأمريكية كما هو معروف استطاعت ومنذ سنوات طويلة أن تملك هذه المظلة السياسية والاستراتيجية لدعم الدولار في الأسواق العالمية.

يقول (جاك سانتير): "إن الوحدة النقدية لكي تنجح وتكون مقبولة من قبل المواطنين بحاجة إلى تسجيل في إطار مشروع سياسي متكامل". من هنا يكثر الحديث عما يسمى بنموذج الفيدرالية الإدارية، الذي يبنى على أسس حكومة خاصة، ودستور وأسس ديمقراطية كما يريدها الأوروبيون.

فهل بلغت أوروبا مرحلة النضج الذي يضعها بشكل صحيح على طريق الوحدة السياسية؟!.

إن الآباء المؤسسين للوحدة الأوروبية، والكثير من المتحمسين لها يرون أن الولايات المتحدة الأوروبية لابد آتية!.

في كل الأحوال مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة، والعملة الأوروبية الموحدة بدأت بحلم!.

٣-١-٣-د- ماذا لو فشل (اليورو)؟

- نعم.. ماذا لو فشل (اليورو)؟

وهل يكتسب مثل هذا السؤال مشروعيته على الرغم من الإعلان الرسمي عن بدء التعامل بـ (اليورو) في /١١/ دولة أوروبية؟

مهما يكن، فالسؤال مطروح!.

- وهل تعود أوروبا إلى نقطة الصفر وتعيد رسم خطط وحدتها النقدية؟.

- أم هل يتم إلغاء فكرة الاتحاد النقدي، وتكتفي أوروبا بما تحقق من اتفاقات وصلت بها إلى سوق أوروبية مشتركة ومدى إمكانية ذلك؟.

- وأخيراً هل كانت الوحدة النقدية هي البديل لكل ما طرح من (سيناريوهات) بديلة؟.

بالتأكيد إن فشل الاتحاد الاقتصادي أو النقدي لن يكون في مصلحة أي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وغياب الموحد الأساسي سيؤدي إلى مخاطر اقتصادية ومالية كبيرة، قد تتجاوز انعكاساتها أوروبا، خاصة بعد أن بدأت دول كثيرة تكييف نفسها مع العملة الجديدة.

إذن الفشل ممنوع، لكن تبقى المخاطر قائمة، وعلى قادة الدول الأوروبية الأعضاء مواجهتها والقضاء عليها، مهما كانت التكلفة، ومهما بلغت التضحيات، لأن النتائج الإيجابية على أوروبا ستكون بالتأكيد أهم من أية تكاليف، وتستحق أية تضحيات.

وفي هذا المجال طرحت تساؤلات كثيرة تمحورت حول:

أولاً: هل يعتبر (اليورو) مسألة ضرورية؟.

ثانياً: وهل يبرر التضحيات التي ينطوي عليها؟..

وفي كثير من الأحيان كان يجد المؤيدون لـ (اليورو) صعوبة في إقناع المشككين، الذين كان خوفهم يستند إلى ادعاء الحرص على أوروبا، وأن (اليورو) يرتبط بمستقبل من الصعب التنبؤ به، غير أنه من الجانب غير الرشيد في النقاش أنه كان يتمثل في كونه يدور -كما لو كان مستقبل العملة الأوروبية هو وحده غير المؤكد بقدر كبير- مع افتراض أن مستقبل العملات الوطنية الأخرى معروف تماماً فيما لو لم تقم الوحدة الاقتصادية والنقدية، أو أن مستقبل العملة الموحدة هو الوحيد المجهول أما الإبقاء على العملات الوطنية فسيقود إلى مستقبل آمن لا تتخلله مفاجآت، وقد تعرَّض وزير الخارجية الألماني السابق لغضب شديد من الرأي العام، عندما قارن المعركة التي يخوضها المناهضون لـ (اليورو) بتحركات العمال والحرفيين الذين كانوا يحطمون الآلات في القرن الماضي، وفي حال فشل (اليورو) فإن مصير العملات الوطنية سيكون غير مأمون، على غرار الأنوال اليدوية التي دافع عنها عمال النسيج ضد آلات النسيج الجديدة.

والمواطن الأوروبي العادي ليس على استعداد لتقديم أية تضحيات في سبيل (اليورو)، وقد خرجت مظاهرات مناهضة حتى في فرنسا التي تعتبر إحدى

دولتين قائدتين لمسيرة (اليورو)، فكيف في الدول الأخرى التي ينظر الكثيرون فيها إلى هذا التطور بشيء من القلق والترقب والحذر على الرغم من تأييدها لها، وقد أفادت استطلاعات للرأي العام الأوروبي جرت أوائل عام ١٩٩٨ أن نسبة المؤيدين لم تتجاوز الـ ٤٧٪، أما المعارضين فقد وصلت نسبتهم إلى ٤٠٪، والباقون لم يبدوا رأياً، وقد كانت هذه المعارضة أكثر وضوحاً في الدول ذات العملات القوية كألمانيا التي يخشى مواطنوها على عملتهم التي يرون فيها إحدى أبرز العملات القوية في العالم، وكذلك الدول الاسكندنافية ذات الاقتصاد القوي.

- فأين هي مكامن الخطر، ولماذا القلق؟.

١- إن أشد الأخطار التي تواجه أوروبا الموحدة نقدياً هي مسألة البطالة، ولقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في الاتحاد الأوروبي في نهاية شهر تشرين الأول ١٩٩٨ /١٦,٨/ مليون شخص، أي ما نسبته ١٠,٨٪ من إجمالي عدد سكان منطقة (اليورو)، مقابل /١٨/ مليون شخص في تشرين الأول ١٩٩٧، وتشير المفوضية الأوروبية إلى أنه يتعين على دول الاتحاد إيجاد /١,٣/ مليون فرصة عمل جديدة سنة ١٩٩٩، هذا إذا لم يتم تسجيل أفواج جديدة من العاطلين عن العمل بعد أن وجدت /١,٧/ مليون وظيفة جديدة عام ١٩٩٨.

ومن بين دول (اليورو) التي تزداد نسبة البطالة فيها بشكل سريع إيطاليا إذ قفزت خلال ستة أعوام من ٩,٢٪ إلى ١٢,٣٪ من عدد السكان، كما شهدت إيطاليا خلال العام ١٩٩٨ أدنى نسبة من النمو و لم تتجاوز ١,٥٪، وبالتالي ستبقى البطالة تلقي بظلالها القاتمة على أوروبا.

٢- ازدياد الإنفاق الحكومي الذي سيدفع المصرف المركزي الأوروبي إلى زيادة معدلات الفوائد بدلاً من خفضها، خاصة وأنه لم يعد هناك من سقف

للمصاريف، ويمكن لأية دولة أن تنفق ميزانيات ضخمة على قطاعات اجتماعية وإنتاجية، وقد تضطر إلى الاستدانة وإصدار سندات خزينة، وهذا الأمر سيؤدي إلى ضغوط تسبب انخفاضاً في قيمة (اليورو) في أوروبا، وفي هذا المجال يتوقع بعض المراقبين أن تتعثر سياسات التنسيق التي يمكن أن يتبعها المصرف المركزي الأوروبي، لأن دول (اليورو) مهما اندمجت لن تشكل في نهاية الأمر دولة واحدة مثل أمريكا، وهناك من يدلل على هذا الاستشراف بالتفاوت في مستويات الأداء السياسي لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار سمة إخضاع التعامل الاقتصادي الأوروبي للسياسة والعصبيات القومية الضيقة التي أبعدت البريطانيين المتمسكين بخصوصيتهم السياسية المتميزة عن قبول عضوية النادي النقدي، أو تأييد الوحدة السياسية الشاملة، خشية فقدان هذه الخصوصية بشكل أو بآخر.

٣- وهذا المحذور يبقى قائماً حتى إذا اتبعت الدول الأوروبية سياسة مالية محافظة جداً، لمحاربة التضخم، عندها سينشأ خطر حصول ركود اقتصادي كبير وانكماش حقيقي على المستوى الأوروبي، مما سيرفع من نسبة البطالة.

٤- استمرار الصراع بين رجال المصارف المركزية والسياسيين حول سياسة معدلات الفائدة، والتخوف من بقاء ارتفاعها، مما يعني أن اختلالات اقتصادية واجتماعية قد تشمل كافة أنحاء أوروبا[1] .

٥- ما يمكن أن ينتج عن وضع قيود على سياسة الموازنة تلزم دول (اليورو) بتطبيق سياسات اقتصادية متشابهة، في حين إن نسب التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية متفاوتة فيما بينها.

(١) بريطانيا والانضمام إلى (اليورو)، ترجمة إبراهيم ضاهر، عن التايمز، البعث، ١٩٩٨/١١/٢٤.

٦- عدم قدرة دول (اليورو) على التدخل من خلال سياسات مالية خاصة بها لتشجيع صادراتها، ولاسيما وأن مثل هذا الأمر ضروري للدول الأقل نمواً كاليونان والبرتغال وإسبانيا، إذ لا تستطيع تخفيض عملتها لتحقيق غاية تشجيع التصدير مثلاً.

٧- إن توسيع التنافس بين دول (اليورو) قد يأتي على حساب كثير من الحقوق الاجتماعية للعمال في هذه الدول، ذلك أن جذب الرساميل يتطلب ضبط الأمور والتخفيف من المكتسبات الاجتماعية المتحققة أو المطلوب تحقيقها، كما قد يتراجع دور القطاع العام في التنمية، في حين إن وجوده ضروري لدعم المناطق الفقيرة في الدول الأقل نمواً.

٨- استمرار غياب بلد كبير كبريطانيا حيث يوجد أكبر سوق مالي في أوروبا، لابد أن يقلل من فاعلية سوق النقد الأوروبي على الصعيد العالمي، خاصة في ظل الموقف السلبي للولايات المتحدة التي بات (اليورو) يشكل خطورة على هيمنتها وسيادتها على الاقتصاد العالمي.

٩- يضاف إلى ذلك الخلافات الطبيعية والتاريخية بين دول (اليورو) التي تنتمي إلى أصول ولغات وثقافات مختلفة، إذ يتحدث الأوروبيون على سبيل المثال بـ /١٧/ لغة، كما يمكن إضافة الخلافات الأخرى الناشئة أو التي قد تنشأ حول توسيع منطقة (اليورو) شرقاً، وانضمام أعضاء جدد، وميزانية الاتحاد ونسبة مساهمة كل دولة... إلخ.

كل ذلك، وغيره من مشكلات ومصاعب سبق وتمت الإشارة إليها، تشكل خطورة تحدق بالوحدة النقدية الأوروبية، التي تحمل في طياتها بذور انتكاستها، وقد تؤدي إلى فشلها، وهذا الفشل سيؤدي إلى انعكاسات سلبية ستكون حسب

بعض المحللين أقل بكثير مما كان يمكن أن يحدث ما لم تقم الوحدة بالأصل، لذلك لم يكن من بديل عن إقامتها، خاصة وأنه كان هناك أكثر من (سيناريو) مطروح بديلاً لها، وقد كان الحل الأمثل قياساً إلى سواه من حلول أو (سيناريوهات) لتحقيق حلم أوروبا بالوحدة ومن هذه (السيناريوهات):

١- تأجيل العمل بالوحدة النقدية لأجل غير مسمى، ومن دون تحديد كيفيات تحقيق الوحدة النقدية، مع الإبقاء على مكتسبات الوحدة الأخرى، وهذا الأمر سيدفع البلدان الأعضاء في جنوب الوحدة الأوروبية إلى خفض قيمة عملاتها بالنسبة إلى المارك الألماني، أما ألمانيا فسترفع قيمة عملتها، وسيترتب على هذا الأمر مشكلات اقتصادية ومالية واجتماعية لاحدود لها، ستطال دول المجموعة الأوروبية وسواها من دول أوروبا، ولن تكون الدول الأخرى في مأمن من انعكاساتها السلبية.

٢- التأجيل لأجل محدد، لعام أوعامين، مع الإبقاء في الوقت نفسه على الأجل المتفق عليه بالنسبة لتبني (اليورو) في بداية عام ٢٠٠٢ في شكل عملات معدنية أو ورقية، كما أنه يمكن الاستفادة من ذلك لتحديد العمل بالعملة الموحدة ابتداءً من أول شباط وليس من أول كانون الثاني، وذلك لكي يجري التحول الصعب في الوقت نفسه مع الميزانيات وعمليات الجرد التي تتم عادة في بداية العام، وهذا التأجيل المحدد يمكن أن يستبعد سيناريو أزمة لامفر منها في حالة تأجيل مرتجل، أو غير محدد.

٣- الوحدة النقدية الأوروبية الكبرى، من أجل الحفاظ على المكاسب المشتركة المتمثلة بالسوق الموحدة، والنظرية القائلة بأن تواجد منطقة (يورو) واسعة النطاق تضم دولاً أعضاء من الجنوب سينجم عنها يورو ضعيف لاتزال في حاجة إلى إثبات إلا أنها ممكنة.

٤- الوحدة النقدية الأوروبية الصغرى، وهي الوحدة التي بدأ تطبيقها بـ /١١/ دولة أوروبية ابتداءً من ١٩٩٩/١/١، وعلى الرغم من انطلاقة هذه الوحدة فإن قلق دول جنوبها لايزال قائماً، لما تمثله من تهديد موجه إلى عملاتها، لأن كل تخفيض في قيمتها بالنسبة إلى (اليورو) مفروض من جانب الأسواق، ودون أن يتمكن النظام النقدي الأوروبي من منع وقوعه، سيؤثر بشكل خطير على النجاح النهائي للجهود التي بذلتها تلك الدول في السنوات الأخيرة لتطهير اقتصادياتها ومالياتها، وبالتالي سيكون انضمام هذه الدول لاحقاً للوحدة النقدية الأوروبية أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلاً، مما قد يترتب عليه احتمال حدوث انقسام ثنائي في الوحدة النقدية.

لكن لا بديل عن هذا السيناريو في ظل إطلاق العنان لأزمة خطيرة في صفوف الوحدة الأوروبية وتعريضها للخطر فيما لو تم تأجيل الوحدة النقدية إلى أجل غير مسمى، أو حتى تأجيلها إلى أجل محدد حسب السيناريو الثاني والذي ستواجه فيه السياسات النقدية تقلبات خطيرة، كما تواجه فيه الأوضاع الاقتصادية أزمات أكثر خطورة، وفيما لو طبق السيناريو الثالث قد تضع دول المجموعة في مأزق يورو ضعيف يكون أثره محدوداً في السوق المالية العالمية، ولن يؤدي الأهداف المرجوة من الوحدة، وأبرزها وجود عملة قوية منافسة تستطيع أن تعيد التوازن إلى النظام المالي العالمي الذي يهيمن عليه الدولار بمشكلاته وأزماته، كما كانت أوروبا مهددة في تأجيل الوحدة، بتعزيز النعرات القومية التي ستشكل خطراً أكبر مما لو قامت الوحدة.

لذلك لم يكن هناك من بديل لـ (السيناريو) الرابع على الرغم من خشية دول جنوب الوحدة الأوروبية، ومن الممكن تجنب أية محاذير محتملة لا يمكن أن تصل بالوحدة النقدية إلى الفشل، وإن كان يمكن أن تؤدي إلى بعض التغيير على الرغم

من حداثة الاتحاد ككيان مستقل وعلى الرغم من الاختلافات بين دول الاتحاد على العديد من القضايا، وصغر حجم السوق الأوروبية، وتحقيق النجاح يتطلب أكثر من مجرد اتفاق أو معاهدة لضمان استدامة الاتحاد النقدي وسلامته، فالوعي بالهدف، أو الأهداف وأهميتها على مستوى الحكومات الأوروبية مع الأحزاب المعارضة، ورجال الصناعة، والاتحادات التجارية، والمعاهد الأكاديمية، من شأنه أن يخلق التفاهم المشترك، ويذيب الفوارق التي تهدد الكيان الأوروبي الوليد.

وبإيجاز يمكن القول: إنه على عاتق أنصار الوحدة الأوروبية يقع عبء خلق جسم موحد يتحمل دوراً عالمياً مسؤولاً، دون الاختفاء بين الجدران، أو التعبير عن سياسات أنانية مغايرة للتوجهات العالمية، وعليهم أيضاً يقع عبء تطوير شؤون المجموعة الأوروبية الداخلية، في الوقت نفسه الذي يسعون فيه إلى التعامل مع المتغيرات الدولية، ومساعدة الدول الأكثر فقراً على التعامل مع هذه المتغيرات، وإذا استطاعت أوروبا أن تحقق الانسجام المطلوب بين الأهداف الأوروبية والاتجاهات العالمية فلعلها تدرك أنها ستعيش قرناً قادماً أفضل من قرننا الحالي، أما إذا أخفقت في تحقيق هذا الانسجام فإن أوروبا ستعاني من نتائج هذا الإخفاق، بل إن النتائج ستشمل معاناة دول أخرى[١] .

(١) بريطانيا وأوروبا، د. عمرو عبد السميع، الأهرام، ١٩٩٨/١١/١٣.



(اليورو) .. عالمياً

٤-١- مدخل:

لاشك بأن انطلاقة (اليورو) في ١٩٩/١/١ والاهتمام الذي لاقاه في الأوساط المالية والاقتصادية، بل الحماس الذي قابلته به هذه الأوساط في مختلف أسواق المال العالمية وفي آسيا بشكل خاص، هذه الانطلاقة ستخلق وضعاً جديداً في التوازونات النقدية العالمية، إذ ستتأثر عملات قوية، وربما تقوى به عملات أضعف، وتنتهي هيمنة الدولار الأخضر، ويصبح العالم قائماً على ثلاثة أعمدة مالية يمثلها (اليورو) والين والدولار، أو على الأقل سيقوم نظام نقدي عالمي ثنائي القطبين يقف على ركيزتي (اليورو) والدولار معاً، وهذا النظام النقدي العالمي الجديد سيكون له أثره على النظام الاقتصادي العالمي، بل وعلى قضايا أخرى عديدة.

يقول تقرير حديث لصندوق النقد الدولي[1] إن التعامل بـ (اليورو) سيفرض تحديات على اقتصاديات الدول المتقدمة سواء في أوروبا، أو أمريكا، أو آسيا، وتتناسب طرداً مع مقدار ارتباط اقتصاديات هذه الدول باقتصاديات دول الاتحاد النقدي، وبالتالي فإن ظهور (اليورو) كعملة مؤثرة في مجال التجارة الدولية سيكون له تأثير مباشر على أسعار صرف العملات الرئيسية الأخرى مثل الدولار والين إذ يبلغ حجم تعاملات منطقة (اليورو) ما نسبته ١٨,٦٪ من حجم التجارة العالمية، بينما تبلغ نسبة حجم التجارة الأمريكية ١٦,٦٪ واليابانية ٨,٢٪، وهناك بعض المؤشرات

---

(١) تحديات منطقة (اليورو)، صندوق النقد الدولي (دراسة)، الاتحاد، ١٩٩٩/١/٧.

على أن (اليورو) سيكون قادراً على الصعود أمام الدولار والاسترليني خلال السنوات القليلة القادمة، لكن من الممكن أن يتفوق عليه الين في حال بدأ الاقتصاد الياباني في الخروج من نفق الركود المظلم الذي يمر به منذ سنوات طويلة، ويمكن تفسير ذلك بأن الولايات المتحدة وبريطانيا وصلتا بالفعل إلى أعلى قمة في منحى الدورة الاقتصادية الخاصة بهما، حيث حقق الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص معدلات نمو مضطردة خلال السنوات الأخيرة، وحققت الولايات المتحدة أعلى مستويات ممكنة لاستغلال الموارد الخاصة لديها مقارنة بمنطقة (اليورو)، أما أثر (اليورو) على الأسواق الناشئة ولاسيما في شرق أوروبا وحوض المتوسط فسيكون إيجابياً، وستستفيد هذه الدول من الإجراءات التي ستتخذها دول الاتحاد الأوروبي لتحرير التجارة، وإزالة كافة القيود أمام تدفق الصادرات الأجنبية.

ومن أبرز التأثيرات الإيجابية على الدول النامية التي تربطها علاقات تجارية بأوروبا، أنها ستتعامل بعملة واحدة أكثر قوة، وأكثر استقراراً، وسيساعدها ذلك على التقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف بين تلك العملات، ويوفر فرصة مناسبة للتعامل مع سوق تجارية ومالية أكثر اتحاداً وانفتاحاً.

غير أن صادرات الدول ذات الاقتصاديات النامية يمكن أن تتأثر بشكل سلبي من استمرار السياسات الحمائية المتشددة التي تنتهجها دول الاتحاد على المنتجات الواردة إلى أسواقها.

ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي إلى أن القيمة الحالية لسعر (اليورو) أمام كل من الدولار والاسترليني ما تزال أقل إلى حد كبير من القيمة الحقيقية للعملة التي تمثل اقتصاديات إحدى عشرة دولة، لها من القوة ما جعلها من أكبر الاقتصاديات العالمية، إذ يبلغ ناتجها القوي حوالي /٦,٥١/ تريليون دولار، فيما يبلغ الناتج القومي الأمريكي حوالي /٧,٨/ تريليون دولار.

لكن الولايات المتحدة لاتزال تمثل حتى الآن المرتبة الأولى دولياً في وزنها الاقتصادي والمالي، دون أن يعني ذلك أنها يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية تحتل هذه المرتبة، بسبب الصعود المتوقع لـ (اليورو)، وبالعودة لتاريخ الوقائع الاقتصادية نلاحظ تدهور قوة العديد من العملات لأسباب سياسية واقتصادية، فقد كانت أهم خمس عملات في مطلع القرن العشرين هي: الذهب (الجنيه الاسترليني-الدولار-المارك-الفرنك) وحالياً لم يعد الذهب عملة، كما أن الجنيه انكمش من كونه عملة الإمبراطورية البريطانية ليصبح عملة المملكة المتحدة، حيث فقد ٩٨٪ من قوته الشرائية، التي كان يتمتع بها عام ١٩٠٠، أما الدولار فهو اليوم أقوى عملة في العالم مع أنه خسر أكثر من ٩٠٪ من قوته الشرائية، وانطمس المارك إثر تضخمين اثنين في عامي ١٩٢٣-١٩٤٥، كذلك الفرنك الفرنسي، إذاً التجربة العادية للعملات في القرن العشرين تتلخص بفقد القيمة، وغالباً حتى الصفر، وإلى الانكماش من حيث أهميتها الدولية[١] .

أما العملة العالمية الوحيدة الآن هي الدولار، أما (اليورو) فيمكن اعتباره محاولة لخلق دولار للمنطقة الأوروبية، ولكن مثل بقية العملات فقد خسر الدولار قوته الشرائية، فهو ليس جيداً لتخزين القيمة والحفاظ عليها، و لم يؤمن استقراراً اقتصادياً داخلياً لا في هبوط الثلاثينيات، ولا في تضخم السبعينيات، وفي (مانيلا) وقعت عام ١٩٩٢ (الصين واليابان وهونغ كونغ وماليزيا و كوريا الجنوبية وتايلاند وأندونيسيا والفلبين وسنغافورة) على اتفاقية دمج عملاتها، وكان يمكن أن تكون قوية لولا الانهيار الآسيوي، كما أن العملات الأوروبية واجهت تجربة سيئة في هذا القرن.

لذلك فالسؤال المطروح، إذا كان (اليورو) يحتل قوة مالية صاعدة، فإلى أي حد سيؤثر على الوضع المالي والاقتصادي العالمي؟ وما هي عوامل قوته،

(١) اسألوا آسيا إذا كان (اليورو) عملة آمنة، ترجمة بديع عفيف، عن الصنداي تايمز، تشرين ١١/٧/١٩٩٨.

وإمكانات المنافسة التي يتمتع بها تجاه الدولار بشكل خاص؟ وهل سينهي حقيقة الهيمنة المالية الأمريكية؟

لقد تغير وضع كل العملات حتى القوية منها مع مطلع اليوم الأول من عام ١٩٩٩، فإلى أي مدى سيكون هذا التغير مؤثراً في حركة الأسواق الاقتصادية العالمية.

٤-٢- الوضع العالمي للدولار:

لايزال الدولار الأمريكي يلعب الدور الرئيسي في المعاملات التجارية الدولية، كما لا يزال الاحتياط الرئيسي للمصارف المركزية في مختلف دول العالم، أيضاً لاتزال أزمات الدولار تؤثر على أسواق المال العالمية وبورصاتها، واقتصاديات الدول.

فالدولار يهيمن منذ نحو نصف قرن من الزمان على النظام المالي الدولي، وبسبب الاستعمال المكثف له في جميع أنحاء العالم كعملة دولية، بما يتضمن ذلك من وظائف العملة المختلفة من خزن للقيمة، إلى تحويل للثروة، وتسعير السلع والخدمات، فقد اكتسب أهمية تفوق بكثير حجم الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي في العالم، حيث لايتجاوز الناتج الأمريكي ١٧٪ في إجمالي الناتج العالمي، غير أن الدولار يشكل ٥٦٪ من احتياط العملات الأجنبية في العالم، و٤٨٪ من فواتير الصادرات العالمية و٨٤٪ من عمليات تبادل العملات الأجنبية الثنائية الدولية[1] .

صحيح أن قيمة الدولار تتدهور مقارنة بالين الياباني والمارك الألماني، ولكن دوره بوصفه النقد الاحتياطي في العالم كله باق على حاله، ولايزال متربعاً على عرش المال في العالم، لأنه لا توجد حتى الآن أية عملة تستطيع منازعته على هذا العرش، كما أن الأمم المتحدة وكل أجهزتها المالية التي أنشأتها تخضع للنظام النقدي العالمي القائم

(١) (اليورو) يهدد الدولار، عبد الحميد الكفائي، الحياة، ١٩٩٨/٥/٢٢.

حتى الآن والذي يهيمن عليه الدولار، ويشبه بعض المراقبين وضع الدولار وسطوته العالمية، التي من الصعب أن تهتز قبل عقدين من الآن على الأقل باللغة الإنجليزية، التي لاتزال لغة التفاهم بين الشعوب، وتتمتع بجاذبية خاصة من الصعب الانفكاك منها[1] والدولار سيبقى كذلك على الرغم مِمَّا ينطوي عليه من مشكلات تعيق جاذبيته مثل الديون،والعجز الكبير في الميزانية،إضافة إلى أن الكثير من الأزمات الاقتصادية والنقدية العالمية تعود أسبابها إلى تعملق الدولار وإفراده بزمام التبادل التجاري العالمي، كما أن ارتباط العديد من مشكلات العالم الثالث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالدولار من خلال صندوق النقد الدولي وشروطه التي يفرضها لقاء تقديم القروض بهذه العملة، جعلها لاتشعر بالراحة والاطمئنان له، لكن القوة التي تقدم له الدعم الكافي لتستمر جاذبيته وهيمنته وتمثل عناصر القوة التي يستند إليها على الرغم من كل شيء هي ما يلي:

١- الحجم الاقتصادي.
٢- الأسواق المالية المتطورة.
٣- الميراث التاريخي.
٤- القوة العسكرية والسياسية وغياب المنافسة.

وقد أجرى المعهد الدولي لتطوير الأعمال في مدينة بازل السويسرية بحثاً، عام ١٩٩٨ قارن فيه بين القوة المالية وانفتاح الأسواق الرئيسية لـ /٤٦/ بلداً، والتبدلات التي طرأت على عوامل قوتها، إضافة إلى مستوى الهيكليات، والتأهيل، مقارنة بالعام ١٩٩٧ فكانت النتيجة كما يلي:

في عام ١٩٩٧ احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى تلتها الدول التالية: ٢- سنغافورة، ٣- هونغ كونغ، ٤- فنلندا، ٥- النرويج، ٦- هولندا،

(١) لغة الدولار طريقة للتفاهم بين الشعوب، ج.ل. فرانكل فوريس افيرز، ترجمة السياسة، ١٩٩٦/٢/٢٩.

٧- سويسرا، ٨- الدانمارك، ٩- إيرلندا، ١٠- كندا، ١١- بريطانيا، ١٢- لوكسمبورغ، ١٣- نيوزلندا، ١٤- ألمانيا.

وفي عام ١٩٩٨ استمرت الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى بينما تقدمت هولندا، واللوكسمبورغ، وتراجعت فنلندا وإيرلندا، وقد جاء الترتيب كما يلي:
١- الولايات المتحدة الأمريكية، ٢- سنغافورة، ٣- هونغ كونغ، ٤- فنلندا، ٥- النرويج، ٦- سويسرا، ٧- الدنمارك، ٨- لوكسمبورغ، ٩- كندا، ١٠- إيرلندا، ١١- بريطانيا، ١٢- نيوزلندا، ١٣- ألمانيا.

ويلاحظ مما سبق أن بقية الدول المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية تنضم في معظمها لمجموعة الاتحاد الأوروبي، التي ستكون المرشحة الأولى لمنافسة الدولار على عرشه وتنتزع منه سطوته، خاصة وأن الثقة بالدولار كنقد عالمي تعرضت للاهتزاز في أكثر من أزمة أصابت بعضها حتى الدول الصناعية الأوروبية واليابان أشدها أزمة ١٩٩٤-١٩٩٥، عندما تدهورت قيمة الدولار بشكل كبير، والتي أكدت بنسبة ما أن الدولار قد نفذ دوره كنقد احتياطي وكمخزون للقيمة، وتوجهت الأنظار آنذاك إلى عملات أخرى مثل الين والمارك، والفرنك السويسري، وفي ضوء الوقائع المستجدة على الساحة المالية العالمية اليوم بعد (اليورو) فإن الهروب إليه من الدولار أصبح شبه مؤكد، ولاسيما أن كثيراً من دول العالم تتطلع إلى الانعتاق والتحرر من أي شكل من أشكال السيطرة الأمريكية، نظراً لأن الولايات المتحدة اليوم لاتتمتع بأية سمعة طيبة يمكن أن تخلق أية رغبة في التعامل معها، وبالطبع للموضوع جوانب سياسية واضحة، ولذلك وعلى سبيل المثال كانت الدول المعادية للسياسة الأمريكية أول من أعلنت أنها ستتعامل بـ (اليورو) مثل إيران.

٤-٣-١- من أجل نظام نقدي عالمي جديد:

بعد نزول (اليورو) إلى الأسواق ودخوله مجال التبادلات التجارية، وبعد أن

صار يشكل رقماً في حسابات المودعين، فإن النظام الاقتصادي والنقدي العالمي الذي تم وضعه في قرية (برتيون وودز) الأمريكية ليخدم مصالح المنتصرين في الحرب العالمية الثانية ويقسم بينهم ثروات العالم تحت شعار الدولار المنتصر الظافر(١) صار موضع شك، خاصة بعد أن تكررت الأزمات النقدية والاقتصادية العالمية التي كان الدولار وراء بعضها، أو تأثرت قيمة العملات الوطنية للعديد من الدول بسبب هذه الأزمات فأصابتها مقتلاً، ولعل أولى الدعوات التي انطلقت لضرورة تعديل هذا النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وامتلكت دون غيرها حق التصرف من خلاله، وحتى تعديله لمصالحها، كما حدث أوائل السبعينيات عندما فصلت العلاقة بين الدولار والذهب، أولى هذه الدعوات جاءت على لسان الرئيس الفرنسي الأسبق (شارل ديغول) الذي وقف معه فيها بعض الساسة الفرنسيين الآخرين أمثال (ميشال جوبير) والرئيس الفرنسي الحالي (جاك شيراك)، وكان الرئيس (ديغول) قد شكك في أكثر من مناسبة في عدالة هذا النظام، ودعا مراراً إلى ترجيح كفة عملة أوروبية مقتدرة لمنافسته، وها هو (اليورو) اليوم يولد ليكون المنافس الأقوى للدولار، وليعمل على تصحيح المعادلة المختلة بوجود نظام مالي عالمي ذي قطب وحيد تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ودولارها، فتتحكم بسائر العالم وثرواته وإخضاع اقتصاداته لمشيئتها.

لذلك تميزت ردود الفعل بالترحيب في مختلف دول العالم، ففي بلدان (أوبك) بدأت الدول المصدرة للنفط من جديد في التفكير بربط أسعار النفط بسلة من العملات بدلاً من الاعتماد على عملة واحدة لها تقلباتها هي الدولار الأمريكي، ويقول بعض المحللين: إن بعض هذا الاعتماد الذي لم يكن هناك مناص منه حتى الآن جعل الدخل الحقيقي لمصدري النفط العربي عرضة في أحيان كثيرة للتلاعب تبعاً لمصالح كبار المسؤولين.

(١) (اليورو) أم الدولار أيهما تختار، د. أحمد القديدي، البيان، ١٩٩٨/١١/٢٧.

لذلك يرى بعض المحللين أن (اليورو) سيتيح للدول المصدرة للنفط، فرصة التسعير بـ (اليورو)، الذي يتميز بسهولة الاستخدام، وهو ذو قوة تفوق قوة الدولار.

كما يمكن أن يحمي التسعير بـ (اليورو) أسعار النفط من أية تقلبات أو تخفيضات يمكن أن تلجأ إليها الولايات المتحدة لكسب المنافسة مع (اليورو).

وفي الصين تبدو مشاعر الصينيين مختلطة، إذ ترحب بظهور بديل للدولار القوي، لكنها تشعر بالقلق من التقلب وتزايد المعاملات داخل أوروبا على حساب التجارة مع الخارج، وقال مصرفي أجنبي في (شنغهاي): "أعتقد أن الصينيين يدركون أن (اليورو) أفضل لأوروبا منه للصين، لذلك ستتعامل الشركات الصينية مع نظيرتها الأوروبية التي أصبحت أكثر قدرة على التنافس، وستزيد التجارة داخل أوروبا على الأرجح وربما على حساب الدول الأخرى)، ونقل عن مدير مؤسسة الشؤون المالية الدولية التابعة للمصرف المركزي الصيني: "أن على الصين أن تعيد إرساء وضعها في السوق الأوروبية"، وقد بدأت الصين فور انطلاقة (اليورو) التعامل وفتح الحسابات المصرفية به، علماً أنه تم تحديد سعر (اليورو) بـ /٩,٦٨٠٥/ يوان /١,١٦٩١/دولار لكل مئة يوان، وحددت الصين سعر الفائدة بالنسبة لعام واحد على الودائع الثابتة بـ (اليورو) عند ٢,١٨٧٥٪ أو على القرض لمدة عام عند ٤,٣١٢٥٪، لكن الصين تخشى منافسة السوق الأوروبية لصادراتها بالأسواق الخارجية، ولاسيما جنوب شرق آسيا في حال تخفيض الشركات الكبرى لأسعار صادراتها، نظراً لقدرتها على التكيف مع الأسواق الجديدة.

ويقول خبراء اقتصاديون مسؤولون في مجال النقد: "إن المستثمرين الآسيويين ينتظرون منذ وقت طويل بديلاً للدولار عملةً احتياطيةً رئيسية لأن نجاح (اليورو) يعني للدول الآسيوية الحرية في تحويل جزء كبير من أموالها إلى خارج نطاق الدولار، خاصة بعد أن خسروا مئات المليارات من الدولارات بسبب تركيز استثماراتهم

بالدولار"، لذلك يتوقع (ماساو سوزاكي) أستاذ الاقتصاد في جامعة (سانشوا) اليابانية أن يحوِّل رجال الأعمال الكثير من استثماراتهم إلى (اليورو)، ويؤيده في ذلك مسؤولون ماليون يابانيون للابتعاد قدر الإمكان عن المخاطر المرتبطة بعملة واحدة، خاصة وأن اليابان التي تملك أكبر احتياطي رسمي من العملة الصعبة المقدرة بـ /٣٢٥,٥٦٩/ مليار دولار، منيت بخسارة فادحة بلغت /٨١/ مليار دولار بسبب انخفاض قيمة الدولار في نهاية آذار ١٩٩٧، اما الاحتياطيات الأجنبية لدول آسيا والمحيط الهادي مجتمعةً عدا اليابان فقد بلغت في نهاية عام ١٩٩٦ /٤٨٨,٢/ مليار دولار مقابل /٤٩٧,٦/ مليار دولار لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، لذلك يتوقع أن تتجه الدول الآسيوية لتقليص استثماراتها واحتياطاتها بالدولار الأمريكي، وفي هذا المجال يتوقع رئيس المصرف المركزي الألماني أن يكون (اليورو) أكثر جاذبية لإدراجه في محافظ الاستثمارات الدولية، مع ما يمكن أن ينتج عن ذلك من تغيير في موازين القوى وصعود القطب النقدي الأوروبي.

وفي إيران دعا مسؤول مصرفي إيراني رجال الأعمال الإيرانيين إلى التعامل بـ (اليورو) من الآن فصاعداً من أجل تخفيف اعتماد إيران على الدولار، وأعلن مدير مصرف صادرات إيران أن (اليورو) سيقود إلى خفض الموارد التي ستستوردها إيران وفتح المجال أمام زيادة الصادرات النفطية الإيرانية.

أيضاً أعلنت كوبا ودول الكتلة الشيوعية السابقة أنها ستبدأ تعاملها بـ (اليورو).

أما بالنسبة للوطن العربي فقد قررت دول مثل مصر ولبنان وبعض دول المغرب العربي والخليج بدء التعامل بـ (اليورو) فور انطلاقته وفتحت المصارف حسابات لمن يرغب دون أن يكون هناك ثمة دعوات حكومية في هذا المجال، وإن كانت هناك بعض التصريحات قد أشارت إلى أن (اليورو) سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المصرية.

أما بالنسبة للأوروبيين فقد رأوا أن إطلاق (اليورو) هو تصحيح لشذوذ في الوضع النقدي العالمي الذي يسيطر فيه التعامل بالدولار حتى على نسبة كبيرة من المبادلات التجارية بين دول أوروبا مع بعضها البعض، لذلك فإن أبرز الآثار التي ينتظر أن تنجم عن بدء العمل بـ (اليورو) التحول الذي سيطرأ على النظام النقدي العالمي، ليصبح نظاماً ثنائي العملة، بديلاً عن النظام الذي سادته عملة واحدة لما يقرب من خمسين عاماً احتل فيه الدولار مكانة عملة التبادل التجاري والاحتياطي الدولي في غالبية دول العالم، وقد استحوذ على ١٦,٦٪ من حجم التجارة العالمية، و٦١,٥٪ من مجموع الاحتياطات الدولية للمصارف المركزية حول العالم، كما أن الدولار الذي يشكّل عملة التسعير في مجال التجارة الدولية يستحوذ على نسبة ٤٢,٥٪ من عمليات إيفاء الصادرات العالمية، وهذا الأثر المنتظر لـ (اليورو) بإنهاء حالة تفرد الدولار بالهيمنة المالية على أسواق العالم ومصارفها وتعاملات الدول سينجم، عن المكانة التي تتمتع بها الدول الإحدى عشرة الأوروبية التي بدأت التعامل بالعملة الموحدة، وما يمكن أن تفرضه قوتها الاقتصادية والمالية في أسواق المال والاقتصاد في العالم، إضافة إلى الاستجابة الدولية التي رحبت بإطلاق (اليورو)، وللتدليل على حجم وقوة منطقة (اليورو) اقتصادياً نشير إضافة إلى ما سبق أن حجم تجارتها الخارجية بلغ عام ١٩٩٧ حوالي /٧٦٥/ مليار دولار، وهو ما يشكل نحو ١٨,٦٪ من حجم التجارة العالمية، في حين أن نسبة ما تشكله الولايات المتحدة الأمريكية هو بحدود ١٦،٦٪، واليابان بحدود ٨,٢٪.

ولجهة الإنتاج يفيد التذكير بأن حجم الناتج المحلي لمنطقة (اليورو) بلغ في العام ذاته حوالي /٦,٥١/ تريليون دولار، وهو ما يشكل نحو ١٩,٤٪، من حجم الإنتاج العالمي، أما حجم الناتج الإجمالي الأمريكي فقد بلغ نحو /٨/ تريليون دولار، أي مانسبته ١٩,٦٪ من حجم الإنتاج العالمي، وفي اليابان بلغ ما نسبته ٧,٧٪.

لذلك كان الترحيب الأوروبي بانطلاقة (اليورو) حاراً، فقد أكد المستشار الألماني (شرودر): "أن أوروبا سوف تسيطر على تحديات العولمة بالعملة الجديدة، وأن (اليورو) هو مفتاح أوروبا للقرن الحادي والعشرن وأشار إلى أن زمن البلدان التي تسعى للبقاء وحدها اقتصادياً ومالياً قد ولى" وإن "مستقبل أوروبا يبدأ مع بداية شهر كانون الثاني ١٩٩٩"[١] .

وقال الرئيس الفرنسي (جاك شيراك): "إن (اليورو) سيزيد القوة المالية لفرنسا التي عليها أن تكون مرنة لتحقيق أكبر استفادة من (اليورو)"، وأكد أن "(اليورو) سيجلب إمكانات استثمارية جديدة ووظائف جديدة".

وقال وزير المالية الفرنسي: "إن يوم /٣١/ كانون الأول ١٩٩٨ هو أحد أهم أيام القرن العشرين"[١].

وهنأت إيطاليا نفسها على كونها عضواً مؤسساً في العملة الأوروبية الموحدة، وأن إيطاليا بإنجاز عملية الدخول إلى (اليورو): "أكدت أنها أرض المعجزات"[١].

وقال رئيس وزراء (لوكسمبورغ) (جان كلود يونكر): "إن العملة الأوروبية الموحدة ليست هي الهدف النهائي، بل فقط جزء من عملية اندماج عميقة"، وأشار وزير المالية الإسباني إلى أن "يوم الانطلاق يعتبر يوماً مميزاً جداً بالنسبة لإسبانيا، وسيكون أداة لتحسين معدلات العمالة في إسبانيا، أما (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية فقد قال: "إن (اليورو) ليس مجرد أداة نقدية، إنه سيزيد من وجود أوروبا على الساحة الدولية".

وتوقعت اليونان أن تنضم إلى العملة الموحدة التي رأت فيها فوائد وإيجابيات هامة مطلع شهر كانون الثاني ٢٠٠٠.

(١) أخبار يومية صحف متفرقة، الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني ١٩٩٩.

هـذه المواقـف الإيجابيـة في مجملهـا تؤكـد أن الـدول الـ /١١/ الـتي أقلعـت بـ (اليورو) لن تتخلى عنه، وهي مصممة على أن تكون أوروبـا ذات ثقـل ووزن له فعله وأثره في الوضع الاقتصادي والمالي الـدولي، الـذي يقـوم حتـى الآن على قطب مالي وحيد، يمثله الدولار، لذلك فقد أعلن أيضاً (تيبودي سيلغي) المفـوض الأوروبي للشؤون النقدية أن: "أوروبا أكـبر قـوة تجاريـة في العـالم، سـتكون لهـا عملتها الخاصة، وستتمكن من خلال عملتها الخاصـة مـن إعـادة تشـكيل النظـام النقدي العالمي بهدف إعادة التوازن إليه وتحقيق استقرار أكبر، ونمو عالمي أكـبر". وهذا ما أكده أصحاب شركات يابانية في تعليقات لهم في الأيام الأولى لانطلاقـة (اليورو)، وأكدوا أن (اليورو) شـيء مرغـوب فيـه لـدى الجميـع، نظـراً لأهميتـه كعامل من عوامل الاستقرار المالي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية نشرت تحليلات أشارت إلى أن هناك احتمـال قوي في أن (اليورو) الذي يضم /١١/ عملة بينها عدد من العملات القويـة مثـل المارك الألماني والفرنك الفرنسـي سيكون منافساً للـدولار، وفي حـال اسـتطاع (اليورو) أن يكسـب ثقـة المصـارف المركزيـة والمستثمرين في جميـع أنحـاء العـالم كعملة صعبة سيزداد عدد المصـارف والـدول الـتي ستسـتخدمه كاحتيـاطي، ممـا سيفقد الدولار جاذبيته.

واتسمت ردود الفعل الأمريكية بشكل عام بالتناقض قبل وبعد انطلاقة (اليـورو)، فقد سبق للرئيس الأمريكي (كلينتون) أن أعلـن تـأييده للخطـوة الأوروبيـة ووصفهـا بالإيجابية، لكنه دعا إلى ضرورة فتح الأسواق الأوروبيـة أمـام السـلع الأمريكيـة، أمـا رئيس مجلس النواب الأمريكي (جينجريتش) فقد وصف الخطوة الأوروبية: "بالمقامرة غير العادية"، أما رئيس مجلس المصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك فقد نقل عنـه غـداة التعـامل بــ (اليـورو) قولـه: "إن ظهـور منـافس للـدولار علـى السـاحة العالميـة

سيفرض الانضباط على السياسات المالية والنقدية في الولايات المتحدة الأمريكية"، لكنه رفض فكرة أن تكون علاقة أسعار الصرف بين الدولار و(اليورو) محدودة في هامش معين وأكد: "أن ذلك ليس واقعياً، وأن أفضل شيء بالنسبة إلى منطقة (اليورو) هو أن تدير اقتصادياتها بشكل صحيح، وأن واشنطن لن تتدخل مباشرة في سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية ما لم تحدث أزمة"، وجرى تلويح بإمكانية خفض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى ومن بينها (اليورو) لضرب الاقتصاد الأوروبي وعملته الموحدة والتشكيك بمصيره.

أما بعض أصحاب الشركات فقالوا: "إن الشركات الأمريكية قوية إلى الدرجة التي لاتخشى فيها أي تأثير معاكس من بزوغ فجر (اليورو)"، ورأى آخرون أن الشركات الأوروبية ستصبح أكثر منافسة، وستتمكن من دخول مجالات أكبر.

ولمناقشة مدى إمكانية (اليورو) وتغيير موازين القوى وعلاقات المال في المرحلة الأولى والعلاقات الاستراتيجية عبر ضفتي الأطلسي على المدى المتوسط، نظم مركز رصد الشؤون الدولية التابعة لجامعة (هارفارد) حلقة بحث بالتعاون مع المجلس الخاص بالعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، وفي حلقة البحث هذه قال (أوين هاريس) وهو دبلوماسي أوسترالي سابق وناشر لمجلة أمريكية تحمل عنوان (المصالح الوطنية) أنه من الأفضل لـ (اليورو): "نجاح نصفي وفشل نصفي"، وقال مصرفي أوروبي: "إن (اليورو) سيجلب توازناً أفضل في أسلوب رد فعل كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية".

ويبشر الخبير الاقتصادي (فردبير غستين) في دراسة مستفيضة نشرها في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية بعنوان: "الدولار و(اليورو)" بانتهاء عصر هيمنة الدولار بعد ظهور (اليورو)، وأن التغيير من نظام مالي عالمي أحادي القطب مبني على الدولار إلى نظام مالي ثنائي القطب مرتكز على الدولار و(اليورو) سوية،

بحيث يمكن أن يصل كل منهما إلى حصة ٤٠٪ من الصفقات المالية الدولية، هو شيء إيجابي ويؤشر إلى نظام ثنائي القطبين مع اليابان كشريك صغير وسوف تبلغ حصة دول الاتحاد الأوروبي ٣٠٪ من التجارة العالمية، أما حصة الولايات المتحدة الأمريكية فستبلغ ٢٩٪، من حجم الناتج الإجمالي فستكون حصة دول (اليورو) ٣٠٪ مقابل ١٧٪ للولايات المتحدة الأمريكية.

أما (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية فيرى أنه سيكون لـ (اليورو) دور في الإجراءات النقدية إلى جانب الدولار، وسيوفر استقراراً في الأسواق المالية التي يتنازعها الدولار والين.

وأكدت دراسة لوزارة التجارة المصرية و تم نشر بعض مقتطفات منها(١) ، أنه من المتوقع أن يصبح النظام المالي العالمي نظام ثنائي الأقطاب، محوراه الدولار و(اليورو) معاً، و ستحدث تغيرات كبرى في المؤسسات الدولية مثل مجموعة الدول الصناعية الكبرى، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، خاصة أن (اليورو) سيعكس العديد من الجوانب الإيجابية، ويأتي في مقدمتها وجود عملة دولية مستقرة ذات مصداقية مدعومة بمصرف مركزي أوروبي مستقل يساهم في تحقيق الاستقرار المالي المنشود لتلك الدول.

وتتوقع الدراسة أن يتأثر الدولار الأمريكي سلبياً بسبب ظهور العملة الأوروبية الموحدة، و سيشكل (اليورو) تهديداً صارخاً لقوة الدولار و مركزه كاحتياطي نقدي وعالمي، سواء في محافظ المصارف الأوروبية أو غير الأوروبية على حد سواء.

وهذه التحليلات تلاقي قبولاً لدى بعض المتخصصين في أسواق تبادل العملات الأجنبية الذين يرون أن (اليورو) سينهي سيادة الدولار لمصلحة نظام مالي متعدد الأقطاب أكثر تناسقاً وانسجاماً.

(١) هل يسحب البساط من تحت الدولار، أحمد ضيف الدين، البيان، ١٩٩٨/٦/١١.

- لكن هل ستسمح الولايات المتحدة بذلك؟.

إن (اليورو) لابد أن يفرض تغييراً عميقاً في بنية الاقتصاد العالمي، وهو ما ينعكس في النهاية على هياكل السياسة المالية والاقتصادية الدولية بتوازنات جديدة، وتزداد تأثيرات (اليورو) ومكانته ترسخاً مع اتساع مجالات الاستثمار من خلاله، وزيادة اعتماد المصارف المركزية العالمية عليه تداولاً وتخزيناً لتجنب الخسائر الناجمة عن انخفاض وتقلبات العملات الأخرى، وستتناسب قوة الدور الذي سيلعبه (اليورو) في النظام النقدي العالمي طرداً مع ما سيحققه على الساحة المالية والاقتصادية العالمية، وسيشكل قوة اضافية إيجابية في التوازنات الدولية، تنهي حالة القطب المالي العالمي الأحادي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية وعملتها الخضراء، والتي قد تشعل حرباً اقتصادية باردة، أو متأججة بين رأسي حربتي القطبين الجديدين.

ولكن وحسب الألماني الأصل (هارتموت فيشر) أستاذ الاقتصاد في جامعة (سان فرانسيسكو) فإن الخلافات السياسية التي بدأت تظهر حول سلطات ودور المصرف المركزي الأوروبي في اقتصاديات الدول الأعضاء لا تشجع لاكتساب (اليورو) الثقة بالسرعة المطلوبة.

٤-٣-٢- حرب الدولار/(اليورو):

رسمياً الولايات المتحدة الأمريكية مع (اليورو)، وحسب تصريحات المسؤولين الأمريكيين فإن (اليورو) ضعيف لاينسجم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مستثمر خارجي في أوروبا، غير أن الأوروبيين يشكون في مصداقية ذلك، ويرون في مثل هذه التصريحات نوعاً من الدبلوماسية، وقد كان للأمريكيين دور سلبي في عملية الاندماج الأوروبي، وساهمت سياساتهم النقدية خلال العقود الثلاثة الماضية في العديد من الأزمات المالية التي كان لها أثرها السلبي على عملية الوحدة الأوروبية، و ربما كان من حسن حظ الأوروبيين أن الأمريكيين يشكون

في نجاح (اليورو) وإلا لكانوا أقاموا الدنيا وأقعدوها، ولكانوا بدؤوا بتدبير الخطط الكفيلة بتأخيره أو إفشاله، غير أنهم لايريدون إظهار شكوكهم على حد تعبير (جون فينوكر) الناشر السابق لصحيفة (انترناشيونال هيرالد تريبيون)[١] .

وأطلق بعض المحللين الاقتصاديين الأمريكيين على إعلان التعامل بـ (اليورو) بأنه مغامرة كبيرة قد تؤدي إلى تصدع كامل لكل ما أنجزته أوروبا في العقود الماضية كنوع من التشكيك بنجاحه.

وكان من المتوقع أن يكشف وصول العملة الأوروبية الموحدة إلى الأسواق وبدء التعامل بها، الموقف التقليدي المتأرجح لواشنطن حيال الوحدة الأوروبية، لكن ذلك لم يتم، واستمرت في بعض الأحيان اللهجة الدبلوماسية بالقول: "إنه ليس هناك ما يدعو للقلق"، وأحياناً الاعتراف أن التأثير يمكن أن يقع إذا لم تستجب واشنطن للواقع الجديد بسياسات جديدة كما قال (روبرت روبين) وزير الخزانة الأمريكي: "(اليورو) لن يشكل أي تهديد للدولار في حال تمكنت الحكومة الأمريكية من انتهاج سياسة على صعيد الموازنة تستطيع إبقاء العملة الخضراء محور جذب للمستثمرين الأجانب".

ويقرر (لوران سامرز) مساعد (روبين): "أن الدولار سيبقى عملة احتياط دولية، مع الاعتراف بأن (اليورو) لابد أن يجذب بعض الرساميل".

ويضيف: "في نهاية الأمر سيعتمد وضع الدولار في النظام المالي على تطور الأحداث هنا أكثر من تطورها في الخارج، فإذا تمسكنا بسياسات قوية وذات مصداقية سيبقى الدولار عملة قوية".

وفي أحيان أخرى يعلن بعضهم أن المنافسة لابد قادمة مثل (فرد برغستن) مدير مؤسسة الاقتصاد الدولي في واشنطن الذي أكد: "أن (اليورو) سيبدأ سريعاً

(١) هل يرى الأمريكيون في (اليورو) عنصر لتهديد مصالحهم، د. إبراهيم علي محمد، الحياة، ١٩٩٨/٥/٢٧.

بمنافسة الدولار كأداة احتياط دولي"، واعتبرت صحيفة (وول ستريت جورنال): "أن (اليورو) قد يشكل خطراً على الدولار حتى لو استفادت الشركات الأمريكية من هذا المدى النقدي الجديد في أوروبا، لكن الأوروبيين لن يعملوا على استخدام سعر الصرف بين (اليورو) والدولار كسلاح تجاري"[١] .

لكن الوضع الاقتصادي المالي الجديد لمنطقة (اليورو)، لاشك سيزعزع الوضع الاقتصادي المالي القائم في العالم، بل إن السؤال المطروح هو:

- هل يكتفي (اليورو) بمنافسة الدولار، أم إنه سيأخذ مكانه؟. وفي أي صف يمكن أن يكون هذا المكان؟. في الصف الأول، أم في الصف الثاني؟.

والجواب بالتأكيد يتوقف على قوة الاقتصاد الأوروبي، وحسن ممارسة السياسة النقدية من قبل المصرف الأوروبي الجديد؟.

إن الوضع الاقتصادي الحالي لمنطقة (اليورو) يؤهله لأن يحتل موقعاً هاماً في الخارطة الاقتصادية العالمية، سواء لجهة عدد السكان، أو الناتج المحلي الإجمالي، أو حجم المبادلات التجارية الخارجية، أو النمو المتحقق... إلخ، و بالتأكيد فإن انضمام بريطانيا واليونان والدانمارك والسويد لاحقاً سيزيد من قوتها الاقتصادية، وسيوفر فرصاً أفضل لأية منافسات قادمة سواء في الأسواق المالية أو غيرها، لكن بعض التحليلات الاقتصادية تشير إلى أن (اليورو) يحتاج لبضع سنوات قادمة كي يستطيع تثبيت أقدامه في السوق الاقتصادية المالية العالمية، في حين ترى تحليلات أخرى أن كل عوامل القوة متوفرة لأن يحقق (اليورو) ما يطمح إليه من تواجد فاعل ومؤثر في الأسواق، ومن إعادة التوازن المفقود للنظام النقدي العالمي المختل بفعل سيطرة عملة وحيدة عليه، وخاصة إذا ما علمنا أن قوة الدولار تكمن ليس

---

(١) وكالات صحفية، ١٩٩٩/١/٦.

في قوته الاقتصادية، بل في القوة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في العالم، وقد تراجعت هيبة هذه القوة كثيراً خلال السنوات الأخيرة على الرغم من عرض عضلاتها في الخليج العربي، وضد الشعب المحاصر في العراق، كما أن الولايات المتحدة شهدت عجزاً تاريخياً في ميزان المدفوعات، وتزايداً حاداً في البطالة، لذلك فإن ما يظهر من قوة للدولار لاتكمن في اقتصاد قوي، بل في ضعف الآخرين، ولعل هذا ما عبر عنه وزير خارجية بلجيكا عندما قال تعليقاً على ضرب الولايات المتحدة للعراق يمكن أن ينسحب على أكثر من الجانب السياسي الذي كان مناسبة التعليق: "إن الأمريكيين أقوياء بسبب ضعفنا وانقسامنا نحن الأوروبيين".

وبالتالي فإن هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، إضافة للسبب السياسي والعسكري الذي تشكله واشنطن، بسبب أنه العملة الوحيدة التي يبدو لها حجم ظاهر وثابت، مما يجعلها محل ثقة المتعاملين في الأسواق العالمية، وقد وجدت دول أوروبا الغربية أن بدء تعاملها بـ (اليورو) سيحقق لها عناصر قوة ذاتية هي بحاجة إليها لتحقيق انعتاقها السياسي والاقتصادي، وإنهاء عقود من الهيمنة الأمريكية عليها، وهذه القوة الجديدة حسب بعض التحليلات لم تأخذ حقها حتى الآن من التحليل الذي كان يتوقف فقط عند الجانب الاقتصادي، مع أنها ذات جوانب سياسية هامة، لذلك فإذا كان الدولار يستمد قوته من القوة السياسية للولايات المتحدة، فإن هذه القوة السياسية الأوروبية الكامنة وراء قوتها الاقتصادية الجديدة لا يمكن تجاهلها، ولابد أن التحليل الدقيق سيكشف بما لا يدع مجالاً للشك بأن العملة الجديدة ستكون بمثابة انهيار جديد لجدار كبير، أكبر حجماً من انهيار جدار برلين، وما تبعه من تشكيل خارطة سياسية واقتصادية عالمية جديدة[1] .

ونظراً للدور السياسي وقوة الترسانة العسكرية للولايات المتحدة، وغياب أية

(١) (اليورو) والدولار.. المواجهة، مصدر سابق.

عملة أخرى يمكن أن تكون عملة دولية، مهما بلغت قوتها محلياً، كالين، أو المارك، أو الفرنك الفرنسي، اكتسب الدولار قوة تاريخية تضخمت بعد الدور الذي لعبته الولايات المتحدة خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وأثنائها.

لكن وبانطلاقة (اليورو) ستتغير موازين، وستدخل اعتبارات جديدة إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من أرقام تبين أن الفارق في الناتج القومي لكل من منطقة (اليورو)، والولايات المتحدة غير كبير، بل إن الناتج القومي الأوروبي في حال انضمام الدول الأربع الأخرى المتبقية لمسيرة (اليورو)، سيصبح أكبر، وستتفوق أوروبا مجتمعة على أمريكا كثيراً، إذ إن حجم الإنتاج الإجمالي المحلي لأوروبا هو بحدود /٨,٤/ تريليون دولار، مقارنة بـ /٧,٢/ تريليون دولار للولايات المتحدة، وستصبح مساهمتها بالتجارة العالمية بحدود /١,٩/ تريليون دولار مقابل /١,٧/ تريليون دولار للولايات المتحدة، إضافة إلى أن إسهام الدولار في التجارة العالمية لايتجاوز ٢٠٪ بينما تصل هذه النسبة إلى ٢٥٪ بالنسبة لتعاملات العملات الأوروبية في المبادلات التجارية الدولية، يضاف إلى ذلك أيضاً أن أرقام الاحتياطي من العملات الأجنبية القابلة للتحويل، بلغت في دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ نحو /٤١٥/ مليار دولار، بينما لم يزد احتياطي المصرف الفيدرالي الأمريكي عن /٥٠/ مليار دولار

ومع بداية عام ١٩٩٩ فقد الدولار منطقة هامة من المناطق التي كان يستخدم فيها لتغطية المبادلات التجارية، هي منطقة دول (اليورو)، إذ ستصبح فيها كل العمليات التجارية التي كانت تتم تحت بند الاستيراد والتصدير، والتي كانت تحتاج إلى تغطية بالدولار أحياناً، عمليات تبادل داخلي في سوق واحدة وبعملة محلية هي حالياً (اليورو)، مما يجعل احتياطي المصارف المركزية الأوروبية الـ /١١/ من الدولار بلا فائدة، وهذا سيساعدها على توجيه جزء كبير من احتياطياتها

بالدولار لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها الخارجية، أو الاستثمار سواء داخل أوخارج نطاق سوق الاتحاد الأوروبي، فينتعش اقتصاد تلك الدول على حساب الدولار الأمريكي، وبالتالي فالدولار بدءاً من ١٩٩٩/١/١ أصبح يحتل المكانة الثانية لدى المصارف المركزية الأوروبية، والميزان التجاري الأمريكي يعاني عجزاً وصل عام ١٩٩٥ إلى /١٤٥/ مليار دولار، بينما حقق فائض التجارة الخارجية لدى دول الاتحاد الأوروبي ولصالحها حوالي /٧٦/ مليار دولار.

وتتفوق دول الاتحاد الأوروبي في خدمات المواصلات والنقل والسياحة والأعمال المصرفية بنحو الضعف، ودول الاتحاد تنتج سنوياً /١٦٥/ مليار طن إسمنت مقابل /٧٣/ مليار طن تنتجها الولايات المتحدة، وتنتج أوروبا /١١/ مليون سيارة مقابل /٦/ ملايين سيارة في الولايات المتحدة، وتملك أوروبا من الأساطيل التجارية ما حمولته /٦٥/ مليون طن، أما حمولة الأسطول التجاري الأمريكي لاتزيد عن /١٨/ مليون طن، وتنتج دول الاتحاد الأوروبي /١٣٧/ مليون طن من الحديد، مقابل /٩٥/ مليون طن في الولايات المتحدة.

وفي المجال المصرفي وطبقاً لأعوام ١٩٩٦ فإن مصارف الاتحاد الأوروبي تمتلك مصادر خاصة تقدر بحوالي /٥٥٥/ مليار دولار، مقابل /٢٣٣/ مليار دولار للمصارف الأمريكية، ويبلغ حجم رأس المال النشط في المصارف الأوروبية نحو /١٣،٤/ مليار دولار، مقابل /٣،٥/ مليار دولار للمصارف الأمريكية.

ومن بين أكبر /١٠٠/ مصرف عالمي يوجد /٣٣٠/ مصرفاً أوروبياً مقابل /١٥٦/ مصرفاً أمريكياً، وتستحوذ البورصات الأوروبية على ٤٩,٥٪ من النشاط الاقتصادي العالمي.

أما ما تتفوق به الولايات المتحدة فهو قطاع النفط إذ يبلغ الإنتاج الأمريكي سنوياً من النفط /٤١٤/ مليون طن، أما الاتحاد الأوروبي فينتج /١٢١/ مليون طن.

لذلك يتوقع بعض الخبراء للعملة الأوروبية الموحدة مكانة كبيرة سوف تغير من الأوضاع الاقتصادية في العالم، وتخلق منافساً قوياً للدولار الأمريكي، الذي سيفقد مكانته كعملة أساسية في المعاملات الدولية، وفي أسواق التبادلات التجارية اعتباراً من عام ١٩٩٩.

فيما يقلل آخرون من شأن إمكانية منافسة (اليورو) للدولار الأمريكي ويشيرون إلى أن نجاح فكرة العملة الأوروبية الموحدة مرهون بعوامل شتى سياسية وتاريخية واقتصادية واجتماعية، والفكرة في أساسها مغامرة سياسية أولاً واقتصادية ثانياً، على الرغم من من كونها نقدية الدوافع واقتصادية المنافع، ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن معايير قبول عضوية الدول في الاتحاد الأوروبي قد صبغت بالرؤية السياسية أكثر من اعتمادها على المؤشرات الاقتصادية، إذ رأت الدول ذات النفوذ أن السلبيات السياسية لعدم الانضمام للاتحاد أكثر بكثير من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الانضمام لعضوية النادي الأوروبي[1].

وثمة فريق آخر يرى أن المواجهة ناهيك عن المنافسة أمر حتمي وقد تكون فورية، فالدولار الأمريكي لن يتمكن على المدى البعيد من الاحتفاظ بالسيادة التي يتمتع بها الآن، فقد تشهد الأعوام الخمسة القادمة تحولات جذرية في مضمار التعاملات الدولية (تجارة واستثمارات) وقد يصبح (اليورو) في وقت غير بعيد عملة احتياطيّة ومخزوناً للقيمة بالنسبة لعملات وطنية مثل المارك والفرنك الفرنسي، وتشير دراسات قام بها عدد من المعاهد ومراكز البحوث المتخصصة إلى إمكانية انحسار نظام الاستثمارات الحالي المرتكز على الدولار الأمريكي، وتحوله إلى العملة المنافسة الجديدة وذلك بما يقدر بحوالي تريليون دولار، لذلك فإن معدلات أسعار الصرف بين العملتين ستتأثر، خاصة إذا قامت دول العالم

---

(١) نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، شباط ١٩٩٨.

بتحويل جزء من استثماراتها واحتياطاتها إلى (اليورو) كما أن مجال المنافسة أو المواجهة قد يحمل في طياته تحولاً من بعض الدول نحو استخدام (اليورو) كعملة تسعير لكثير من السلع الاستراتيجية[١] .

ويؤكد المنافسة الخبير الاقتصادي الألماني الدكتور (هاينر فلاسبيك) من معهد البحوث الاقتصادية في برلين فيقول: "إن المنافسة بين الدولار و(اليورو) ستكون فعلية[٢] ، وهناك قلق فعلي حقيقي في الولايات المتحدة لاتستطيع أن تخفيه التصريحات الدبلوماسية، بل يمكن القول: إن الحرب قد بدأت منذ الأيام الأولى و لم تؤجلها المجاملات الدبلوماسية، فبعد يومين فقط من البدء الفعلي للتعامل بـ (اليورو) تناقلت الصحف أنباء أول صراع اقتصاد أمريكي/أوروبي ينذر بمزيد من الاشتعال، وقد بدأت المناوشات بما أطلق عليه (حرب الموز) فقد اعتمد الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) قائمة تضم أكثر من /٧٠/ سلعة أوروبية من بينها أنواع جديدة من الجبن، والحقائب النسائية، وهددت واشنطن بفرض ضرائب مضاعفة عليهاإذا لم تذعن أوروبا لتعديل نظام استيراد الموز من الولايات المتحدة، وتحدد للإنذار الأمريكي موعد أقصاه يوم الثالث من آذار ١٩٩٩، يبدأ بعده سريان الضرائب الجديدة، إذا لم تفتح الدول الأوروبية أسواقها للموز الذي تقوم بتصديره شركتان من كبرى الشركات الأمريكية.

وتؤكد المصادر الأوروبية أن أمريكا لم تعد تقبل الخلل في الميزان التجاري بينها وبين أوروبا الذي وصل إلى ٢,٢ مليار دولار لمصلحة أوروبا في تشرين الأول عام ١٩٩٨.

إن مؤهلات نجاح العملة الأوروبية الموحدة أكيد، ويمكن تلخيصها بما يلي:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) منافع (اليورو) تطال الدول والسياح، مصدر سابق.

أ- دور أوروبا السياسي أكثر ذكاءً من الدور الأمريكي، فأوروبا تحدد دبلوماسيتها بعيداً عن التدخلات العسكرية الفجة المباشرة، التي تميز الممارسات الأمريكية، وتحظى المجموعة الأوروبية في الأزمات الدولية الحادة بسمعة رجل المطافئ والحماية المدنية، بعكس أمريكا: (الصرع الفلسطيني/الإسرائيلي، أو أزمة البوسنة والهرسك، أو أزمة كوسوفو، أو الصراع الهندي/الباكستاني، أو الخلاف التركي/السوري).

ب- تغلغل المجموعة الأوروبية على الصعيد الثقافي في أغلب بلاد العالم الثالث، فاللغة الإنجليزية هي لغة بريطانيا العظمى أساساً حتى ولو استعملها الأمريكيون، ومناطق النفوذ البريطاني والفرنسي في القارتين الأفريقية والآسيوية لاتزال تنتج بفضل نخبها جماعات حاكمة موالية ثقافياً لأوروبا، بالإضافة إلى الوجود البريطاني في أوستراليا والوجود الفرنسي في كندا (كيبك).

جـ- إن كثيراً من الأزمات الاقتصادية والنقدية العالمية تعود أسبابها إلى تعملق الدولار وانفراده بزمام التبادل التجاري العالمي، وتداول الطاقة، وحدوث انتفاضات اجتماعية معروفة تسمى انتفاضات صندوق النقد الدولي(IMF) شكلت في العالم الثالث مخاوف من شروط الصندوق المجحفة وما تنتج عنها من رفع الدعم عن المواد الأساسية، وخصخصة المؤسسات الحكومية وتسريح ملايين العمال.

إن ارتباط هذه الزلازل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالدولار يشجع مجموعة عدم الانحياز على التحول للتعامل الدولي بـ (اليورو) عوضاً عن الدولار، لما يلحقه هذا التحول من منافسة بين العملتين ستظهر آثارها في التزاحم على التخفيض من نسبة الفوائد المصرفية والتأمينية أمام الدول المدينة بإزاء الدول أو المؤسسات الدائنة.

يضاف إلى كل ذلك أن أوروبا الجديدة ستتمكن من تحقيق مختلف المعايير التي تجعل من (اليورو) عملة عالمية ذات مصداقية لدى المتعاملين والمستثمرين، وأبرز هذه المعايير:

- استقلالية الاقتصاد الأوروبي عن الضغوط والقيود والسيطرة الخارجية وامتلاكه مختلف عوامل استقراره.

- سهولة تبادل (اليورو) مع العملات الأجنبية.

- سعة وعمق وسيولة أسواق رأس المال التي تمثلها (اليورو).

وهذه المعايير هي التي ساهمت دائماً بتفوق الدولار على أية عملة أخرى قبل (اليورو) الذي ستحققها له الوحدة النقدية.

وبالتالي سيكون (اليورو) قوياً كالدولار والين على الساحة المالية والنقدية العالمية منذ الأشهر الأولى لانطلاقه، إذا أحسنت دول منطقة (اليورو) الاستفادة من وزنه الاقتصادي والسياسي، وسينتزع كثيراً من سيادة الدولار القائمة على القوة العسكرية والسياسية والميراث التاريخي وغياب أية قوة أخرى تنافسه أو تهدده، فأصبح وعلى حد تعبير قصة فرعون عندما سألوه: "يا فرعون من فرعنك؟" فأجاب: "لم أجد أحداً يمنعني"!!.

الفصل الخامس

العرب .. واليورو

٥-١- مدخل:

ترتبط دول المجموعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية جيدة مع مختلف الدول العربية، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي رقم واحد بالنسبة للدول العربية، ولاسيما دول المغرب العربي ومصر والسودان والخليج العربي، إذ تقدر الصادرات الخليجية إلى الأسواق الأوروبية بحوالي ٥٠٪ من مجمل هذه الصادرات، أما إجمالي الصادرات العربية إلى أوروبا فتشكل نسبة ٣٤٪، في حين إن أسواق الولايات المتحدة الأمريكية لاتستقبل أكثر من ١٠٪ من الصادرات العربية.

بالمقابل فإن الدول العربية تؤمن غالبية احتياجاتها من دول الاتحاد الأوربي، سواء من السلع المعمرة أو الاستهلاكية، وقد ارتفعت واردات الدول العربية عام ١٩٩٨ بنسبة ٩٪، و شكلت المواد الغذائية، والسلع الصناعية كآلات ومعدات النقل، والمواد المصنعة مايزيد عن ٦٥٪ من مجموع الواردات، ويستورد ما يزيد عن ٦٦٪ من هذه السلع من أسواق الدول الصناعية، ونحو ٢٥٪ من الدول النامية[1] ، وقد لعب القرب الجغرافي من أوروبا دوراً هاماً في تطوير العلاقات الاقتصادية العربية والأوروبية، ولاشك أن إطلاق (اليورو) بدءاً من١/١/١٩٩٩ وبدء التعامل الفعلي به بدءاً من ٤/١/١٩٩٩ سيؤثر بشكل إيجابي على الدول العربية وقطاعاتها الاقتصادية المختلفة، إذ ستبدأ عملية تسعير السلع المتبادلة بـ (اليورو)، وفور انطلاقته بدأت غالبية الدول العربية إضافة هذه العملة الجديدة

(١) الاتحاد الأوروبي شريكها التجاري الأول، بهاء الطباطبائي، الحياة، ١٠/٦/١٩٩٨.

إلى سلة احتياطاتها، وتشير غالبيــة التوقعـات إلى أن نجـاح (اليـورو) سيسـاهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول المجموعة الأوروبية والدول العربية، ولاسيما الـتي أقـامت، أو تتطلـع إلى إقامـة شـراكات معهـــا، تعـزز العلاقـات الاقتصادية القائمة، وتساهم بتنميتها.

كما إن إطـلاق (اليـورو) بالنسـبة لكثـير مـن الـدول العربيـة سيشـكل دعمـاً لرغباتها في التحرر من تقلبات الــدولار وأزماتـه، وأيضـاً هيمنتـه علـى مبادلاتهـا التجارية.. ودعماً لتطلعاتها السياسية بتعزيز التعــاون العربـي الأوروبـي في المجـال السياسي وإعطاء دور أكبر وأكثر فاعلية في قضايا المنطقة العربية، ولاسيما قضيــة الصراع العربي/الإسرائيلي، خاصة وأن أوروبا أكثر واقعية من الولايـات المتحـدة الأمريكية في نظرتها وتعاملها مع هذه القضية وقضايا العرب.

وأخيراً فإن بدء التعامل بـ (اليورو) يبعث في الذهن العربي أكثر من حلم طالما راودنا جميعاً بإقامة أي شكل من أشكال الوحدة، والوحدة الاقتصاديــة والنقديـة في طليعة هذه الأحلام، وبات السؤال عن الزمن الذي يمكن أن يتحقق فيــه حلـم الدينار العربي الموحد يكبر في أذهاننا يوماً بعد يوم، وإذا لم يكن من دينار عربــي يتداوله كل العرب، فهل ستكون هناك عملة خليجية موحـــدة؟ أو هـل يمكـن أن نعيد إحياء عملات كانت قائمة كالليرة التي كــانت عملـة سـورية ولبنـان حتـى مطلع الأربعينيات وكذلك كان الجنيه عملة السودان ومصر؟!.

لقد نجح الأوروبيـون، وفشـل العـرب، مـع أن مقومـات نجـاح العـرب أكـثر تواجداً في الواقع، فلماذا نجحوا؟!. ولماذا فشلنا؟!. وهل من أمل؟!.

وإذا كان الحلم بعيداً فليتطلع العرب إلى الاسـتفادة مـن (اليـورو) في تحديـات مفروضة وعليهم مواجهتها، وفي طليعتها العولمة الأمريكية الـتي تسـعى الولايـات المتحدة الأمريكية لفرضها عبر دولارها، وسلعها، وإعلامها!.

لكن وقبل أن نتحدث بالأحلام، ماذا عن واقع العلاقات الأوروبية العربية؟ وماذا عن انعكاسات (اليورو) على هذه العلاقات، ومدى استعداد الدول العربية للتعامل مع أوروبا بعد (اليورو)؟.

٥-٢- أوروبا والعرب.. الواقع والآفاق المستقبلية:

تمثل دول المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للوطن العربي، إذ تبلغ نسبة الواردات العربية من دول السوق أكثر من ٤٢٪، وتمثل الصادرات العربية لدول المجموعة نحو ٢٦٪ من إجمالي صادرات الوطن العربي، كما أن معظم الدول العربية ترتبط باتفاقيات للتعاون التجاري والاقتصادي يقوم أغلبها على أسس منح الأفضليات التجارية للدول العربية من جانب دول السوق الأوروبية، وإعطاء فرصة أكبر لدخول السوق، ومنذ أواسط التسعينيات أقيمت بعض الشراكات الاقتصادية بين عدد من الدول المتوسطية وأوروبا، ولاتزال المفاوضات جارية مع عدد آخر منها.

ومنذ أواسط الثمانينات بدأ الميزان التجاري العربي مع الدول الأوروبية يميل لصالح هذه الأخيرة، بسبب انخفاض الصادرات النفطية وتدني قيمتها، مما أدى إلى تقلص في التدفقات المالية، ولاسيما لدول الخليج العربية.

وحسب دراسة لغرفة التجارة العربية البريطانية صدرت أواخر شهر كانون الأول ١٩٩٨ فإن إجمالي واردات الدول العربية من دول الاتحاد الأوروبي بلغت في العام ١٩٩٦ نحو /٢٩٤١٨/ مليون جنيه استرليني، مقابل صادرات بلغت نحو /٢٢١٦٨/ مليون جنيه استرليني، أي بعجز يبلغ /٧٢٥٠/ مليون جنيه استرليني لصالح دول الاتحاد.

وفيما يلي أبرز الاتفاقيات الموقعة بين بعض الدول العربية ودول المجموعة الأوروبية والهادفة إلى تطوير العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية[1] :

١- اتفاقيات بلدان المغرب ودول البحر الأبيض المتوسط:

في عام ١٩٧٨ تم إبرام العديد من الاتفاقيات المفتوحة للتعاون التجاري ولأغراض إقامة العلاقات الاقتصادية التفضيلية بين كل من المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن ولبنان وسورية مع دول السوق، وقد نصت تلك الاتفاقيات على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية للدول العربية ذات العلاقة، إلى السوق الأوروبية، كما تضمنت امتيازات جمركية بشأن المنتجات الزراعية، وذلك دون أن تلزم دول السوق شركاءها التجاريين من الدول العربية بمبدأ المعاملة بالمثل أسوة ببقية الدول النامية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهرت بعض العقبات إزاء التدابير التجارية التفضيلية نظراً لوجود مصالح متضاربة مع دول السوق في مجالات الصادرات الزراعية والصناعية، وخاصة بعد انضمام كل من اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى عضوية السوق، الأمر الذي أدّى إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة للدول العربية في صناعة المنسوجات والجلود، التي تعتبر في الوقت نفسه سلعاً تصديرية رئيسية لكل من إسبانيا والبرتغال واليونان.

وفي عام ١٩٨٧ تم إبرام اتفاقية إضافية سمحت دول المجموعة الأوروبية بمقتضاها للدول العربية ذات العلاقة بالمحافظة على المعدلات التقليدية لصادراتها وإلغاء الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الزراعية بالتدريج، وصولاً إلى

(١) السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ والمصالح الاقتصادية العربية، د. أسامة الفقيه، منشورات صندوق النقد العربي ١٩٨٩.

إلغائها بالكامل لاحقاً، وذلك للحد من آثار انضمام كل من إسبانيا والبرتغال على حجم الصادرات الزراعية العربية إلى دول السوق الأوروبية المشتركة.

٢- اتفاقيات لومي:

ترتبط كل من السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي بدول المجموعة الأوروبية من خلال اتفاقيات لومي، التي تغطي /٦٦/ دولة نامية في إفريقيا ومنطقة الكاريبي، وقد حصلت الدول العربية ذات العلاقة في إطار هذه الاتفاقية على ترتيبات تفضيلية، منها تأمين بعض الموارد المالية وترويج التجارة وتقديم التقنية والتدريب الصناعي، ويوفر مصرف الاستثمار الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي المساعدات المالية والقروض الاستثمارية للدول المعنية، وقد بلغ إجمالي المساعدات المقدمة للدول العربية ذات العلاقة في إطار اتفاقيات لومي الأولى والثانية والثالثة والمنتهية بعام ١٩٨٦ ما يقارب /١٠٣/ مليون دولار، وهو مبلغ متواضع إلى حد كبير مقارنة بضخامة احتياجات تلك الدول.

٣- اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

عقدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨٨ اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع دول المجموعة الأوروبية وذلك بغرض توسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني وفي مجالات الطاقة والصناعة والخدمات والزراعة والثروة السمكية والاستثمار والعلوم التقنية والبيئية.

وقد تضمنت المرحلة الثانية من المفاوضات مع المجموعة الأوروبية إزالة القيود المفروضة على حركة التجارة وتوفير الضمانات المقبولة للحفاظ على مصالح دول الخليج العربية في السوق الأوروبية.

ومن الجدير بالذكر أن صادرات البتروكيماويات الخليجية تواجه في الوقت

الحاضر بعض القيود الناتجة عن تطبيق دول السوق لنظام الأفضليات المعمم على نطاق محدود، ويتم بمقتضى هذا النظام فرض التعرفة الجمركية بصورة آلية بمجرد أن يتجاوز حجم الصادرات سقف الكمية المحدودة جداً، والمعفاة من الرسوم الجمركية، ويعتبر هذا النظام حمائياً على الرغم من وجود عنصر الإعفاء الجمركي، الذي يتسم بالضآلة.

وحيث أن الصناعة البتروكيماوية في دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تحقق كفاءة عالية من حيث الجودة والقدرة على المنافسة، كما أنها تتمتع بميزة نسبية جيدة وطاقة إنتاجية كبيرة مخصصة للتصدير ولاسيما لأسواق الدول الصناعية، فقد فرضت دول المجموعة الأوروبية رسوماً جمركية مرتفعة على أغلب المنتجات البتروكيماوية العربية بغرض الحد من دخولها إلى دول السوق.

٤- اتفاقات الشراكة المتوسطية:

كما عقدت دول المجموعة الأوروبية اتفاقيات شراكة متوسطية مع عدد من الدول العربية منها المغرب، وتونس، والأردن، وتجري مفاوضات بشأن عقد اتفاقيات مماثلة مع كل من مصر وسورية ولبنان.

وستقيم الدول الموقعة على الاتفاقية تدريجياً شكلاً من أشكال الشراكة والانفتاح على الأسواق الأوروبية، ويعتبر مؤتمر برشلونة المنعقد في خريف عام ١٩٩٥ تحولاً مهماً في نظرة الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب البحر المتوسط بشكل خاص، لجهة تعزيز التعاون الاقتصادي معها، ومما لاشك فيه فإن استقرار (اليورو) سيساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أوروبا والدول العربية لمصلحة الطرفين، وتؤكد مختلف الدراسات الصادرة بهذا الشأن أن الآثار العميقة التي سيحدثها (اليورو) سوف تشمل العديد من مناطق العالم، بما فيها الدول العربية.

فقد أكدت دراسة أوروبية[1] قامت بها المفوضية الأوروبية في بروكسل حول تأثير العملة الأوروبية الموحدة على شركائها من دول جنوب البحر المتوسط وهي في غالبيتها دول عربية[2] ، أنه سيكون لـ (اليورو) تأثير إيجابي، لكنه سيكون محدوداً نظراً لأن معظم المعاملات التجارية تتم في الاتحاد الأوروبي كطرف رئيسي.

وتتعلق تلك الآثار بتجارة السلع والخدمات وفي انتقال رؤوس الأموال وفي الاحتياطي بالنقد الأجنبي، ففيما يتعلق بالآثار على تجارة السلع والخدمات تقول الدراسة أن العملة الأوروبية الموحدة سوف يكون لها أثر إيجابي على نمو الاقتصاد الأوروبي، وهذا الأثر الإيجابي لن يأتي فقط من صدور العملة الموحدة، ولكن من مجموعة من العوامل مثل استقرار الأسعار وسعر الصرف والسياسات المالية الرشيدة لدول الاتحاد الأوروبي من خلال إطار اتفاقية (ماستريخت) واستكمال السوق الأوروبية الموحدة.

وطبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن العملة الأوروبية الموحدة سوف تلعب دوراً محفزاً للنمو، بما يؤدي إلى نمو الإنتاج للدول الأوروبية المشتركة في هذا النظام بنحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بالأساس في الوقت الحالي على المدى المتوسط، وهذا التحرير في سوق السلع لن يفيد فقط المنتجين الأوروبيين ولكن أيضاً المنتجين خارج الاتحاد الأوروبي، ولذلك يتوقع أن تستفيد دول جنوب البحر المتوسط من الفرص والمنافسة الأعلى في الأسواق الأوروبية، كذلك من مزايا انخفاض تكلفة الاقتراض نتيجة زيادة المنافسة في هذه الأسواق، ومن المتوقع نتيجة لذلك أن يرتفع إنتاج الدول النامية بنحو ٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عشر سنوات، ولكن بما أن أوروبا هي السوق الرئيسية

(١) دراسة أوروبية عن تأثيرات (اليورو)، ياسر صبحي، الأهرام ١٩٩٨/١/٦.

(٢) هذه الدول هي: سوريا، مصر، لبنان، الأردن، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.

لمعظم صادرات دول البحر المتوسط فإن آثار النمو لهذه الدول ينبغي أن تزداد عن باقي بمجموع الدول النامية الأخرى.

ويأتي ذلك أساساً لأن معظم التبادلات مع الدول الأوروبية الصغيرة تتم بالدولار وليس بعملاتها الوطنية، على عكس ما يتم مثلاً مع ألمانيا حيث يمكن أن تتم معظم المعاملات بالمارك الالماني، ولكن وبعد بدء التعامل بـ (اليورو) سوف يكون الاتجاه مثلما يتم مع المارك في الوقت الحالي بإجراء التبادلات مع الدول الأوروبية بـ (اليورو)، لذلك تتوقع الدراسة أن يصبح حجم التعاملات التجارية بـ (اليورو) في دول جنوب البحر المتوسط أكبر بكثير من مجموع التعاملات بالعملات الأوروبية المختلفة في الوقت الحالي، وهو ما قد يكون له آثار مباشرة على سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف لتلك الدول.

هناك أيضاً عدم توافق في دول جنوب البحر المتوسط بين اتجاه التجارة وبين التزاماتها المالية الخارجية، ففي حين إن معظم تجارة هذه الدول يتم مع الدول الأوروبية فإن أغلب الالتزامات المالية مقوم بالدولار الأمريكي أو بالين الياباني، وتشير الدراسة إلى أن عدم التوافق بين العلاقات التجارية وعملية الالتزامات الخارجية سوف تصحح تدريجياً مع صدور (اليورو)، وبالطبع فإن صدور و(اليورو) لن يؤثر على الديون الحالية المقومة بالدولار، ولكنه سوف يؤدي إلى تغيرات جوهرية في أسواق المال الأوروبية، والتي ستؤثر على الإقراض المستقبلي لدول جنوب البحر المتوسط، فعلى الرغم من أن أسواق المال الأوروبية محررة بالكامل منذ بداية التسعينيات فإن دخول (اليورو) سوف يسمح لهذه الأسواق بتكامل أكبر مع اختفاء مخاطر تحويل العملة بين الدول الأوروبية.

والناتج المتوقع هو انخفاض تكلفة التعاملات وانخفاض أسعار الفائدة وارتفاع العرض والطلب للأصول المالية بـ (اليورو)، ولذلك سوف تصبح أسواق المال

الأوروبية أكثر جاذبية للمستثمرين في الأوراق المالية، وتسمح بتوفير إقراض بسعر أقل، وتزيد المرونة والفرص أمام المستثمرين، وهذا لن يفيد فقط الدول الأوروبية المنضمة للعملة ولكن أيضاً المستثمرين الماليين والمقترضين من الدول الأخرى بما فيها دول البحر المتوسط، خاصة تلك التي لديها منفذ لأسواق المال العالمية مثل تونس.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فإنه لاينتظر أن يكون لـ (اليورو) تأثير على قرارات الاستثمار المباشر في منطقة البحر المتوسط، فهذه القرارات تعتمد أساساً على القواعد الاقتصادية وخصائصها في كل دولة، بما فيها إطار كلي مستقر للاقتصاد، ونظم للإجراءات موجهة نحو أسلوب السوق، ولكن قد يسهم استخدام دول البحر المتوسط لـ (اليورو) في سياستها النقدية بقدرة أعلى على التنبؤ والاستقرار، بالتالي تكون عاملاً إيجابياً لقرارات الاستثمار في المنطقة.

كذلك فإن (اليورو) لن يكون له تأثير على تحويلات العاملين المهاجرين بأوروبا إلى دول البحر المتوسط، ومن الممكن أن يكون هناك تأثير غير مباشر يرجع إلى ارتفاع النمو في الاقتصاد الأوروبي، وبالتالي ارتفاع حجم التحويلات كما يمكن أن يسمح (اليورو) بتغير الهيكل الحالي لعمليات تحويل العملة.

وفي مجال الاحتياط النقدي سوف يسمح ظهور (اليورو) بإعادة تكوين الاحتياطي النقدي، في ضوء اتجاه التجارة والعملة الرئيسية في تعاملات ميزان المدفوعات وترتيبات سعر الصرف، بحيث يزداد مكوّن (اليورو) في احتياطات البحر المتوسط، فمن ناحية سوف يزداد حجم التجارة مع استكمال بناء منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط، كما أن حجم التجارة، وحجم الالتزامات الخارجية التي ستتم بـ (اليورو) سوف تزداد أيضاً، ويوجد أيضاً احتمالات أكبر لكي يلعب (اليورو) دور العملة الرئيسية في السياسات النقدية للدول المتوسطية، بالتالي ينتظر أن تقوم هذه الدول تدريجياً بتنويع الاحتياطي النقدي لها في اتجاه تفضيلي لـ (اليورو).

كما ينتظر أن يؤدي ظهور (اليورو) إلى تأثيرات غير مباشرة على اقتصادات دول جنوب البحر المتوسط، خاصة في مجالي سياسات سعر الصرف، وتحقيق نمو أعلى مستقر، فالآثار الاقتصادية التي سيأتي بها (اليورو) على الدول المتوسطية قد تستلزم من هذه الدول تغيير سياساتها في تحديد سعر الصرف، فهذه الدول تتبع حالياً نظماً مختلفة لتحديد سعر الصرف، والتي تعكس اختلاف الظروف الاقتصادية بها من حيث التضخم، والتجارة، والتكامل المالي، والأولويات المختلفة لصانعي السياسة في توجيه سياسات الاقتصاد الكلي، وهناك حالياً أربعة نظم لسعر الصرف مطبقة في المنطقة، فسوريا لديها نظام ثابت لسعر الصرف مع ارتباط عملتها بالدولار، أما قبرص والأردن ومالطا والمغرب فهي مرتبطة أيضاً ولكن بسلة عملات، على الرغم من أنها في حالة الأردن لها السيطرة من الدولار، وبالنسبة لمصر والجزائر وتونس وتركيا فإنه يتم تطبيق نظام أكثر مرونة لسعر الصرف، يمكن أن يطلق عليه التعويم المدار (بمعنى أن السعر محرر، ولكن هناك إدارة من جانب السلطات النقدية للتأثير على الصرف)، ولبنان هي الدولة الوحيدة التي تطبق نظاماً معوماً بالكامل لسعر الصرف.

ولأن (اليورو) ينتظر أن يكون مستقراً فإنه من الممكن إقامة قاعدة منطقة من الاستقرار النقدي قائمة على (اليورو)، تنتشر في منطقة البحر المتوسط، والتي سيكون لها تأثير إيجابي على التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في الأوراق المالية، كذلك فإن (اليورو) يمكن أن يشجع دول البحر المتوسط على تكامل أنظمتها المالية مع النظم الأوروبية والعالمية.

وعلى صعيد السياسات الكلية الأخرى فإن (اليورو) الذي ساعد على تقارب السياسات النقدية والمالية بين الدول المنضمة للعملة، قد يمثل حافزاً أضافياً لدول جنوب المتوسط لمراجعة سياستها الاقتصادية، ويمكن أن يتم ذلك باتباع الطريق

التدريجي الذي أخذته الدول الأوروبية للوصول إلى التطابق مع معايير وحدة النقد الأوروبية، وتشجيع الدول على الإسراع في الإصلاحات الهيكلية، وأن يكون لديها أيضاً حافز لتحقيق تكامل واندماج يسير على خطا ما قامت به الدول الأوروبية(١) .

٥-٢-١- دول الخليج العربي و(اليورو):

بالنسبة للخليج العربي فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دوله والدول الأوروبية تعود إلى عقود عديدة ماضية، وقد تطورت بشكل كبير بعد اكتشاف النفط، وحسب إحصائيات عام ١٩٩٧ فإن نسبة الواردات الخليجية من الدول الأوروبية تصل إلى نحو ٤٠٪ من إجمالي واردات الخليج الخارجية، بينما لاتصل إلى أكثر من ٤٠٪ من الولايات المتحدة الأمريكية، وتصل نسبة هذه الواردات من اليابان إلى نحو ١٥٪ فقط، ومن دول جنوب شرق آسيا إلى حوالي ١٤٪، ومن الدول العربية الأخرى لاتتجاوز أكثر من ٢٪، أما بالنسبة للتجارة البينية من دول الخليج فتصل إلى ٧٪ فقط.

وبالنسبة للصادرات فإن دول الخليج العربي تصدر إلى دول المجموعة الأوروبية نحو ٢٠٪ من إجمالي صادراتها إلى دول العالم، وتصل هذه النسبة إلى ١٥٪ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما إلى اليابان فترتفع إلى ٣٠٪، وإلى دول جنوب شرق آسيا تصل إلى حوالي ١٨٪، وإلى بقية الدول العربية الأخرى تبقى بحدود ٢٪، كما لاتتجاوز نسبة الصادرات البينية بين دول الخليج العربي إلى أكثر من ٦٪ ولاتشمل السلع العسكرية(٢) ، يضاف إلى ذلك حجم المعاملات في أسواق المال وقطاع الخدمات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المجموعة الأوروبية.

(١) دراسة أوروبية عن تأثيرات (اليورو)، مصدر سابق.

(٢) حسب دراسات أخرى تصل نسبة صادرات دول مجلس التعاون إلى دول الاتحاد الأوروبي إلى ٢٢٪ بينما تصل نسبة وارداتها منها إلى ٣٢٪.

ومبدئياً فإن حجم الصادرات لن يتـأثر كثيراً في ظل سعر (اليورو) المعلن تجاه الدولار الأمريكي والذي يبلغ نحو ١,٧ دولار لـ (اليورو)، إلا أن أية تقلبات في أسعار صرف العملات العالمية الثلاث (الدولار–اليورو–الين) يمكن أن يؤدي إلى تغييرات كبيرة في التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتتكون الصادرات السلعية الخليجية بصور أساسية من البتروكيماويات، والألمنيوم، ومشتقات النفط، والتي تشكل ما نسبته ٧٥٪ من مجموع الصادرات الخليجية غير النفطية، ويتم تسعير هذه السلع بالدولار الأمريكي، مما يعني أن أي تغيّر في أسعار صرف (اليورو) أو الين الياباني تجاه الدولار سينعكس بشكل مباشر على القدرات التنافسية للسلع الخليجية.

وتتوقع دراسة خليجية(١) إمكانية فك العلاقة بين الدولار الأمريكي من جهة، وسعر النفط بالدولار في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط في أوروبا واليابان من جهة ثانية، وهو ما سيؤدي إلى العديد من المستجدات في العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان المنتجة للنفط، وسوف تطال هذه المستجدات مختلف الأسواق المالية العالمية بما في ذلك أسواق مجلس التعاون الخليجي، كما سيترك ذلك تأثيراً بالغاً على طبيعة العلاقات التجارية الدولية بسبب الثقل الكبير لبلدان الأعضاء في دول الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية، ونظراً لحجم التغيير في العلاقات النقدية والمالية فإن هناك متطلبات عديدة ستترتب عليه ليس على صعيد دول المجموعة الأوروبية فقط، بل على معظم دول العالم، وخاصة تلك التي تملك استثمارات متنوعة في الغرب، كدول مجلس التعاون الخليجي، والتي يشكل الدولار معظم مكوناتها، وبالنسبة للاحتياطيات المالية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد أوضحت إحصائيات عام ١٩٩٦، أنها تتوزع على العملات الدولية كما يلي:

٦١,٣٪ الدولار الأمريكي.

١٥,٣٪ المارك الألماني.

(١) احتمال فك العلاقة بين الدولار وتسعير النفط، وكالات، البيان، ١٩٩٨/٧/٥.

١١,٨٪ الإيكو.
٣,٦٪ الجنيه الاسترليني.
١,٩٪ الفرنك الفرنسي.
٠,٦٪ الين الياباني.

وتمثل العملات التي ينتظر أن يحل محلها (اليورو) تماماً في ٢٠٠٢/١/١ نسبة تبلغ ٢٩٪ وسترتفع هذه النسبة بعد انضمام بريطانيا إلى مجموعة (اليورو) لتصل إلى نسبة ٣٢,٦٪، ويمكن لذلك أن يساهم في استقرار العملات الخليجية، كما يمكن أن يساهم في استقرار أسعار النفط التي يمكن أن تتأثر سلباً إذا حاولت الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار؛ من أجل تحقيق منافسة أفضل مع (اليورو) من خلال تشجيع التصدير.

وبشكل عام فإن إصدار(اليورو) كعملة أوروبية عالمية يعتمد على سوق هائلة سوف يفتح فرصاً هامة لتنمية التبادل التجاري بين المجموعتين الخليجية والأوروبية، والتي يمكن أن تشكل منافذ تسويقية هامة للمنتجات الخليجية، ولابد من إجراء دراسات مستفيضة أكثر تخصصية حولها، وإن كانت بعض دراسات[1] ترى أن انخفاض سعر صرف (اليورو) أمام العملات الخليجية سوف يؤدي إلى تشجيع الواردات وتقلص الصادرات بالنسبة لدول الخليج العربية، والعكس تماماً في حالة ارتفاع سعر صرف (اليورو)، ولاشك أن تقلبات سعر صرف (اليورو) سوف يكون له أثر حتى على التجارة الداخلية الخليجية، وعلى مستويات الأسعار لأنها مرتبطة بالتجارة الخارجية[2] .

(١) هل يؤثر (اليورو) على التجارة الخارجية الخليجية، د. محمد الرميثي، البيان، ١٩٩٨/١٢/٣٠.
(٢) هل يسحب البساط من تحت الدولار، أحمد صفي الدين، البيان، ١٩٩٨/٦/١١.

٥-٢-٢- مصر و(اليورو):

في مصر وفور الإعلان الرسمي عن بدء التعامل بـ (اليورو) تم تشكيل مجموعة وزارية لمتابعة آثار التعامل بـ (اليورو) على الاقتصاد المصري، وقد أوضحت مصادر هذه اللجنة[١] أن ظهور(اليورو) سيحقق للمجموعة الأوروبية مزيداً من القوة، ويؤدي إلى ظهور قوة اقتصادية جديدة إلى جانب القوة الاقتصادية الأمريكية، ورأت هذه المصادر أن هناك ثلاثة آثار إيجابية على مسيرة الاقتصاد المصري هي:

١- أن تكلفة المعاملات مع العالم الخارجي وبصفة خاصة الدول الأوروبية ستكون أقل، لأن التعامل سيكون مع عملة واحدة بدلاً من /١١/ عملة، بالتالي فإن المخاطر ستصبح أقل، وستنخفض تكلفة التمويل.

٢- إعطاء الفرصة لتنويع الاحتياطي النقدي المصري من العملة الأجنبية وفقاً لعملتين أساسيتين، بما يمنح متخذي القرار حرية الاختيار في استخدام الاحتياطي المصري من العملات الأجنبية، وبما يعطيه مزيداً من الأمان والاستقرار.

٣- إعطاء فرصة أكبر للمستورد والمصدر للمقارنة في الأسعار في المواقع المختلفة بعملة واحدة فقط.

وأضافت هذه المصادر أن طرح (اليورو) يضع المنتج المصري أمام منافسة أقوى، وتوقع وزير الاقتصاد المصري أن يؤدي التعامل بـ (اليورو) إلى زيادة الطلب على السلع المصرية، وسهولة انتقالها داخل الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض تكلفة المعاملات الخارجية سواء التجارية أو المالية.

إضافة إلى أن السلع المصرية يمكن أن تستفيد من الارتباك الذي سيحدث في اقتصادات الدول الأوروبية في الفترة الأولى من دخول العملة الموحدة حيز

(١) تشكيل مجموعة وزارية، خبر الأهرام، ١٩٩٩/١/٦.

التنفيذ، وحسب إحصاءات عام ١٩٩٦ فإن نحو ٤٠,٥٪ من الصادرات المصرية تتجه إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، مقابل ١١,٨٪ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أما واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبي فتبلغ نسبتها بحدود ٤١,٥٪ مقابل ١٧,٨٪ من الولايات المتحدة، وقد بلغ حجم تجارتها مع كتلة (اليورو) /٨,٤/ مليار دولار مقابل /٤,٣/ مليار دولار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت دراسة أعدتها وزارة التجارة المصرية أواسط عام ١٩٩٨ قد أكدت و على الرغم من ارتباط العملة المصرية بالدولار الأمريكي، إلا أنه من المتوقع زيادة حركة رؤوس الأموال والاستثمارات في إطار يسمح بإقامة مشروعات مشتركة، لأن كافة المعاملات التجارية لايتم تسويتها بالدولار كوسيلة دفع، حيث أن هناك حجم لايستهان به من الصادرات المصرية خاصة إلى دول أوروبا يتم تسويتها بالعملات الأوروبية بخلاف الدولار، ولأن أوروبا تأتي في المقام الأول من شركاء مصر التجاريين فإن تأثيرات التغيير في أسعار العملة الأوروبية الموحدة يعني إحداث تقلبات في عوائد الصادرات والمدفوعات مقابل الواردات، بمعنى أن الانخفاض في أسعار صرف العملة في إحدى الدول التي تصدر إليها مصر يعني بالضرورة هبوط في قيمة السلع المصدرة إليها بنسبة الانخفاض نفسها، وهذا يؤدي إلى حدوث تراجع في حصيلة الصادرات.

ومن مصلحة مصر وغالبية الدول العربية التعامل بـ (اليورو) للحد من الآثار السلبية المترتبة على تذبذب أو انهيار العملات داخل أي من دول الاتحاد، فطبقاً للمعايير التي أقرتها اتفاقية (ماستريخت)، نجد أن استقرار أسعار الصرف بين العملات الموجودة داخل (اليورو) لايتم إلا بقواعد محددة بكل دقة في إطار أوزان عملات دول الاتحاد الأوروبي، وهذه الإجراءات ستحد من الآثار السلبية على الصادرات المصرية عند تصديرها إلى سلع لإحدى دول المجموعة الأوروبية، لأن ثبات سعر

(اليورو) سيمكن المستورد من الاتجاه إلى السوق الذي يمكن من خلاله تدبير احتياجاته من السلع والمنتجات بأقل تكلفة ممكنة، ودون مفاجآت في سعر الصرف، وبالنسبة لأسواق المال، يتوقع الخبراء أن تظل في منأى عن الصراع بين (اليورو) والدولار، وأن لايكون للعملة الأوروبية تأثير على البورصة المصرية في المدى المتوسط، مع احتمال تأثيرها في المدى الطويل، في حال تغير عملة الاحتياط وتنوع سلة العملات، كما توقع محافظ المصرف المركزي المصري تأثير الاحتياطات النقدية المصرية البالغة ٢٠,٢ مليار دولار سلباً، وأشار إلى أن إدارتها تتم بطريقة تحول دون تعرضها لمخاطر سواء على مستوى تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية أو غيرها.

وكانت المصارف المصرية قد بدأت استعداداتها لبدء التعامل بـ (اليورو) محلياً وعالمياً قبل أكثر من شهر من إطلاقه، وبدأت منذ ١٩٩٩/١/٤ إنجاز مختلف المعاملات المالية والتجارية المطلوبة في هذا المجال.

٥-٢-٣- المغرب و(اليورو):

بشكل عام تعتبر دول المغرب العربي الشريك التجاري الأول بالنسبة لأوروبا إذ يصل حجم تجارتها الخارجية مع دول المجموعة الأوروبية إلى نحو ٦٠٪، وترتفع في حالة تونس إلى ٧٥٪، بينما لاتصل هذه النسبة بالنسبة لتجارة تونس مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من ٤,٥٪.

أما بالنسبة لحالة المغرب بشكل خاص، فمنذ عام ١٩٦٩ ترتبط المغرب بالاتحاد الأوروبي باتفاقية للتبادل التجاري، و لم يزد أعضاء هذا الاتحاد آنذاك عن ست دول، وقد سمحت هذه الاتفاقية للمنتجات المغربية بدخول الأسواق الأوروبية من دون تعرفة جمركية، وفي عام ١٩٧٦ تم توقيع ثلاث اتفاقيات جديدة تشمل مجالات تجارية ومالية واجتماعية، وفي عام ١٩٨٨ تم توقيع اتفاق آخر، تلاه اتفاق في عام ١٩٩٢، وهذا يشير إلى خصوصية العلاقات التي تربط

بين المغـرب ودول الاتحـاد والـتي سـاهمت بزيـادة نسـبة الصـادرات المغربيـة إلى أسواق هذه الدول لتصل في العـام ١٩٩٧ إلى نحـو ٧٠٪ مـن حجـم الصـادرات المغربيـة، كمـا كـانت هـذه العلاقـة وراء محـاولات المغـرب في العـامين ١٩٨٥ و١٩٩٥ للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها أسفرت عن توقيع اتفاقية شراكة ستنتهي إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بحدود العام ٢٠١٠.

وقالت دراسة أوروبية عن المغرب[1] أن التعامل بـ (اليورو) سيشكل مسـتقبلاً أكثر من نصف المبادلات التجارية للرباط، وسيساهم في إدماج النظام المالي المحلي في أسواق المال الأوروبية، ويزيد في حركة تدفـق الرسـاميل والاسـتثمارات تجـاه المغرب إضافة لاستفادة الشركات المحلية من استقرار معدلات الصرف والتضخـم وسعر الفائدة، ويبدو استقرار صرف العملـة مـن المنـافع الـتي ينتظرهـا الاقتصـاد المغربي الذي تضرر في الماضي من وجود عملات ضعيفة داخل الاتحاد مثل البيزتا والليرة، ممـا حـد مـن توسـع التجـارة والصـادرات المغربيـة، ولاسـيما المنتجـات الزراعية والنسيجية والملبوسات والمواد نصف المصنعة.

ويمكن للمغرب أن يزيد صادراته الخارجية إلى الاتحاد الأوروبي والمقدرة بنحو ثلاثة مليارات دولار، باستخدام عملة موحدة تجنب المقاولات المحليـة مضاعفـات تذبذب الأسعار في السوق الدولية ويجعلها أكثر تحكماً في التكلفة، إضافـة إلى أن الواردات المغربية البالغة نحو /٤,٥/مليار دولار يمكنها أن تتم بـ (اليورو) مما يعزز ضبط الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي الذي وصل فيه الخلل في العام ١٩٩٧ إلى أكثر من بليون دولار، ولجهة ضغط المديونية الخارجية على الإيرادات ينصـح الاتحاد الأوروبي المغرب بتحويل جزء مهم من ديونه الأوروبية إلى عملة (اليورو) وتقدر قيمة تلك المديونية بنحو عشرة بلايين دولار حالياً.

---

(١) الحياة، وكالات، ١٩٩٨/١١/٢٢.

كما ينصح الاتحاد الأوروبي بتعديل سلة صرف العملات في مقابل الدرهم وزيادة حصة (اليورو) في احتياط المصرف المركزي، ويعتقد أن نسبة الاحتياط بالدولار قد تتراجع في المغرب من ٤٠٪ إلى ٣٠٪، على أن تحول العملات إلى (اليورو) وعملات أوروبية أخرى بنسبة ٦٠٪ إلى ٧٠٪، لكن ذلك مرتبط إلى حد بعيد بسياسة الصرف التي ستعتمدها الحكومة المغربية.

٥-٢-٤- سورية و(اليورو):

لأن سورية هي البوابة الشرقية لأوروبا من خلال الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، فإن العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلاد السورية وأوروبا قديمة قدم التاريخ، وقد تطورت هذه العلاقات بشكل لافت خلال السنوات الأخيرة التي تتطلع فيها سورية إلى دور أوروبي أكثر فاعلية في قضايا المنطقة، وقد شجعت سورية أداء مثل هذا الدور عبر أكثر من قناة، وعلى أكثر من صعيد، لذلك كان من الطبيعي أن تسعى سورية إلى أوروبا كدول صديقة وأكثر إنصافاً في نظرتها لقضايانا، ومن خلال فرنسا بشكل خاص، وكان من الطبيعي أن تسعى فرنسا المتطلعة إلى قرار أوروبي مستقل باتجاه سورية لتكون لها البوابة التي تدخل منها إلى الوطن العربي، لذلك تطورت العلاقات الاقتصادية بين سورية وفرنسا تحديداً، فقد استقطبت الأسواق الفرنسية عام ١٩٩٧ نسبة ٥٤٪ من الصادرات السورية، وتركزت هذه الصادرات على المواد الخام التي بلغت نسبتها ٨٧٪ نفط و٣٩٪ قطن، كما تطورت بين سورية وأوروبا عموماً، و تم توقيع أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين سورية والاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٧، وقد غطت هذه الاتفاقية جوانب مختلفة، سواء في المجال الاقتصادي أو المالي أو التجاري، ومنذ عام ١٩٩٥ بدأت سورية مفاوضات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف الوصول إلى تجارة حرة ومفتوحة، مع الإشارة هنا إلى صعوبة الوصول

قريباً إلى مثل هذا الهدف، نظراً لمعيقات عديدة، أبرزها ما يتعلق بالقطاع الزراعي وتصدير الحاصلات الزراعية السورية لأوروبا والمواصفات المطلوبة، أيضاً ما يتعلق بتشريعات التجارة الخارجية السورية، وبشكل عام فقد بلغت نسبة المستوردات السورية من دول المجموعة الأوروبية الـ/١٥/ ما نسبته ٣٠,٦٪ من مجموع مستورداتها، أما نسبة صادراتها فبلغت ٦٢٪، وتركزت على النفط، والقطن، والحبوب، والمنتجات الزراعية الأخرى، إضافة إلى المنسوجات، أما السلع المستوردة فهي غالباً عدد صناعية، وآلات، وتجهيزات، ومواد أولية لازمة للصناعة، وفيما يخص العلاقات التجارية بين سورية ودول (اليورو)، فقد بلغت الصادرات السورية إلى هذه الدول ما نسبته ٥٣٪ من إجمالي الصادرات السورية، منها ٤٧٪ صادرات نفطية تتم بالدولار الأمريكي، وتبلغ مستورداتها ما نسبته ٢٨٪ من إجمالي مستورداتها، وقد كان تسديد قيم هذه المستوردات بتحويل الموارد بالدولار إلى العملات الأوروبية، وحسب مصادر اقتصادية سورية سيستمر هذا الأمر، لكن من خلال التحويل إلى (اليورو).

وفيما يتعلق بتأثيرات (اليورو) على الاقتصاد السوري، أو نظرة سورية إلى (اليورو) والاستعداد له، لايبدو أن القيادة الاقتصادية متعجلة للتعامل به، وهذا ما أكده حاكم مصرف سورية المركزي الذي قال: "إنه لايعتقد أن إطلاق (اليورو) سيدفع بسورية حالياً إلى تغيير في نسبة التوزيع بين العملات المختلفة، وإن احتياطيات مصرف سورية المركزي موزعة حالياً وفق معادلة دقيقة بين الدولار والعملات الأوروبية الأخرى، ولن تقوم بتبديل احتياطاتها النقدية به حالياً"، لذلك فقد استقبلت سورية (اليورو)، دون ضجيج، ودون أن يتم أي تحضير لذلك، ففتحت عن طريق المصرف التجاري السوري الحكومي إذ لايوجد مصارف خاصة في سورية حسابات بالعملة الأوروبية الموحدة في عدد من

المصارف الأوروبية في بعض دول منطقة (اليورو) كفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا، وفي غيرها من دول الاتحاد الأوروبي كبريطانيا، وسيقتصر التعامل في المرحلة الأولى على العمليات التجارية، واكتفى المصرف التجاري السوري بفتح حسابين في كل بلد من البلاد الآنفة الذكر لمعالجة الأرصدة والاعتمادات غير المنفذة والحوالات الواردة من المراسلين، أما ما عدا ذلك فيعتبره المسؤولون المصرفيون السوريون مغامرة، وبما أن المصارف حكومية فإن أي مدير مصرف لن يغامر بخطوة لم يعتد عليها، ويمكن أن تضعه في موقع المحاسبة.

لكن مدير المصرف التجاري السوري توقع نقل الحسابات بصورة تدريجية، وأنه لايوجد ما يبرر السرعة، خاصة وأن سعر (اليورو) سيبقى ثابتاً مقابل العملات الأوروبية طيلة عام ١٩٩٩، لذلك فإن أي تبديل في هذا العام وفي أي وقت منه يعطي النتائج ذاتها.

أما عن الآثار المحتملة لـ (اليورو) على الاقتصاد السوري، فيقول وزير الاقتصاد السوري: "إن تأثيرات (اليورو) في البداية ستكون على الدولار والين"، أما مدير عام المصرف التجاري السوري فقال: "إنها محدودة، بل يمكن الاستفادة من (اليورو) كعملة قوية في وضع احتياطي من العملة الجديدة، خاصة وأن معظم الصادرات السورية تتجه إلى أوروبا"[1] ، وفي هذا المجال يرى حاكم مصرف سورية المركزي أن (اليورو) سيؤدي إلى انخفاض نسبي في أسعار المنتجات الأوروبية، وإلى زيادة قدراتها التنافسية عالمياً، وبالتالي زيادة المستوردات السورية من دول منطقة (اليورو) على حساب مستورداتها من المناطق الأخرى، كما أن إطلاق (اليورو) سيوفر فرصاً أفضل للمصدرين السوريين، ووضعاً يحد من الانعكاسات السلبية التي كانت تنجم عن تقلبات أسعار الصرف على الصادرات

(١) المصرف التجاري السوري يبدأ باعتماد (اليورو)، عبد الفتاح عوض، تشرين ١٣/١٢/١٩٩٨.

السورية إلى أوروبا، وينصح خبراء اقتصاديون سوريون بإجراء دراسات معمقة حول (اليورو) وتأثيراته على الاقتصاد الوطني ولاسيما وأن العلاقات الاقتصادية السورية/الأوروبية جيدة، وهي مرشحة للنمو والتطور، كما ينصحون بالاعتماد على (اليورو) كعملة احتياطية إلى جانب الدولار كعملتين دوليتين رئيسيتين.

٥-٢-٥- الدول العربية الأخرى و(اليورو):

نظراً لتشابه الأوضاع الاقتصادية العربية بشكل عام سواء لجهة تطورها، أو اعتماد غالبيتها على صادرات مواد خام (نفط قطن ثروات معدنية... إلخ) ولأنها في مجموعها ترتبط بعلاقات اقتصادية جيدة مع الدول الأوروبية التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لها، لذلك فإن التأثيرات إذا وجدت ستكون متشابهة إلى حد كبير، لكن ما يمكن التنبؤ به هو أنه ستكون هناك تأثيرات إيجابية على الاقتصادات العربية بعد إصدار (اليورو)، ونتيجة التعامل به، وسيكون مفيداً وهاماً بالنسبة للدول العربية التعامل به، شأنها في ذلك شأن الآخرين من المتعاملين في (اليورو).

٥-٣- القطاع المصرفي العربي في أوروبا و(اليورو)[١] :

يبلغ عدد المصارف عدد المصارف العربية العاملة في دول المجموعة الأوروبية نحو /١٩٠/ مؤسسة مصرفية عربية تقوم على تمويل الأنشطة التجارية وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات الاستثمارية المحدودة إلى رعايا الدول العربية المعنية، وقد استثمرت الدول العربية ما يقارب /٤/ مليار دولار أمريكي في إقامة وتوسيع هذه المؤسسات.

وتتركز معظم هذه المصارف في لندن، إذ إن هناك /٨٠/ مصرفاً أي ما يعادل ٤٢٪ من إجمالي المؤسسات المصرفية العربية العاملة في أوروبا.

---

(١) السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ والمصالح الاقتصادية العربية، مصدر سابق.

هذا وتقدر الموجودات للمصارف العربية في الخارج بحوالي /٥٠٠/ مليار دولار أمريكي، وعند الأخذ بعين الاعتبار حجم المديونية العربية الخارجية والتي تقدر بنحو /١٨٠/ مليار دولار أمريكي، يتبين أن المصارف العربية دائنة للنظام المصرفي العالمي بنحو /٣٢٠/ مليار دولار أمريكي.

ومن الآثار التي بدأت المصارف العربية تعانيها، منذ اتفاقية (ماستريخت) عام ١٩٩٢ ما يلي:

١- مبدأ المعاملة بالمثل: يتلخص مبدأ المعاملة بالمثل في أن دول السوق الأوروبية لن تسمح للمصارف من الدول الأجنبية بفتح فروع جديدة لها إلا إذا كانت تلك الدول تعطي الامتيازات نفسها لمصارف دول السوق الأوروبية كمجموعة، وهناك بصورة عامة تخوفات تبديها المصارف الدولية من الانعكاسات السلبية التي ستترتب على التوجه الأوروبي وما ينطوي عليه من إجراءات حمائية قد تحد من النشاط المصرفي الدولي، ومهما كان الأمر بالنسبة لتأثير الاجرءات الأوروبية على مصارف الدول الأخرى، فإن انعكاسها على المصارف العربية هو أمر بمنتهى الأهمية ويجب تفحصه بعناية ودقة، ولاسيما بعد أن اتضح بشكل مبدئي المفهوم الأوروبي لمبدأ المعاملة بالمثل، مما يعني أن المصارف العربية بدأت تواجه عقبة رئيسية في وجه توسع نشاطها في أوروبا بعد عام ١٩٩٢، بالإضافة إلى ذلك هناك شيء من الغموض يكتنف بعض الجوانب التفصيلية الفنية المتعلقة بالترخيص وكفاية رأس المال وكيفية تصنيف المصارف العربية متعددة الجنسية.

ومن الأسئلة المطروحة في هذا المجال:

- هل ستخضع الفروع المصرفية الجديدة للأحكام نفسها وشرط العمل المصرفي المطبقة على المصارف التابعة؟

وهذه نقطة هامة لأن معظم المصارف العربية العاملة بالسوق الأوروبية هي فروع تابعة ومقرها الرئيسي بالدول العربية، والإجابة المتوقعة هنا هي أن كافة المصارف بما فيها الفروع التابعة ستكون خاضعة للتعليمات الجديدة.

- هل ستخضع المصارف العربية الجديدة لتطبيق معايير التعامل بالمثل بالنسبة لجميع دول المجموعة الأوروبية؟ أم سيقتصر ذلك على الدولة المضيفة؟ أم أن هناك اعتبارات خاصة لكل مصرف على انفراد؟

والإجابة المتوقعة هنا أن معايير التعامل بالمثل ستطبق بالنسبة لجميع دول الأوروبية وليس الدولة المضيفة فقط.

ومهما كان مدلول التعريف الخاص بالمعاملة بالمثل، فإن بعض الدول العربية المالكة لهذه المصارف قد تجد صعوبة في فتح أسواقها بالكامل للمصارف الأجنبية نظراً لسياستها المتبعة لتشجيع وتنمية مصارفها الوطنية.

٢- **كفاية رأس المال**: إن اعتزام دول المجموعة الأوروبية تطبيق معايير جديدة لكفاية رأس مال المصارف العاملة في أوروبا، والتي يقصد بها نسبة رأس المال إلى الموجودات، يشكل مصدراً آخرَ للقلق، حيث أن تصنيف الدول العربية فيما عدا السعودية ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة سيكون له آثار سلبية على النشاط المصرفي العربي، إذ سيؤدي ذلك القرار إلى أن المصارف العربية العاملة في أوروبا ستجد أن كلفة الإقراض للدول العربية التي أنشأتها سوف ترتفع، كما أن المصارف العربية التي تمثل بلادها ستجد كلفة الاقتراض من الأسواق المالية العالمية قد ارتفعت، بعد أن اعتبرت تلك المصارف ذات مخاطر عالية، وهذا سيضعف القدرة التنافسية للمصارف العربية في الداخل وفي الخارج.

٣- **انتقال رؤوس الأموال**: تطمح المجموعة الأوروبية إلى إنشاء نظام

لأسواق الأوراق المالية، يكون أساسه الأسواق الموجودة حالياً مع ربطها وتنسيق نظم المقاصة والتسوية فيما بينها، والسماح للمصارف التجارية بالتعامل في أسواق الأوراق المالية، وسوف تؤدي هذه الإجراءات إلى تكوين مركز مالي ضخم لديه إمكانات هائلة لجذب وتوظيف الأموال في أوروبا، وهذا قد يعقّد قضية تطوير الأسواق وتوطين رؤوس الأموال العربية.

وفي هذا المجال، فقد أوصى مجلس محافظي المصارف العربية مؤسسات النقد العربية مؤخراً في ختام دورته العادية الرابعة عشرة التي عقدت في تونس، بأن يقوم صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية بدراسة الوسائل العلمية لتخفيف الآثار السلبية لتطبيق معايير كفاية رأس المال على المصارف العربية العاملة في الخارج، كما حثّ المجلس المصارف العربية على العمل على تقوية مراكزها التنافسية بما يمكنها من التكيّف مع آثار قرار المجموعة الأوروبية الخاص بهذا الموضوع، والتوصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ مايراه من تدابير جماعية لتقوية المركز التفاوضي للدول العربية مع الجانب الأوروبي بهذا الشأن.

٥-٤- إمكانية الاستفادة من التجربة الأوروبية:

عندما نبدأ الحديث عن أي شكل من أشكال الوحدة الاقتصادية أو النقدية العربية نشعر بالإحباط الحقيقي، وبالمرارة، وبالحسرة أيضاً، لأن الأمة العربية تملك كل مقومات أي نوع من أنواع التوحد، وتملك من الإمكانات ما يمكّن أية وحدة من البقاء والنمو، إمكانات طبيعية ومادية وبشرية، وبعد سنوات قليلة من قيام الجامعة العربية، وتحديداً في العام ١٩٥٠، وعى القادة العرب أهمية التوحد فتم التوقيع على ما أسموه بمعاهدة الدفاع المشترك، وتم في عام ١٩٥٣ توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي، وأنشؤوا المجلس الاقتصادي للجامعة، ووقعوا على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧، كما وقعوا عدة اتفاقيات لاحقة لتسهيل

التبادل التجاري، وأسسوا فيما بعد منظمات عربية تعنى بكل شيء من الصلب، إلى الزراعة، إلى الصناعة، إلى الثقافة، الإعلام، والسياحة... إلخ.

لكن لم يكن هناك حتى الآن على الأرض دفاعاً مشتركاً، ولاتعاوناً اقتصادياً يزيد نسبة التجارة العربية البينية عن ٨٪، ولا خطاً إعلامياً واحداً، ولامنهجاً فكرياً أو ثقافياً موحداً على الصعيد الرسمي.

والعوائق التي تطرح في هذا المجال عديدة:

- شيء يتعلق بهياكل العمل الاقتصادي العربي التي يكثر عددها وتتضارب اختصاصاتها ومدى فاعليتها!.

- وشيء يتعلق باختلاف القوانين والتشريعات.

- وأشياء تتعلق باختلاف السياسات والأنظمة الحاكمة وتوجهاتها الاقتصادية.

- وأشياء تتعلق بالإيديولوجيا.

- وغيرها يتعلق بالصراعات السياسية.

- وسواها يتعلق بادعاءات التأمر الخارجي الذي يمنعنا من الوحدة... إلخ.

ولكننا من جهتنا نراه العجز، العجز العربي الذي أوقف إمكانية أي فعل عربي باتجاه الوحدة الحقيقية.. الوحدة الاقتصادية، إقامة سوق عربية مشتركة، نقد موحد... إلخ، حتى في إعلان التحضير لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لاشيء فعلي سوى ما يتعلق ببعض السلع، ومنحها حق الاستثناء من المنع، أو منحها حق الانتفاع من تخفيضات جمركية تمكّن المستهلك من تداولها بسعر أقل!.

أما ما يتعلق بتنشيط الترانزيت، والسياحة، وتبادل الرساميل، وتنقل الأشخاص فتبقى في أضيق الحدود.

ويبقى السؤال المشروع التالي:

- ما هو سر نجاح المشروع الاقتصادي الأوروبي؟ ولماذا فشل مثيله العربي؟!.

وهل بالإمكان الاستفادة من تجربة الأوروبيين في إنجاز مشروعنا العربي؟!.

في الإجابة على هذا السؤال لا أحسب أننا بحاجة إلى التذكير كثيراً بالعوامل المشتركة بين الدول العربية، والإمكانات المتاحة لدى هذه الدول، وقد أشبعت حديثاً، كما لا أعتقد أننا بحاجة إلى التذكير بأكثر مما سبق حول المعوقات التي تقال، فهي عديدة أيضاً، لكنها في غالبيتها يمكن تجاوزها لسببين رئيسيين:

الأول: أنها من صنعنا نحن!.

الثاني: أنها ومهما بلغت من الشدة لن تصل إلى المعوقات التي كان يقال: إنها ستفشل المشروع الأوروبي!.

بالتالي لاأعتقد أنها مبررة، ولايمكن أن تكون ذريعة للتأخير في إقامة سوق عربية مشتركة، أو اتحاد جمركي، أو وحدة اقتصادية أو نقدية.

ولانتجاهل هنا تجربة مجلس التعاون الخليجي الذي لم ينجح حتى الآن إلا بإصدار بيانات سياسية جميلة تنم على قدرة جيدة على الصياغات التي تجعل الكثيرين (ينامون في العسل)، أما موضوع التجارة الخليجية البينية التي لاتزيد عن ٦٪ أو ٧٪ فلابأس يمكن حلها لاحقاً!!. وأما موضوع فتح الحدود يمكن بحثه لاحقاً!!. وأما موقف واحد وموحد من التطبيع فيمكن تأجيله!!. وأما الدينار

الخليجي فيمكن مناقشته على ضوء نجاح (اليورو). ربما، مع أن كل شيء مختلف؟!.

ولا نتجاهل أيضاً الاتحاد المغاربي الذي سمعنا به ذات مرة، و لم نعد نعرف هل هو حي، أم ميت! ولا نتجاهل ما سمعنا به ذات مرة أيضاً ونعتقد أن اسمه كان مجلس التعاون العربي أو شيء من هذا القبيل، وقد مات ساعة ولادته!!. ولا نتجاهل الاتفاقات الاقتصادية السورية واللبنانية، وأرجو ألا أُتهم بالتعصب إذا قلت: إن البداية جيدة، والنوايا طيبة، والفعل جارٍ على الأرض، وتستمر بإلغاء تدريجي للرسوم الجمركية بواقع ٢٥٪ سنوياً، والحدود شبه مفتوحة، لا تأشيرات دخول أو خروج، ولا مشكلات تنقل، والآلاف يعبرون يومياً في الاتجاهين، وبعضُ آخرِ الاتفاقيات أعادتنا إلى يوم كنا (سورية ولبنان) نشكل سوقاً اقتصادية واحدة، ونرجو ألاّ تتأخر في إعادتنا إلى يوم كنا عملة واحدة.

لذلك فإن مانراه يشكل مشكلة حقيقية وعوائق أكيدة في طريق الوحدة الاقتصادية هو الجانب السياسي في الموضوع، أو لنكن أكثر وضوحاً، الإرادة السياسية لدى القادة العرب التي تتجاوز التصريحات، وهنا يمكن تعداد الصعوبات والمشكلات التي كانت تثار خلال الحديث عن الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، فهي:

أولاً– سياسة تتعلق بـ:

١– التباين في الرأي حول الوحدة، سواء على المستوى الرسمي، وكانت ولاتزال هناك دول ترى ضرورة التريث (بريطانيا–الدانمارك–... إلخ)، وسواها عكس ذلك، (فرنسا–ألمانيا–... إلخ)، وعلى المستوى الشعبي، وقد أظهرت الاستفتاءات حتى في الدول المؤيدة للوحدة أن نسبة كبيرة من مواطنيها لاتؤيدها

(ألمانيا)، بالمقابل لا أعتقد أن عربياً يمكن أن يستفتي ضد الوحدة، أو مسؤولاً يجرؤ على التصريح بذلك!.

٢- التنازع القيادي ومشكلة الزعامة خاصة بين الدول الكبرى في المجموعة الأوروبية (فرنسا-ألمانيا-بريطانيا)، والعرب يتفقون في هذه المشكلة مع سواهم.

٣- السياسة الخارجية الموحدة، والتعاون السياسي، وهذه مشكلة تتعلق بالإرادة السياسية نحو الوحدة! وهي قائمة بالفعل ولاتزال، لكن تم تجاوزها أوروبياً، والسعي جارٍ لتوحيدها، لأن التوجهات تؤكد أن الهدف النهائي للوحدة الاقتصادية هو وحدة سياسية، وهذه لدى العرب أبرز المعيقات!.

٤- توسيع نطاق العضوية بعد انهيار دول المنظومة الاشتراكية وسعيها للانضمام لعضوية المجموعة والخلافات الدائرة بين الأعضاء الحاليين (ألمانيا تؤيد وفرنسا تعارض).

٥- المعيقات الأمنية والخلاف حول تحقيق سياسة دفاعية موحدة (فرنسا تدعو لإيجاد دور دفاعي لأوروبا مستقل عن حلف شمال الأطلسي، وبريطانيا تعارض)، والعرب هنا متباينو الرأي والمواقف!.

وكما نلاحظ فإن الخلافات هي بين أقوى دول المجموعة الأوروبية وأكثرها تأثيراً وفعلاً في الواقع الأوروبي.

ثانياً- معيقات اقتصادية تتعلق بـ:

١- اختلاف مستوى التطور الاقتصادي بين دول المجموعة الأوروبية فهناك الصناعي المتقدم، والأقل نمواً، وفي الدول العربية مثل ذلك!.

٢- تخوف بعض الدول الأقل نمواً من سيطرة الدول الأقوى اقتصادياً عليها وإغراق أسواقها بسلعها، مما يؤثر على اقتصاد وإنتاج هذه الدول، ولدينا أيضاً مثل هذا التخوف!.

٣- التفاوت في حجم المكاسب التي تجنيها كل دولة من دول الاتحاد.

- العلاقات الاقتصادية غير المستقرة بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة التنافس والتعارض في بعض السياسات ولاسيما الزراعية[١] .

إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه في هذا المجال من مشكلات تتعلق بالأسواق وأسعار الصرف، والمعايير ودور المصرف المركزي الأوروبي... إلخ[٢] .

بعد ذلك نتساءل:

- هل يمكن الاستفادة من التجربة الأوروبية في إحياء المشروع العربي لإنشاء سوق عربية مشتركة يمكن أن تتبع التطور ذاته الذي سارت عليه السوق الأوروبية المشتركة؟.

للإجابة على هذا التساؤل أستطيع القول: إن هناك العديد من التطورات المتحققة في القطاع الاقتصادي العربي والتي تجعل المهمة أكثر سهولة، ولاتضطر أصحاب القرار العربي للعودة إلى التسلسل ذاته الذي قامت بموجبه السوق الأوروبية المشتركة، هذا إذا توفرت لهم الإرادة السياسية، والنوايا الصادقة والجدية، ومن هذه التطورات:

أ- تنامي دور القطاع الخاص سواء في مجال الإنتاج أو الخدمات، والتراجع في دور الدولة الإنتاجي.

---

(١) الوحدة الأوروبية الإسقاطات والتمثيل، مصدر سابق.

(٢) انظر الفصل الخاص بولادة (اليورو).

ب- تشريعات الاستثمار في مختلف الدول العربية والتي باتت ترحب بأية استثمارات خارجية، سواء أكانت عربية أم غير عربية، وسواء بشكل منفرد، أم بالمشاركة.

جـ- تحرير أسعار الصرف في غالبية الدول العربية، والتخفيف من القيود على التعامل بالقطع الأجنبي فيها جميعاً.

وهناك العديد من المقومات التي تساعد في البدء بإقامة سوق عربية مشتركة، أو تكتل اقتصادي عربي يتجاوز الكثير من المعيقات، منها وجود مؤسسات ومنظمات للعمل العربي المشترك مرتبطة بالجامعة العربية، كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، وسواهما في قطاعات النقد، والاستثمار، والعمل، والنقل، والسياحة، والتربية، والثقافة والعلوم... إلخ، ويمكن لهذه المؤسسات والمنظمات أن تشكل انطلاقة جيدة للتكتل الاقتصادي العربي الهادف إلى سوق عربية مشتركة، أو وحدة اقتصادية.

إضافة إلى مقومات وإمكانات منها:

- وجود طاقة عربية هائلة تتمثل بالإمكانات النفطية ومشتقاتها والتي يمكن أن تكون أساساً لتطور صناعي وإنتاجي.

- وجود رؤوس أموال عربية مهاجرة يمكن إعادتها إلى أوطانها بتوفير عوامل الأمان والريعية.

- وجود سوق عربية واسعة تضم نحو /٣٠٠/ مليون مستهلك.

- وجود طاقة بشرية كبيرة متدربة.

- وجود بنية تحتية متطورة.

وقد حددت بعض الدراسات[1] ملامح استراتيجية عمل تضمنت النقاط التالية:

أ- الإبقاء على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية.

ب- إقامة مجموعة منظمات جديدة تستوعب المنظمات القائمة والعاملة في قطاع الصناعة و التعدين وعددها ثلاث منظمات، وقطاع الغذاء والزراعة وتضم منظمتين، وقطاع النقل والاتصالات وتضم أربع منظمات، إضافة إلى المنظمة العربية للإعلام، والمظمة العربية للعلوم الاجتماعية.

جـ- يتم اعتماد خطط المنظمات وبرامجها وموازناتها في وقت واحد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضماناً لوحدة الرؤية وحسب التنسيق.

د- إعادة تشكيل الهياكل التنظيمية لكل منظمة.

هـ- تطوير وتدعيم الصناديق الاستثمارية العربية (مثل صندوق النقد العربي).

و- تشجيع الاستثمار البيني وتوفير ضماناته.

ز- الاهتمام بالتجارة العربية و تطويرها وإزالة المعوقات من أمامها.

ح- تطوير عمل مؤسسات التنمية القطرية.

ط- تحقيق الأمن القومي العربي سياسياً.

ي- التركيز على وحدة الثقافة العربية.

وفي كل الأحوال، لا أعتقد أننا بحاجة إلى دراسات مستقبلية، وأفكار جديدة

(١) السوق العربية المشتركة في ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة، د. رأفت الشيخ، دراسة جامعة أسيوط، ١٩٩٧.

في مجال العمل العربي المشترك، والسبل التي توصلنا إلى تحقيق طموحاتنا في هذا المجال، وبين أيدينا تجارب الآخرين في آسيا وأوروبا وأمريكا، ولكل تجربة من هذا التجارب أهميتها ودروسها التي يمكن الاستفادة منها، ولنا أيضاً تجربتنا أو تجاربنا في العمل الاقتصادي والسياسي العربي المشترك، ودراسة أسباب الفشل فيها أمر ضروري!

إننا بحاجة إلى خطوة تتلوها خطوات على أرض الواقع، ودوافعنا، بل دافعنا الأكيد هو أن نكون أو لا نكون، وعالمنا.. عالم اليوم لايعترف بغير التكتلات القومية الكبرى.

٥-٤- خلاصة:

تأسيساً على ما سبق نستطيع القول: إن (اليورو) هو عملة أوروبية هامة يستند على مقومات تجعله يرتقي إلى مستوى العملة الدولية التي لابد أن تحقق توازناً في النظام النقدي العالمي الذي تقوم عليه الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بإدارتهِ، مدعومة بقوى عسكرية وسياسية واقتصادية شتى إضافة إلى وضع دولي ضعيف، وميراث تاريخي جعل الدولار عملة العالم الأولى.

وإصدار (اليورو) يمكن أن يحقق فرصاً تجارية هامة بين الدول العربية ودول منطقة (اليورو)، كما أنه يمكن أن يحقق للدول العربية فرصة الحد من هيمنة القطب الأمريكي الأوحد على مقدرات العالم، لذلك فمن المهم والمفيد للدول العربية التعامل معه وبه تجارةً، ومخزناً للقيمة، واستثمارات، ولابد من إعداد استراتيجية واضحة ومحددة تستفيد بأكبر قدر ممكن من الإيجابيات، وتتلافى أكبر قدر ممكن السلبيات، وتعيد النظر بربط العملات العربية بالدولار، وهي في غالبيتها كذلك، باتجاه تنويع سلة عملاتها تفادياً لأية اضطرابات وتقلبات

وأزمات مالية ونقدية، وتستطيع أن تتجاوز أية أزمات محتملة، سواء لجهة تطبيق السياسات الحمائية، أو لجهة تنفيذ الاتفاقيات التجارية المعقودة بين الدول العربية والدول الأوروبية، أو ثالثاً لجهة زيادة كفاءة المصارف العربية العاملة في أوروبا، أو لنقل: إن الخطوة الأهم للتعامل من موقع قوة ولتحقيق أكبر المكاسب الممكنة، التحرك بجدية من أجل إصدار عملة عربية موحدة إذا لم تكن دينارا عربياً موحداً، فليكن ديناراً خليجياً، وإذا لم يكن كذلك، فلتكن ليرة سورية لبنانية، وإذا لم تكن كذلك فليكن جنيهاً مصرياً سودانياً، وإذا لم يكن كذلك أيضاً فليكن درهماً أو ديناراً مغاربياً، أما إذا لم نستطع فعل أي شيء في هذا المجال فلا يحق لنا عرباً أن نسأل عن أسباب؛ أو بعض أسباب ضعفنا، ولايحق لنا عرباً أن نتهم غيرنا بأنهم وراء ضعفنا وتخلفنا!!.

٥-٦- الخاتمة.. حلم يتجاوز الأغنية:

لاشك أن العرب.. كل العرب من محيطهم (الهادي) إلى خليجهم (الثائر) أضافوا إلى حسراتهم حسرة أخرى لم يكونوا بحاجة إليها لتذكرهم بواقعهم، مع أنها لن تقدم ولن تؤخر برأيي في هذا الواقع، طالما أنهم لايزالون يعيشون عصر قبائل الجاهلية من تنافر وتناحر وصراعات، تتعمق القطرية، ويصبح أي نوع من الحديث عن أي نوع من الوحدة نفخاً في (قربة مقطوعة)، بل ينظرون إلى أي متحدث في الوحدة وكأنه من عصر آخر؛ ومعهم حق، فما جرى لنا من انتكاسات، وما صرنا إليه من حال يجعلنا وكأننا من عصر آخر لم يعد فيه للحلم القومي من مكان إلا في خيالات البعض وأفئدتهم، ولن يكونوا واقعيين، أو منطقيين إذا تجرؤوا وباحوا بها.

فقد انطلق (اليورو) وأصبح حقيقة واقعة، وتناسى الأوروبيون صراعات، وخلافات، ومصالح آنية؛ بل وسيادة وطنية، وتطلعوا إلى المستقبل، ورأوا أن لهم

دوافعهم في تحقيق المزيد من التطور، والمزيد من الاستقلالية، والمزيد في أن يكون لهم دورهم الفاعل عالمياً، وعندما نقول المزيد، ذلك أنهم الآن في مقدمة الدول المتطورة لكنهم يريدون الأكثر، وأنهم أكثر استقلالية من كل شعوب الأرض لكنهم يتطلعون إلى أن يكون قرارهم أوروبياً ١٠٠٪ وليس ٩٩٪، وأوروبا ليست غائبة في تواجدها الاقتصادي والثقافي والعلمي عن أي بقعة من بقاع الأرض، لكن قادتهم يحتاجون أيضاً إلى تواجد سياسي مستقل عن إرادة سواهم!.

ونحن العرب!!. الذين كنا على الأرض أمة واحدة، لم نبقَ كذلك إلا في الشعارات، والخيالات، والطموحات، لاتزال تشغلنا صراعات داخلية، وصراعات بين بعضنا البعض، وتآمر على بعضنا البعض!!.

لقد أعادنا الأوربيون مع إطلاق (يورهم) إلى عصر الرومان، وبأنه كان لديهم جنيه موحد، وإلى محاولات تمتد إلى أكثر من مئة عام للتعاون، وللوحدة الاقتصادية، ولفتح وإقامة سوق مشتركة، بينما نحن العرب كنا بالفعل أمة واحدة لكنها تفرقت، وهم كانوا ولازالوا أمماً ويعملون للاتحاد.

نحن يجمعنا كل شيء، وهم يفرقهم كل شيء، لكن مستقبلهم الأكثر (عملقةً) يشغلهم، ونحن لايشغلنا مستقبلنا الذي نريده في أدنى ما يمكن من طموحات!! يحقق لنا وجودنا وحريتنا وكرامتنا.

وتعالوا لنتعرف على ما يجمعنا، وعلى ما يفرقهم، لنساهم للأسف بأن نزيد الحسرة الجديدة على واقعنا ومستقبلنا حسرات!.

فالمجموعة الأوروبية تتألف حتى الآن من خمس عشرة دولة عدد سكانها نحو /٢٩١/ مليون إنسان، والأمة العربية، (لاحظوا أنها مجموعة، ونحن أمة) وحسب

سجلات نفوس الجامعة العربية اثنتان و عشرون دولة عدد سكانها حوالي /٣٠٠/ مليون إنسان، هم يتكلمون سبع عشرة لغة، ونحن نتكلم لغة واحدة، هم ينتمون إلى أحد عشر جنساً أو عرقاً؛ منها: السلافي، الإيرلندي، الإسكندنافي، الأيبيري، الفلمنك، الجرماني، الغالي، الأنجلو السكسوني... إلخ.

ونحن ننتمي إلى عرق واحد؛ أو جنس واحد هو الجنس العربي، دون أن يكون بالضرورة أم واحدة أو أب واحد، بل المقصود هو الاعتقاد بهذا المنشأ والأصل، وهو ما يتوفر في الأمة العربية بوضوح، وتكوين الأمة العربية تاريخياً أمر مفروغ منه، والمذاهب الرسمية لدولهم عددها خمسة مذاهب منها: الكاثوليكية الأرثوذكسية، والبروتستانية، والكلفينية، والأنجليكانية البروتستانية، والمذهب الرسمي لكل الدول العربية هو الإسلام، هم تحاربوا وسقط منهم بأيديهم خلال حربين عالميتين نحو /٧٠/ مليون شخص، ونحن حتى الآن -والحمد لله- لانزال في حدود التآمر على بعضنا البعض، وبعض معارك واجتياحات!! هم لهم أكثر من تاريخ، ونحن تاريخنا واحد، هم شعوب عدة، ونحن شعب واحد، وللأسف صار بعضنا، بل بعض قادة أمتنا يستخدمون عبارة الشعوب العربية بدلاً من الشعب العربي.

فأين عذرنا في عدم توحدنا!!

ولماذا يتهموننا بعدم المنطقية، وبأن الواقع تجاوزنا إذا تحدثنا بالوحدة؟!.

لقد بدأ الآباء المؤسسون للوحدة النقدية الأوروبية بحلم، أو بأحلام كانت غير منطقية، وغير واقعية في زمانهم، بل حتى قبل أشهر من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩ كان البعض يشكك بإمكان تطبيقها، لكنهم أصروا على تحقيق الحلم، وتحقق وهم يحلمون الآن أكثر؛ يحلمون بوحدة سياسية؛ وربما ستحقق.

ونحن نحلم الآن بأن تقام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين الدول العربية والتي لن تستكمل قبل عام ٢٠٠٨، وللأسف نضع سنوات طويلة لأي مشروع اقتصادي ليتحقق بحجة تهيئة فرص وعوامل نجاحه، لأن التسرع يمكن أن يساهم بإفشاله، أما عندما يتعلق الأمر بين (بعضنا) وبين الآخرين، يتعجل هذا (البعض) التطبيق، ويدب النشاط في عروقه (ليهرول) مسرعاً باتجاه أولئك الآخرين، وبعضهم أعداء وحدتنا، وأعداء أمتنا!.

ونحلم بحياء بسوق عربية مشتركة!!.

ونحلم بحياء أكثر باندماج اقتصادي، ولانجرؤ أن نقول: إننا نحلم بدينار عربي موحد، كما لانجرؤ أن نقول: إننا نحلم بوحدة عربية حتى لايتهمنا البعض بأننا غير واقعيين.

مع ذلك.. سنقبل الاتهام ونعلن أننا لانحلم فقط، بل سنرفع أصواتنا ونطالب بوحدة أمتنا؛ باندماجها؛ بنقد موحد لها؛ بيوم لاحدود تفصلها، وبأننا أبناء هذا العصر، لافي عصر عبس وذبيان والخزرج وصراعات قبائلها، وهذا العصر حتى نكون فيه يفرض علينا؛ ونؤكد؛ يفرض علينا التوحد، فهل من خطوة؟!. خطوة صحيحة، صادقة فعلية، تقفز من الورق إلى الأرض؟!! خطوة تناقش، ونؤكد تناقش استراتيجية التعامل مع (اليورو) الذي سيؤثر على العالم أجمع سلباً أو إيجاباً وفي المجالات الاقتصادية والسياسية معاً.

خطوة يا عرب..

للعلم أنجزنا أغنية الحلم العربي!. وللعلم أيضاً فالجهود التي بذلت من أجل هذا الإنجاز خاصة وليست رسمية!!.

المراجع

١- الآثار المحتملة للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، د. علي رحال، دراسة ١٩٩٨.

٢- النقود.. نشأتها وتطورها إعداد إسماعيل ونوس، البعث ١٩٩٨/٦/١٩.

٣- النقود، د. أكرم الحوراني، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٦.

٤- مستقبل الرأسمالية، ليستر ثرو، عرض صحيفة البيان ١٩٩٨/٥/٨٢.

٥- لغة الدولار مازالت طريقة التفاهم المشتركة، جيفري فرانكل، صحيفة السياسة ١٩٩٦/١/٢٩.

٦- العملة الموحدة والمسيرة الأوروبية، عبد الفتاح الجبالي، صحيفة الأهرام ١٩٩٥/١٢/٢٢.

٧- ولادة (اليورو) والوضع الجديد في أسواق الصرف، أنيس حربة، تشرين ١٩٩٨/٥/٢.

٨- أوروبا ٢٦ عضواً و(يورو) واحد، فيم دوزنبيرج، عرض صحيفة الاتحاد ١٩٩٨/٥/١٥.

٩- أوروبا على موعد مع (اليورو)، حسن جابر، صحيفة الأخبار ١٩٩٨/٤/٢٥.

١٠- سياسة البناء على مراحل، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، عرض القبس ١٤/٦/١٩٩٨.

١١- السوق الأوروبية المشتركة، د. محمد عبد الله الركن، البيان ٣١/٤/١٩٩٦.

١٢- أوروبا والتطلع إلى الخلف، د. حسن عبد الحليم، البيان ٢٦/٤/١٩٩٦.

١٣- الاتحاد الأوروبي و(اليورو)، ترجمة إبراهيم ضاهر، البعث ٢٢/٥/١٩٩٨.

١٤- أوروبا بين الوحدة والتباين، عادل محمد حسن، البيان ٢٧/٣/١٩٩٨.

١٥- الولايات المتحدة حاربت المشروع، نور الدين الفريضي، الحياة ١/٥/١٩٩٨.

١٦- (اليورو).. من يقطف الثمار؟! أيمن سعد، أخبار اليوم ٣٠/٥/١٩٩٨.

١٧- البنك المركزي الأوروبي سيضمن استقرار (اليورو)، د. إبراهيم علي محمد، الحياة ٩/٧/١٩٩٨.

١٨- العملة الأوروبية الموحدة، مروان دراج، الثورة ١٩/١٢/١٩٩٥.

١٩- الاتحاد الأوروبي يتغلب على العقبات، أحمد علي بقادي، الاتحاد ٣/٦/١٩٩٨.

٢٠- استقرار (اليورو) وعوامل التأثير، سعيد السبكي، البيان ٨/٧/١٩٩٨.

٢١- (اليورو) وجهان لعملة واحدة، سليم القرداحي، الصياد ٢٢/٥/١٩٩٨.

٢٢- (اليورو) لـ /١١/ دولة أوروبية، د. عمرو عبد السميع، الأهرام ١٣/٥/١٩٩٨.

٢٣- مصير العملة الأوروبية في أيدي الساسة، أوزموند بلامر، البيان ٣/٧/١٩٩٧.

٢٤- (اليورو) الأوروبي الوحدة النقدية والتنافس السياسي، د. مصطفى اللباد، الأهرام ٢/٦/١٩٩٨.

٢٥- هل سيفتي البريطانيون حول (اليورو)؟ الأهرام الاقتصادي ١٩٩٨/٨/٣١.
٢٦- هل يرى الأمريكيون في (اليورو) عنصر تهديد لمصالحهم؟ د. إبراهيم علي محمد، الحياة ١٩٩٨/٥/٢٧.
٢٧- الألمان يفضلون تأخير اعتماد بلادهم (اليورو)، د. إبراهيم علي محمد، الحياة ٩٨/٥/٢٦
٢٨- الوحدة النقدية تفتح صفحة جديدة، التايمز، عرض البيان ١٩٩٦/١٠/٨.
٢٩- هل تتحقق الوحدة النقدية، التايمز، عرض البيان ١٩٩٧/١/١٠.
٣٠- العملة الأوروبية الموحدة والدولار الأمريكي، د. علي رحال، دراسة ١٩٩٨.
٣١- ألمانيا والعملة الأوروبية الموحدة، د. علي رحال، دراسة ١٩٩٨.
٣٢- صراع على عضوية النظام النقدي الأوروبي، الإيكونومست، عرض البيان ٩٦/١٠/٢٤.
٣٣- البناء الأوروبي في المنظور الفرنسي الألماني، عن الفيجارو، الثورة ١٩٩٨/٥/٣.
٣٤- (اليورو) من نظرية إلى تطبيق، البعث الاقتصادي ١٩٩٨/٧/٢٨.
٣٥- أسئلة وأجوبة حول (اليورو)، البعث الاقتصادي ١٩٩٨/٦/٩.
٣٦- (اليورو) باختصار، عن الهيرالد تربيون، الثورة ١٩٩٧/٢/١٠.
٣٧- اسألوا آسيا إذا كان (اليورو) عملة آمنة، عن الصنداي تايمز، تشرين ١٩٩٨/٧/١١.
٣٨- (اليورو) من الخيال إلى الواقع، ايف دومارك، مجلة الاقتصاد والأعمال، ك٢ ١٩٩٨.
٣٩- (اليورو)، ريا خوري، البعث ١٩٩٨/٦/٥.

٤٠- التجارة الخارجية وموازين المدفوعات للدول العربية، د. بهاء الطباطبائي، الحياة ١٩٩٨/٦/١٠.
٤١- نجاح (يورو) عالمياً لن يجعله في قوة الدولار، د. حسن عبد ربه المصري، الحياة ١٩٩٨/٦/١٠.
٤٢- (اليورو) مصدر قلق أمريكي، عن اللوموند، الثورة ١٩٩٨/٧/١٨.
٤٣- (اليورو) والدولار أو المواجهة المحتومة، د.طلعت شاهين، البيان ١٩٩٨/١٢/٢٧
٤٤- هل يسحب البساط من تحت الدولار، أحمد صفي الدين، البيان ١٩٩٨/٦/١١.
٤٥- هل يتفوق (اليورو)، د. لويس حبيقة، الأهرام ١٩٩٨/٥/١٧.
٤٦- (اليورو) يهدد الدولار، عبد الحميد الكفائي، الحياة ١٩٩٨/٥/٢٢.
٤٧- تعيين رئيس البنك المركزي الأوروبي، نور الدين الفريضي، البيان ١٩٩٨/٥/٤.
٤٨- بانتظار تداوله في مطلع عام ١٩٩٩، عن التايمز، تشرين ١٩٩٨/٩/٢٣.
٤٩- إطلاق (اليورو) والاحتمالات المفتوحة، أحمد ضوا، الثورة ١٩٩٨/٥/١٤.
٥٠- الآفاق المستقبلية للمنافسة بين (اليورو) والدولار، اللوموند، الثورة ١٩٩٨/٨/٢٨.
٥١- مع اقتراب العمل بالعملة الأوروبية، عبده مباشر، الأهرام ١٩٩٨/٩/٥.
٥٢- بداية عاصفة (اليورو)، علاء حسن، البيان ١٩٩٨/٨/٣١.
٥٣- أوروبا بعد (اليورو)، عن الفيجارو، الثورة ١٩٩٨/٨/٢١.
٥٤- تأثيرات العملة الأوروبية على الاقتصادات العربية، محمد كمال، السياسة ١٩٩٨/٨/٣٠.

٥٥- رغم الضغوط الاجتماعية المتوقعة، بول هام، عن الصنداي تايمز، السياسة ٩٨/٥/٧.

٥٦- الرئيس التنفيذي للبنك العماني سامي حامد، الشرق الأوسط ١٩٩٨/٨/٢٩.

٥٧- العملة الأوروبية الموحدة في مفترق الطرق، د.سعيد اللاوندي، الأهرام ٩٧/٦/٢٩.

٥٨- ملاحظات ومقترحات أساسية قبل انطلاق (اليورو)، لستر ثرو، البيان ١٩٩٧/٦/٢٨.

٥٩- يورو سينقل الثقل الاقتصادي، د. إبراهيم محمد، الحياة ١٩٩٨/٥/٢٣.

٦٠- السوق الأوروبية الموحدة والمصالح الاقتصادية العربية، د.أسامة فقيه: دراسة صندوق النقد العربي ت١ ١٩٨٩.

٦١- العرب بين (اليورو) والدولار، د. فتحي عبد الفتاح، البيان ١٩٩٨/٥/١٧.

٦٢- تأثير (اليورو) على الليرة السورية، عبد الفتاح عوض، تشرين ١٩٩٨/٥/٣.

٦٣- العلاقات الفرنسية الألمانية بعد شرودر، ترجمة شاكر نوري، ملف البيان ٩٨/١٠/٢.

٦٤- شرودر وسياسة إكمال مثلث القوى، فكرية أحمد، ملف البيان ١٩٩٨/١٠/٢.

٦٥- شرودر يواجه حملة تشكيك أوروبية، سعيد السبكي، البيان ١٩٩٨/١٠/١١.

٦٦- ألمانيا بعد كول، محمد عيسى الشرقاوي، الأهرام ١٩٩٨/١٠/١١.

٦٧- نحن و(اليورو) وأوروبا، ريجيس دوبريه، الشرق الأوسط ١٩٩٨/١١/٣٠.

٦٨- (اليورو) أم الدولار، د. أحمد القديدي، البيان ١٩٩٨/١١/٢٧.
٦٩- (اليـورو) المولـود العمـلاق، نزيـرة الأفنـدي، الأهـرام الاقتصـادي ١٩٩٨/١١/١٦.
٧٠- (اليورو) ينهـي سـيطرة الـدولار، شـيماء لبيـب، الأهـرام الاقتصـادي ١٩٩٨/١١/١٦.
٧١- بريطانيا وأوروبا، د. عمرو السميع، الأهرام ١٩٩٨/١١/٢٣.
٧٢- ألمانيا شـرودر ومسـتقبل الاندمـاج الأوروبي، دريـة بسـيوني، الأهـرام ٩٩٨/١١/١٣.
٧٣- (اليورو) حلم أوروبا القريب، ناديا جادو، الأهرام ١٩٩٨/١١/١.
٧٤- تحديات (اليورو)، علاء حسن، البيان ١٩٩٨/١٠/٣٠.
٧٥- (اليـورو).. تحدياتـه ومدلولاتـه، د. عبـد العزيـز الشـربيني، الأهـرام ١٩٩٨/١٠/٣١.
٧٦- (اليورو) قادم والعرب غافلون، د.أحمد القديدي، البيان ١٩٩٨/١١/١٢.
٧٧- الـدور الأوروبي في الاقتصاد العـالمي، د.علـي كنعـان، ملـف البعـث ١٩٩٨/١١/٩.
٧٨- الوحدة الاقتصادية الأوروبية والواقع العالمي، ريا خوري، ملف البعث ١٩٩٨/١١/٩.
٧٩- الوحدة الأوروبية المواقف من الاتحـاد، عـادل ديـاب العلـي، ملـف البعـث ١٩٩٨/١١/٩.
٨٠- المعجـزة الأوروبيـة والعجـز العربـي، شـريف الشوباشـي، الأهـرام ١٩٩٤/١٢/٢٠.
٨١- (اليـورو) هـو المـلاذ في غيـاب الدينـار العربـي، جوزيـف زخـور، البيـان ١٩٩٨/٦/١٠.

٨٢- تقلبات الدولار وحركة الاقتصادات العربية، أحمد النجار، الأهرام ١٩٩٦/٢/١٦.
٨٣- تجربة التكامل والوحدة الأوروبية، د.حسن نافعة، عرض أمين إسكندر، ملف البيان ١٩٩٧/٤/٤.
٨٤- السوق العربية المشتركة أمس واليوم وغداً، سوزي الجندي، ملف البيان ١٩٩٥/٣/٣١.
٨٥- إلى أين يتجه العرب؟!، د. يحيى الجمل، البيان ١٩٩٥/١١/٩.
٨٦- أوروبا عام ٢٠٠٠ أو جاك سانتير، ديديه رومان، ترجمة وعرض سعيد اللاوندي، البيان ١٩٩٨/١٢/٨.
٨٧- فخ العولمة، هارولد شومان، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٨).
٨٨- (اليورو)..الإصدار والتداعيات، نيرمين السعدي، السياسة الدولية، العدد (١٣٤) ت١/٩٨.
٨٩- الانعكاسات المالية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، عمر الشربيني، السياسة الدولية، العدد (١٣٤) ت١/١٩٩٨.
٩٠- (اليورو) والدولار الأمريكي.. إلى أين؟، نهى الجبالي، السياسة الدولية، العدد (١٣٤) ت١/١٩٩٨.
٩١- الوحدة الأوروبية الإسقاطات والتمثيل، د. جمال سليمان، السياسة الدولية، العدد (١٣٤) ت١/١٩٩٨.
٩٢- السوق العربية المشتركة في ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة، د. رأفت غنيمي الشيخ، السياسة الدولية، العدد (١٣٤) ت١/١٩٩٨.
٩٣- أوروبا وسياسة خارجية مشتركة، سعيد اللاوندي، الأهرام ١٩٩٨/١٢/٢٠.

٩٤- المصارف المصرية تنجز الاستعداد لـ (اليورو)، جابر القرموطي، الحياة ١٩٩٩/١/٤.
٩٥- (اليورو) انطلق في أوروبا، كاتيا حداد، ملحق الكفاح العربي ١٩٩٩/١/٤.
٩٦- منافع (اليورو)، د. إبراهيم محمد، الحياة ١٩٩٧/١٢/٢٤.
٩٧- هل يتحول المارد الاقتصادي الأوروبي إلى عملاق سياسي، شريف الشوباشي، الأهرام ١٩٩٩/١/٣.
٩٨- البحث عن استراتيجة خليجية للتعامل مع (اليورو)، مغازي البدراوي، البيان ١٩٩٨/١٢/٣١.

صدر للمؤلف

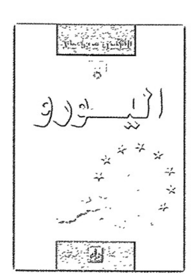
- التجارة الخارجية، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٢.
- التخطيط، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٣.
- الشباب والتنمية في سوريا، دار علا، دمشق ١٩٩٧.
- قراءة في تجربة دول النمور الآسيوية، دار الفكر، دمشق ١٩٩٨.
- التجسس الاقتصادي، دار الفكر، دمشق ١٩٩٩.



سورية - دمشق ص.ب: ٩٦٢ هاتف: ٢٢١١١٦٦ - ٢٢٣٩٧١٧١ فاكس: ٢٢٣٩٧١٦

http://www.fikr.com e-mail: info@fikr.com

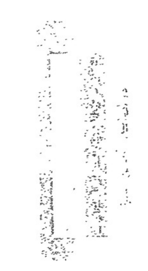
THE EURO
Al-Yuru
Dr. Samır Sarim



- اليوريو عملة أوربا الجديدة الموحدة ماذا تعني أصلاً ؟

- وماذا تعني بالنسبة لنا ؟

هل أعارها بعض الاقتصاديين العرب ماتستحق من اهتمام ؟ أم عدّوها مجرد نقد جديد ليس فيه ما يميزه من سائر النقود . وإذا كان الأمر كذلك فهذا أمر خطير ، ولمثل هؤلاء يتحدث المؤلف عن اليورو وأهميته ودلالاته وأثره في اقتصاد العالم ، كما يسوق حديثه للذين يحبون أن يغنوا معرفتهم عن هذا النقد ، وماذا يعني في النظام النقدي العالمي ، وفي الاقتصاد العالمي ، وفي أسواق المال العالمية .. ويتوجه لجميع الذين سيتعاملون من العرب باليورو في المستقبل ، أو سيضطرون للتعامل به ، ذلك لأنّ اليورو سيكون عملة بيع وشراء ... بل سلعة تسعير لمنتجات استراتيجية .. وأخيراً فالكتاب موجه كذلك لأصحاب القرار الاقتصادي النقدي ... وللمستثمرين ... إنه كتاب للجميع .





S.R.



ريال

..R AL-FIKR
3520 Forbes Ave #A259
Pittsburgh PA 15213
U S.A
Tel. (412) 441-5226
Fax: (412) 441-8198
e-mail fikr@fikr com
http://www fikr.com/



ISBN 1-57547-614-2
9 781575 476148